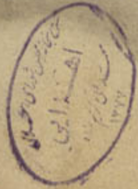
شرح صرف

بیک سکسان التی سنه سنده ابتدا محرمك كوننده اولمشدر بالعطا

۶۰

شرح صرف



بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا لمحور رضائك
وصل على من اوتي جوامع الكلم من بين انبيائك وعلى
الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر من آله واصحابه
وازواجه واحبابه وعلى المقتفين بهم في مصادرهم ومواردهم
ربنا لا تؤاخذنا بالغلطات الماضية وسدد امورنا في الحال
والاستقبال واحفظنا من الاضلال والاضلال في الاقوال
والافعال وارزقنا صحبات الثبات في ابواب
الخيرات قال المصنف عملا بالحديث المشهور ولحرمة الماثور
واقتداء بالكتاب الكريم بسم الله الرحمن الرحيم وخصص
كتابه اول التعريفين بل ذكره من باب الاكتفاء كقوله تعالى سرابيل
تقيكم الحر اي والبرد ولما وقع التصنيف في العلم الاسلامي اخرج
عن كتب الصلوة على النبي عليه السلام لان المقصود بالتبرك
علو المصنف من الملابس اذ الظاهر ان لا يصنف
احد الا في ما ينتمي اليه من الدين واما كون المص من اهل
المصنفات الاسلامية فيعلم من خصوص العلم الذي
فيه التصنيف ثم اظهر عبوديته واحتياجه في بدء امره

فقال

فقال قال العبد المفتقر اي ذو الاحتياج الكثير واختار
هذا اللفظ تبركا بما ورد في كلام الله تعالى حيث قال وانتم
الفقراء وتيمنا بما صدر عن صدر النبوة حيث قال
الفقر فخري وقوله الى الله الودود اي المحبوب وهو
المناسب للافتقار اليه متعلق بالمفتقر واختار صيغة
الماضي حيث قال قال لضرورة تاخر الحكاية عن المحكي في الواقع
وان كانت متقدمة في الذكر لتقدم العامل على المعمول
وانما لم يقل قلت تحاشيا لنفسه وليمكن التوصيف واجراء
الاسم عليه واختار الفرع على الاصل اظهارا للزيادة ثم
احتاج الى ذكر اسمه والتسمي ابوه لئلا يظن ان كتابه قبل
التامل فيه من تاليفات الاوباش بمرور الايام وكرور
الاعوام فيتخذ ظهريا ولبيد عولهم فعطفه على المفتقر عطف
بيان فقال احمد بن علي بن مسعود ثم دعا لنفسه ولوالديه
بالغفران والاحسان كما هو اللائق باهل الايمان فقال
غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما اي ولوالديه
واليه اي الى احمد مقدما لنفسه اولا ومؤخرا ثانيا رعاية
للسجع ثم حرض على العلم الذي وقع التاليف فيه

فقال مخاطبا خطاب العام اعلم ان الصرف اختار هذا
على النحو مع انهما علمان لعلم يعرف به احوال ابنية الكلم
التي ليست باعراب لكونه اخف وموافقا للنحو واصلا و
في قوله ام العلوم اي اصلها بتسمية للدال باسم
المدلول تشبيها بالام من حيث الولادة فكما ان الام تلد
الاولاد كذلك هذا العلم يلد الكلمات التي هي دوال
العلوم وقوالبها ولما اختلج في صدر الشارع ما ذا ابوها
بينه بقوله والنحو وهو علم يعرف به احوال اواخر الكلم
من حيث الاعراب والبناء ابوها اي مصلح العلوم شبهه
بالاب من حيث الاصلاح فكما ان الاب يصلح الاولاد
كذلك هذا العلم يصلح الالفاظ التي هي اوعية العلوم فقوله
ويقوي عطف على ام العلوم لكونه بمعنى يلد العلوم مثل
قوله تعالى على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل
سكنا عطف قوله جعل على فالق لكونه بمعنى فلق
في الدرايات جمع دراية وهي التعقل مصدر للمعقول كضرب
الامير بمعنى مضروبه اي في المدريات اي المعقولات
داروها اي عاقلوها يعني الصرف وعاملوه وتانيث الضمير

باعتبار

باعتبار الام ويطغى اي يغفل في الروايات جمع رواية
وهي النقل بمعنى المروي اي في المرويات اي المنقولات
عاروها اي العريانون من ثيابها العري كناية عن الجهل وكذلك
عداه بفي انما قال في الدرايات يقوي وفي الروايات
يطغى لان تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الالفاظ و
وان كان متعسرا الا انه لا شك في انه يقوى بها
بخلاف تحصيل النقلية فانه بدونها متعذر وقال الزمخشري
لا يجدون علما من العلوم الاسلامية فقهها وكلامها
وعلم تفسيرها واخبارها الا وافتقاره الى العربية بين لا يدفع
ومكشوف لا يتقنع فاذن لا شك ان محصلها العادي
منها يضل في سلوكه ولا يهتدي الى مطلوبه فافتقار
الروايات اليه اشد من افتقار الدرايات اليه
من افتقار الدرايات واذا كان الحال على هذا المنوال
نجعت اي فقد جعت لانه ماض بمعناه وقع جزاء الشرط
المحذوف كما قدرناه فلا يصح بدون قد اذ ليس
في اللفظ فلا بد من التقدير وهذا كثيرة في كلامه وعليك
بالتنبه له في مقامه ويحتمل ان يكون الجزاء محذوفا و[illegible]

المقام ويكون تقديره هكذا واذا كان كذلك اوردت
في كتاب فيه جمعت الخ فيكون قوله جمعت معطوفا
على الجزاء المقدر قوله اي في الصرف كتابا موسوما
اي معلما فان الاسم علامة للمسمى بمراح اي محل راحة
الارواح هي جمع روح يعني النفس الناطقة وقوله وهو اي
ذلك الكتاب مبتداء وقوله للصبي خصه بالذكر
بناء على الاغلب ومراعات لمراعات النظير حال من خبر
المبتداء وهو قوله جناح النجاح اي الفوز بالمطلوب قدم
عليه للسجع والجملة اعني المبتداء والخبر حال من كتابا ثم
استعار الجناح للكتاب لكون كل منهما سببا للنجح
واضافه الى النجاح من قبيل السبب الى المسبب وليس
في الصبي استعارة مصرحة اذ المراد به معناه الحقيقي بل مكنية
بتشبيهه بالطير في طلب النجاة واثبات الجناح له قرينتها
والجناح مع كونه استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة
مكنية اذ لا يجب ان يكون قرينة المكنية استعارة تخييلية
بل قد يكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف
في تفسير قوله ينقضون عهد الله وفي الاستعارة للجناح

غير

غير فائدتها التامة بتجنيس قلب البعض بالنجاح وقوله
وراح رحراح اي كف رحراح اي واسع عطف
على قوله جناح النجاح وسعة الكف كناية عن الشمول
والاحاطة وعدم فوت شيء منه مثل طول النزاح ووسط
الباع اي هذا الكتاب للصبي مثل الكف الواسع
اذ جعله وسيلة لاخذ العلوم واحاط منها لا يفوته شيء
منها كما ان ذا الكف الواسع محيط بما لم يحطه غيره بسبب
والواو في معدته اي في ذهن الصبي استعار المعدة
للذهن لكون كل منهما محلا للغذاء فان الذهن محل
غذاء الارواح كما ان المعدة محل غذاء الاشباح للعطف
والجار والمجرور متعلق براح في حين راح اي حصل هذا
الكتاب قدم عليه للسجع استعار الرواح وهو
الثبوت للحصول لتشبيهه به في التمكن والتقرر في
هذه الاستعارة فائدة التجنيس التام وعامل
الظرف اعني حين ما يدل عليه لفظ المثل في قوله مثل
تفاح اوراح عطفه باو تنبيها على استقلال كل منهما
في كونه مشتبها به مثل قوله تعالى آثما او كفورا يعني ان ذلك

الكتاب جناح النجاح وراح رحراح ومثل تفاح اوراح
اي اشبههما في المنفعة وقت حصوله في ذهنه و
خاطره وقوله بالله لا بغيره متعلق بقوله اعتصم قدم عليه
للتخصيص كما اشير اليه وقوله عما يعيب اي عيب متعلق
باعتصم واستعين بالله في جميع المهمات وقوله هو اي
الله تعالى مخصوص بالمدح الذي في قوله نعم المولى اي
الناصر وهو نعم المعين لما ختم كلامه في ديباجته وبين قوله
شرع في بيان الكتاب المجموع في الصرف الموسوم بمراح الارو
ح فقال اعلم احضارا للذهن للمخاطب ترغيبا له
في استماع ما يعقبه ثم دعا له بقوله اسعدك الله تنشيطا
له وتيمنا بالاسعاد في مطلع الكلام ولا محل للجملة
الدعائية من الاعراب ومفعول اعلم قوله ان الصرف
اي المريد لتحصيل الصرف ولا شك انه حال ارادته تحصيله
يحتاج ففي الكلام ترغيب له على تحصيل الابواب السبعة حيث
اوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة يحتاج على الاستمرار
التجددي في معرفة الاوزان اي الموزونات الجزئية التي
هي الغاية والغرض من تحصيل الصرف الى معرفة [illegible]

سبعة

سبعة ابواب اي انواع من انواع الموزونات فما هنالك
غيره وما يقال من ان العالم بالفعل يحتاج اليها ايضا
لامتناع حصول الشيء بدون شرائطه وما يتوقف
عليه فليس مما يعتد به عرفا اذ لا يقال في متعارف
اللغة لمن حصل المطلوب انه يحتاج الى شرائطه بل
يقال كان محتاجا لم يكن حاصلا ثم شرع في تعداد
تلك الابواب فقال الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال
والاجوف والناقص واللفيف ولا يخفى وجه الضبط على
من تصور مفهوماتها وستطلع عليها اثناء الكلام
في تضاعيف مباحثها ولما كان الصرف يحتاج في معرفة الا
وزان الى معرفة سبعة ابواب كذلك يحتاج فيها الى معرفة
الاشتقاق اي اخراج سبعة اشياء من كل مصدر
اما بواسطة او بدونها وتلك الاشياء السبعة المشتقة
منه هي الماضي والمستقبل والامر والنهي واسم الفاعل
والمفعول والمكان والزمان والآلة واذا كان الصرف
يحتاج الى الانواع السبعة فكسرته اي الكتاب جعلته
مشتملا على سبعة ابواب كل باب منها في بيان

للقالب ام

توع من تلك الانواع وكان سياق كلامه ان يقول
على ثمانية ابواب احدها في الاشتقاق لكن لما كان
معرفة هيآت المفردات انما تتم بمعرفة نسبة بعضها
الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق
جزء من الصرف فبلا شبهة وان كان الحق انه ليس
بجزء عنه حقيقة بل هو علم على حدة ولا شك ان ابواب
الصرف سبعة ادرجه في تلك الابواب ولم يجعله بابا على
حدة وذكره في اوايل اول تلك الابواب اشارة الى ما
ذكرنا **الباب الاول** من تلك الابواب المذكورة وعليها
الكتاب في بيان البناء الصحيح ولما كان المقصود الاصلي
البحث من احوال الابنية وكان ابنية الصحيح تستحق
التقديم لسلامتها عن التغيرات الكثيرة وكونها مقيسا
عليها السائر ما قدم باب الصحيح ولما توقف البحث عنه
على تصوره عرفه فقال الصحيح واضعا المظهر موضع المضمر
اشارة الى ان المراد به غير الاول فان المراد بالاول
ما صدق عليه الصحيح وبالثاني مفهومه وما قال ان ثم
المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على الاطلاق

اي الصحيح واصطلاحا اي اصل الصرف هو البناء الذي ليس
فيه في مقابلة الفاء والعين واللام من فعل حرف علة
وهي الواو والياء والالف وليس في المقابلة ايضا تضعيف
اي حرفان من جنس وليس فيها ايضا همزة فيدخل فيه
نحو ضرب اذ ليس فيه في مقابلة فاء فعل الا الضاد وفي
مقابلة عينه الا الراء وفي مقابلة لامه الا الباء وليس
شيء من الضاد والراء والباء حرف علة ولا همزة وليس
فيه ايضا حرفان من جنس واحد فيصدق التعريف عليه فيصح
التمثيل به ويدخل فيه ايضا نحو قاتل وضارب ويضرب
ومضروب واقعنسس واختص الفاء والعين واللام
من بين حروف المباني للوزن والمعيار حتى يكون فيه
اي في الوزن من حروف الشفة وهو الوسط والحلق التي
هي المخارج الكلية شيء اي حرف وهذا وجه مستقل
لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف
في غيره اي كونه شاملا للافعال وجه آخر له مستقل
ولا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا الطلب لهذا الوجه
مرجح على نحو علم جعل الوجه الآخر مرجحا كعكسه على نحو

جعل وانما اختار المرجح على جعل فيجعل كثرة الاستعمال
وفتح العين مرجحا لان الاول من باب فتح وجعل من باب علم
وانما لم يقل واختص فعل للوزن واحتاج الى تفصيل
حروفه ليمكن كونه وزنا للصحيح كاتب بالحركات المختلفة
من نحو ضرب وعلم وحسن اذ لو قال فعل لما صلح لكونه
وزنا لعلم وحسن ويزاد في الرباعي لام ثانية نحو فعلل
في وزن جعفر ولام ثالثة في الخماسي نحو فعللل في وزن
جحمرش وانما يزاد اللام دون غيره لان الزيادة بالآخر
اولى فالاولى ان يزاد من جنس الآخر لما فرغ من تعريف
الصحيح وما يتعلق به شرع في بحث الاشتقاق وما يتعلق
به فقال اذا عرفت هذا فقولنا اي مقولنا وملفوظنا
الذي هو الضرب مصدر في اصطلاح هذا الفن اي فرد
مما يصدق عليه المصدر والجملة اعني يتولد منه الاشياء
التسعة المذكورة اما خبر بعد خبر او حال من الضرب
وهو اي المصدر المصطلح كضرب اصل للفعل المصطلح موقوفه
المعروف والمجهول لان صيغة الموقوف والمجهول
في المصدر متحدة اكتفاء بصيغة الافعال فاذا قيل ضرب

ضربا علم ان المصدر معلوم واذا قيل ضرب ضربا علم
ان المصدر مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقراين يستعمل
جنس الاشتقاق لا في جنس آخر من العلل وغيره
وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب انشاء الله تعالى
عند البصريين من الصرفيين وانما قالوا ان المصدر اصل للفعل
في الاشتقاق لان مفهومه اي معنى المصدر واحد وجزء
ومفهوم الفعل اي معنى الذي يفهم منه بحسب الوضع متعدد
وكل واحد منهما مسبوق بالتعدد فالمتعدد لدلالته اي
لدلالة الفعل بحسب الوضع على الحدث والزمان اي
زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلثة والواحد قبل
المتعدد ولا شك ان ما يدل على الواحد اعني المصدر
ايضا يكون قبل ما يدل على المتعدد اعني الفعل وفيه نظر لانه
يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه مقدما وباعتبار وضعه
متاخرا و اما اذا كان المصدر اصلا للافعال في الاشتقاق
يكون اصلا ايضا لمتعلقاتها اي لمتعلقات الافعال من اسماء
الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث متعلقاتها وان لم تكن
تلك العلة موجودة فيها او نقول المصدر اصل لانه اي المصدر

الاسم لصدق توجهه اليه ولان الاسم مستغن عن الفعل اى غير محتاج اليه في الافادة التي هي الغرض من وضع الالفاظ لان التركيب من الاسمين يفيد والفعل يحتاج فيها الى الاسم لان التركيب منه فعلين بدون الاسم لا يفيد ولا شك ان المحتاج اليه اصل للمحتاج وفيه ايضا نظر لان الاصالة في الافادة عند التركيب لا يستلزم التقدم في الوضع والكلام فيه ونقول ايضا اي كالدليلين الاولين في الاستدلال على اصالة المصدر في الاشتقاق انه يقال له اى يطلق على ما صدق عليه الاسم الذي هو المصدر كضرب المصدر اى هذا الاسم لان هذه الاشيا الشبوه المذكورة تصدر عنه اى عما صدق عليه المصدر فان معنى المصدر موضع الصدور فضرب مثلا انما سمي باسم المصدر لكونه موضع صدور ضرب ونحوه من الاشياء الثمانية وفيه ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح فلم لا يجوز ان لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصادر ويكون بمعنى الصادر كالمجاز بمعنى الجائز ويكون بمعنى مصدر به كضرب الامير ومع هذا الاحتمال لا حجة للبصريين فيه والحجة القوية لهم ان يقولوا كل فرع يشتمل من اصل

ينبغي

ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احدى الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه احصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر اى الحدث وبوزنه على الزمان ولما وقع ذكر الاشتقاق على انه قيد في الحكم بلحاظ المصدر او الفعل واثباتها الذي هو المقصود الاصلي من الكلام في هذا الكلام وكان المراد منه في محل النزاع فسماه عرفه اولا وقسمه الى اقسامه ثانيا وبين ما هو المراد منه ثالثا على ما هو مقتضى الترتيب الآتية اخرها من ادلة احد المتناحين ولم يبادر اليها عقيب ذكر ذلك الحكم لكونه غير مقصود اصلي لما اشرنا اليه الآن قدمها على ذكر مذهب الآخر وادلته اشارة الى حقيقة مذهب الفريق الاول كما نبه عليها بقوله والاشتقاق شعاشيا في كل مصدر وسنبنه عليه ايضا بقوله الافعال التي تشتق من المصدر فكانه جعله حكما متفقا عليه لا خلاف لاحد فذكر جميع ما يتعلق به ثم لما فرغ عنه

الى يستشعر خلافا فاخذ كره الاشتقاق في اللغة اخذ شق الخشب فهو منه وفي الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وتارة بحسب العمل فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع احتجنا الى العلم به لا الى عمله فاحتجنا الى تحديده بحسب العلم وان اعتبرناه من حيث يحتاج اخذناه الى عمله عرفناه باعتبار العمل اما تعريفه باعتبار العمل فهو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه بحسب العلم فهو كما قال ان تجد انت اى تطلع على ان تجد من افعال القلوب لا بمعنى المصادفة بين اللفظين معمولا ثان لتجد ومعمولا الاول قوله تناسبا وهو التوافق في المواقفة في اللفظ اى في تركيب حروفه الاصول فان حروف الزيادة كما في الاستعجال والاستتباق لا عبرة بها احترز به عن نحو هود وجلس والمعنى احترز به عن نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق المتناول لانواعه الثلثة وقدم التناسب في اللفظ لان الاخذ المعتبر في الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو المقصود من الاشتقاق بحسب العلم انما يتحقق في اللفظ وللتنبيه على ذلك اهتم

بتقديم اللفظين على تناسبا وكذا انقسامه الى اقسامه انما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها للتناسب المعنوي مع انه معتبر فيها على ما سنشير اليه انشاء الله تعالى ومن قدم التناسب في المعنى كالميداني نظر الى ان هذا الاخذ انما هو للمعنى فلكل وجه الا ان نظر المصنف انسب للفن والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق بقرينة تحمل الوجدان عليه فكانه قيل العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في التركيب والمعنى فتعرف ارتداد احدهما الى الآخر واخذه منه فاشار بذكر اللفظين وذكر التناسب في اللفظ والمعنى الى انه لا بد بين المشتق والمشتق منه من مغايرة بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة في جهة ولو تقديرا واتحاد في جهة بحسب اللفظ لان المعنى التناسب يقتضي ذلك فيخرج نحو المقتل مصدرا والقتل اذ لا تغاير بينهما في المعنى ويخرج ايضا نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه في المعنى وكذلك يخرج نحو ضرب بمعنى المضروب وضرب بمعنى الحدث اذ لا تغاير بينهما في اللفظ ويخرج ايضا ذئب وسرحان اذ لا اتحاد بينهما بوجه في اللفظ

ويدخل فيه ضرب وضرب وجذب وجبذ ونهق ونعق لان
التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك ان بين الاولين
والاوسطين وبين الآخرين مناسبة كما سنذكره انشاء الله
تعالى واغا قلنا في المغايرة اللفظية ولو تقديرا ليدخل فيه
نحو الطلب فان حركة آخر الفعل بانية وحركة آخر المصدر
اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة لثباتها وبناء الكلمة عليها
واني كان اصلها السكون الا انها لم تستعمل على الاصل
في غير حال الوقف والثانية عارضة لا اعتداد بها لانتفائها
عند عدم العامل وتحقق استعمال الاسم ساكنا في غير حال
الوقف ايضا وبهذا سقط ما قيل ان عنيت بالحركة
الحركة الشخصية من الرفع وغيره سلمنا انها غير لازمة
في الاسم ولكن لم قلت ان مطلق حركة الاعراب غير لازمة
ونظر الاشتقاق ليس في حركة معينة بل في مطلق الحركة
وان عنيت بها مطلق الحركة منعنا عدم اللزوم ولما
فرغ من تعريف الاشتقاق شرع في تقسيمه فقال هو اي
الاشتقاق والمعرف ثلثة انواع احدها اشتقاق
صغير وهو علم ان يكون بينهما اي بين اللفظين تناسب

ای

اي توافق في الحروف والترتيب اي ترتيب تلك الحروف
وفي المعنى ايضا نحو اشتقاق ضرب ماضيا في الضرب مصدرا
وثانيها اشتقاق كبير وهو علم ان يكون بينهما وهو علم ان
يكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب
سواء كان مع الموافقة في المعنى نحو اشتقاق
جبذ من الجذب وهما متوافقان في المعنى او مع التناسب
فيه بدون الموافقة نحو ثلم من الثلب والاول الاخلال
بالحائط والثاني الاخلال بالعرض فهما متناسبان
في المعنى وثالثها اشتقاق اكبر وهو علم ان يكون
بينهما تناسب في المخرج باعتبار المخرج نحو اشتقاق
نعق من النهق والاول صوت الغراب والثاني صوت
الحمار فهما متناسبان في المعنى وتناسبهما في المخرج
ظاهر اذ العين والهاء كلاهما من الحلق ويعلم تعريفا
وجه الحصر فيها لانه ان اعتبر الموافقة في الحروف مع
الترتيب فهو صغير يسمى به لكفاية تامل قليل
في العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلة العمل وان
اعتبر الموافقة في الحروف بدون الترتيب فهو

كبير لاحتياجه الي تامل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب كثرة
العمل فيه وان اعتبر تناسب الحروف فهو اكبر لاحتياجه
الي تامل اكثر في العلم بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف
فيه ولما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه الي اقسام وتعريف
كل قسم منها شرع في تبيين المراد منه في محل النزاع
فقال والمراد بالاشتقاق المذكور هنا اي في قوله
وهو اصل في الاشتقاق وفي قوله والاشتقاق انتزاع
الشيء من محل مصدر هو اشتقاق صغير فانه الكامل
والمتبادر عند الاطلاق وانما كان هو المراد لان النزاع
انما هو في الاصالة في هذا الاشتقاق ولما فرغ من بيان
مذهب الفريق الاول وتقريراته وما يتعلق به من مباحث
الاشتقاق شرع في بيان مذهب الفريق الثاني فقال
قال الكوفيون ينبغي ان يكون الفعل اصلا للمصدر لان
اعلاله اي اعلال الفعل مدار وسبب لاعلال المصدر
وجودا اي من جهة الوجود اي ان وجد اعلال الفعل وجد اعلال
المصدر ومدار عدما اي ان عدم اعلال الفعل
عدم اعلال المصدر والدوران ان يترتب الشيء

على ماله صلوح العلية ويسمى الشيء الاول المترتب
الدائر والشيء الثاني المترتب عليه المدار اما كون
اعلال الفعل مدارا لاعلال المصدر وجودا ففي مثل يعد
اصله يوعد حذفت وهي مصدر يعد اصله وعد ولما حذف
الواو في يوعد لعلة توجب الحذف حذف في وعد
وان لم يوجد فيها تلك العلة تبعا له ومثل قام
قياما اصلهما قوم قواما فلما اعل الاول اعل الثاني
وان انتفى موجب الاعلال فيه تبعا للاول واما
كون اعلال الفعل مدارا لاعلال المصدر عدما ففي مثل
يوجل وجلا وقاوم قواما فلما لم يعل الفعلان لم يعل
المصدران تبعا لهما ومداريته اي مدارية الفعل
من جهة الاعلال للمصدر لا شك في انها تدل على اصالتها
اي اصالة الفعل للمصدر وايضا اي كما ان الفعل مدار
من جهة الاعلال للمصدر كذلك يؤكد الفعل به اي بالمصدر
نحو ضربت ضربا فان ضربا مصدر مؤكد للفعل
اعني ضربت وكيف لا يكون مؤكدا له وهو اي هذا
التركيب بمنزلة ضربت ضربت بتكرير الفعل لان معنى

التركيبين واحد فيكون ضربا موكدا لضربت تاكيد اللفظي
كما كان ضربت الثاني موكدا له كذلك والمؤكد بفتح الكاف
اصل لانه متبوع دون المؤكد بكسر الكاف لانه تابع
وايضا يقال لراي للمصدر اسم وهو مصدر لكونه
اي المصدر مصدورا به ونحو جاء من الفعال وله نظاير في
كلامهم كما قالوا في الماء مشرب عذب اي لذيذ و في
الفرس مركب فارة حاذق في المشي لا يتعب راكبه
اي مرادهم بمشرب مشروب وبمركب مركوب قلنا
معاشر البصريين في جوابهم اي في الجواب
عن متمسك الكوفيين الاول الذي هو العدة اعلال المصدر
اذا اعل فعله انما هو للمشاكلة اي الموافقة والاطراد في
الاعلال بسبب المناسبة بينهما في اللفظ والمعنى لا للمدارة
ولهذا قد يعل كل منها بدون اعلال الآخر نحو رمى رميا
واحتوش احتيشا با فلا يدل الاصالة في الاعلال
على الاصالة في الاشتقاق كحذف الواو في تعد اصله
توعد فانه للمشاكلة بعد وحذف الهمزة في يكرم فانه
للمشاكلة باكرم فكما ان الحذف للمشاكلة لا يدل

على الاصالة في الاشتقاق فكذا الاعلال للمشاكلة
لا يدل على الاصالة فيه وقلنا ايضا في الجواب عن متمسكهم
الثاني لا نسلم ان ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربت
بل هو احدثت ضربا ضربا لان المراد بالتاكيد المصدر
الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من او من
او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون
لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا فقولك ضربت
بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة
قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر
المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين تضمنها الفعل
فلم يقع المصدر تاكيدا للفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة
ضربت ضربت وان المصدر يقع تاكيدا للفعل فنقول
المؤكد بفتح الكاف لا تدل على الاصالة في الاشتقاق
بل تدل عليها في الاعراب كما في جاءني زيد زيد
فان الاول اصل للثاني في الاعراب مع انه ليس
بمشتق منه والا لزم اشتقاق الشيء من نفسه
وكلامنا في الاصالة في الاشتقاق ولا يحذو به

بل في مستعمله في معناه الحقيقي الذي هو محل الصدور
مع ان الحقيقة اصل المجاز خلافه لا حجة فيه للكوفيين على
ان تشبيهه بكون المصدر بمعنى المصدورية بكون المشرب
بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب تشبيه نوع جامع
اذ المشرب والمركوب لدلالة المشرب على المشروب متحقق
فيمكن ان يذكر المركب والمشرب ويراد به المشروب والمر
كوب لدلالة المشرب على المشروب والمركب على المركوب
والمصدور لازم فلا يمكن ان يذكر لفظ المصدر ويراد به المصدور
اذ لا دلالة للمصدر على المصدور به بل على الصادر ولذلك
تكلفوا وقالوا في الاستدلال على اصالة الفعل ان المصدر مخل
لمعنى المصدر اي الصدور نحو قعدت مقعدا حسنا
اي قعودا والمصدر الذي هو لفظ المصدر لمعنى الفاعل
اي صادر من الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدلوا
ايضا على الفعل في المصدر نحو قعدت قعودا والعامل
قبل المعمول وهو ضعيف لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت
العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في
ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين

على الآخر وايضا ينتقض بنحو ضربت زيدا وبزيد ولم يضرب
فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول و
لما تبين اصالة المصدر وزيغه اورد ابنية لغة جرى وكر
الاوزان على تقديم الاصل فقال ومصدر الثلاثي كثير مختلف
وعند سيبويه اي ما ذكره سيبويه منه ترتقي الى اثنين
واثنين بابا اي بناء وضبطه ان نقول عينه اما ساكن
او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة
شيء او لم يكن فان لم يكن بزيادة شيء فالفاء
منه اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو قتل وفسق
وشغل وان كان بزيادة شيء فتلك الزيادة
اما تاء او الف ونون وعلى التقادير فالفاء اما مفتوح
او مكسور او مضموم فالاصل في ضرب الثلثة تسعة
وهي نحو رحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى و
بشرى وليان وحرمان وغفران واردف ذلك
بقوله نزوان لان المصدر المتحرك العين مزيد اخره
الف ونون لم يجيء الا على هذا البناء فذكره هنا للمنا
سبة مع ليان في فتح الفاء وزيادة الالف والنون

في ان يكون الشيء متقدما على شيء في الاشتقاق
واصلا له فيه ومتاخرا عنه في الاعلال وفرعا عليه فيه
للمشاكلة كما ان الاصل في الاعراب للفعل وفرع عليه
في العمل كما يجيء ان شاء الله تعالى وقلنا في الجواب
عن متمسكهم الثالث قولهم مشرب عذب ومركب
فاره ليس بحقيقة في معنى المشروب والمركوب اتفاقا
بان وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب
بمعنى المركوب فيكون لفظ المشرب مرادفا للفظ
المشروب ولفظ المركب مرادفا للفظ المركوب
حتى يكون لفظ المصدر ايضا حقيقة في معنى المصدورية و
مرادفا للفظ المصدورية بل ذلك من باب جري النهر و
سال الميزاب فكما ان هذا من المجاز اما من المجاز اللغوي
بان اطلق اسم المحل الذي هو النهر والميزاب على الحال
الذي هو الماء لان الجارية والسائل هو الماء لا النهر
والميزاب او المجازي العقلي بان اريد بالنهر والميزاب
معناهما الحقيقي واسند اليهما الجريان والسيلان
مجازا لملابستهما بما حاله اعني الماء كذلك قولهم مشرب

عذب

عذب ومركب فاره من المجاز ايضا اما في المفرد
بان يطلق اسم المحل الذي هو المشرب والمركب
على الحال الذي هو الماء والفرس واما في النسبة
بان يراد بالمشرب والمركب معناهما الحقيقي ونسب
اليهما العذوبة والفراهة مجازا لملابستهما بما حل
له اعني الماء والفرس وحاصل الجواب ان قياسهم
لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسد
اما على تقدير كون المجاز في النسبة فلان المشرب
والمركب على معناهما الحقيقي الذي هو محل الشرب
ومحل الركوب فيكون معنى لفظ المصدر قياسا عليهما
محل الصدور وهو عليهم لا لهم واما على تقدير كون
المجاز في المفرد فلانه لا يلزم من كون لفظ مستعملا
في معنى مجازي على سبيل القطع كون لفظ آخر موازن
له مستعملا لا بدل في مثل ذلك المعنى على سبيل
القطع بل غايته ان يستعمل يحتمل استعماله فيه
فجاز احتمال ان يكون لفظ المصدر مستعملا في معنى
المصدورية مجازا مع احتمال ان لا يكون مستعملا فيه

هذا اذا كان العين ساكنا وان كان متحركا فاما ان يكون
بزيادة شيء اولا فان كان الثاني فالفاء اما مفتوح
او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح
وذلك نحو طلب او مكسور وذلك نحو حنق ولم يجيء
مضموم العين منها بالاستقراء وان كان الفاء مكسورا
فهو مفتوح العين ليس الا لكراهة توالي الكسرتين
او لكراهة الانتقال من الكسرة الى الضمة نحو صغر
وان كان مضموما فهو مفتوح العين ايضا ليس الا لكراهة
توالي الضمتين او لكراهة الانتقال من الضمة الى الكسرة
نحو هدى وان كان الاول فالزائد فيه اما ان يكون
تاء التانيث فقط او لا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح
او مكسور او مضموم بحسب القسمة لكن لم يجيء منه
الا مفتوح الفاء بالاستقراء وعينه اما مفتوح
نحو غلبة او مكسور وذلك نحو سرقة ولم يجيء منه
مضموم العين بالاستقراء وعلى الثاني فاما فيه مدة
او ميم زائدة بالاستقراء اولا فان كان فيه مدة ففي
اما الالف او الواو او الياء فان كانت الالف فاما معها

زيادة

زيادة اخرى اولا فان لم يكن فالفاء اما مفتوح وذلك
نحو ذهاب او مكسور وذلك نحو زراف او مضموم وذلك
نحو سؤال وان كانت معها زيادة اخرى فتلك
الزيادة اما التاء فقط او التاء والياء فان كانت التاء
فقط فالفاء اما مفتوح وذلك نحو زهادة او مكسور
وذلك نحو دراية او مضموم كنقاية ودعاية ولم يذكره
سيبويه لقلته فان كان التاء والياء فالفاء مفتوح
لا غير بالاستقراء نحو كراهية وطواعية وخف ولم يذكره
ايضا لقلته هذا اذا كانت المدة الالف وان كانت الواو
فاما معها زيادة اخرى اولا فان لم تكن فالفاء اما مضموم
وذلك نحو دخول او مفتوح وذلك نحو قبول
واخر مفتوح الفاء لقلته حتى لم يسمع له ثان ولم
يجئ منه مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة
الى الضمة وان كانت معها زيادة فتلك الزيادة هي
التاء بالاستقراء ولم يجئ منه الا مضموم العين كصهوبة
وان كانت المدة الياء فلم يجيء مما يقتضيه القسمة
الا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر وذلك

نحو وجيف وانما اخر نحو صهو بتمع المناسب ذكره مع دخول اذ هو مما فيه المدة واو نظرا الى قلته بالنسبة الى المتقدم ونظرا الى ان معه زيادة اخرى والحاصل ان لوجيف مناسبة لدخول من جهة عدم الزيادة على المدة وان لصهوبة مناسبة له من حيث ان المدة واو ورجح وجيف بالكثرة بالنسبة الى صهوبة فقدم وان كان فيه ميم زايدة ولا تكون الآفة منقوصة بحكم الاستقراء فلا صح زيادة شيء اخر اولا وعلى الثاني فالعين اما مفتوح او مكسور نحو مدخل ومرجع على الشذوذ واما مضموم العين منه نحو مكرم ومعون فنادر ولذا لم يذكره حتى جعلها الفراء جمعين لمكرمة ومعونة الميمين على حذف تمرة وتمر استبعادا لمجيء المصدر على هذا الوزن وعلى الاول فتلك الزيادة هو التاء لا غير بحكم الاستقراء والعين اما مفتوح نحو مسعات او مكسور وذلك نحو محمدة وهو شاذ وانما ذكر المصدر الميمي مع ان الاول قياسي والثاني سماعي نظرا الى ان الميمي ايضا مرتبة في مراتب الاختلاف

وان كان قياسيا في نفسه اذ المقصود بيان اختلاف ابنية مصادر الثلاثي المجرد كما اشرنا اليه مع انه لم يترك الاشارة الى انه ليس مثلا حيث ذكره بعده ولم يختلط به ويجيء المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول الا ان مجيئه على وزن اسم الفاعل اقل من مجيئه على وزن اسم المفعول فالاول نحو قمت قايما وقوله ولا خارجا من في زور كلام اي خروجا وقعلة كفى بالثاني منه السماء كاف اي كفاية ومنه افضل فاضلة اي افضالا وعافاه الله عافية اي معافاة وعقب فلان مكانه ابيه عاقبة اي عقبا وقوله تعالى فهل ترى لهم من باقية اي بقاء وقوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة اي كذب والدالة اي الدلال بمعنى الغنج والثاني نحو قوله تعالى بايكم المفتون اي الفتنة اذا كان الباء غير زائدة واما اذا كان زايدا فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه الى ميسوره والى معسوره اي الى يسره والى عسره والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة

والمحلوف اي الكراهة والصدق والحلف واعلم ان استعمال وزن اسمي الفاعل والمفعول في معنى المصدر بالاشتراك مجازا فيه حقيقة كما يفصح عنه قوله ويجيء على وزن لحوط الا فالواجب ان يقول ويستعمل بمعنى اسم الفاعل الخ ولذلك قصر على السماع بخلاف استعمال وزن المصدر في معنى الفاعل والمفعول نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج بمعنى منسوجة فانه مجاز ولذلك لا يقتصر على السماع بل يجوز استعمال كل مصدر في معنى اسم الفاعل واسم مفعوله اذا قصد فايدة المجاز ويجيء المصدر ايضا للمبالغة في الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا عند سيبويه من الثلاثي المجرد وعند الزمخشري قياسا مطردا في الثلاثي وغيره لانه قال حين تكلم عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسا وكذلك ذكر في الامثلة الترميا وقال هي الرمي الكثير وهو على ضربين احدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير والتلعاب بمعنى اللعب والترداد والتجوال التفال

والتسيار للمبالغة في الرد والجولان والقتل والسير وثانيهما الفعلي بكسر الفاء والعين وتشديدها وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى الحث الكثير والدليلى بمعنى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والقتيتى بمعنى كثرة النميمة لما فرغ من مصدر الثلاثي شرع في مصدر غير الثلاثي فقال ومصدر كل واحد من ابواب غير الثلاثي رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا او غير ميمي يجيء على سنن اي على طريق واحد على حدة ولم يبين ابنية مصادر تلك الابواب اعتمادا على اسمايها في غير الرباعي المجرد واما فيه فطرد للباب الآتي وكلها يجيء المصدر كلاما على وزن فعال بكسر الفاء وتشديد العين على لغة اهل اليمن فانه قياس لغتهم ولذلك شاع واطرد فعال بمعنى التفعيل في كلام الفصحاء وفي التنزيل وكذبوا باياتنا كذابا والا في قاتل يجيء قتالا بكسر القاف وتخفيف العين وقيتالا بالياء على لغة من قال في كلمة كلاما فانه ايضا قياس لغتهم قال سيبويه في قيتالا

كانهم حذفوا الياء التي جاء بها او للكسر في قتالا ولذلك
قيل ان قتالا فرع قتال من حيث ان حروف الفعل ثابتة
فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس
السكاكي حيث جعل الياء والشاء كسرة الفاء و لا الى
تحمل نحو تحمالا بكسر التاء والحاء وتشديد الميم ونحو
قال كلام فانه قياس لغتهم ايضا لانه كسر الاول وزيد
قبل الاخر والا في زلزال نحو زلزالا بفتح الاول فانه يجوز
في مصدر مضاعف الرباعي المجرد فتح الفاء وكسرها قياسا
مطردا الفعل المضاعف بخلاف صحيحه فانه بالكسر لا غير الا ان
الكسر افصح لانه اصل لما فرغ من ابنية الاصل الذي
هو المصدر شرع في بيان ابنية الفرع الذي هو
الفعل فقال الافعال التي تشتق على صيغة المبني
للمفعول اي تؤخذ من المصدر وتستعمل مبنية للفاعل
ومبنية للمفعول اما بنفسها او بزيادة حرف الجر وانما
لم يقل على مذهب البصريين اشارة الى انه الحق كانه
لا خلاف فيه كما ذكرنا وانما قيدنا بقولنا تستعمل
احترازا عن باب فعل تفعل على صيغة المبني للمفعول

فيهما لان المقصود من ذكر الافعال بيان احكامها ولما لم يتعلق
حكم هذا الباب بالمعلومية والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول
ابدا للعلم بفاعلها في غالب العادة انه هو الله تعالى ترك
المصنف وايضا لما كان المبني للمفعول فرعا للمبني للفاعل
لان الاول معدول للثاني معنى والغرض ذكر الاصول تركه
وقال خمسة وثلثون بابا ستة منها كائن للثلاثي المجرد
والا فانه شبه قدم الثلاثي على الرباعي لتقدم الطبع
ووجه ضبطه ان الماضي ثلثة ابنية لان اوله لا يكون الا مفتوحا
لامتناع الابتداء بالسكون واستثقال الضمة والكسرة
عليه والحرف الثاني منه لا يكون الا متحركا لاستلزام
سكونه اختلاط الابنية وما قيل ولالتقاء الساكنين عند
اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا يخلو من
دور وحركاته لا تزيد على ثلثة فان كانت فتحة فلا يخلو
من الكسر عين مضارعه او بضم او بفتح وان كانت
كسرة فاما ان يفتح عين مضارعه او يكسر وان كانت
ضمة فعين مضارعه لا يكون الا مضموما فانحصر بحسب
الوقوع في ستة وهي بفتح نحو ضرب يضرب بفتح العين

في الماضي وكسر في الغابر وقتل يقتل بفتح عين في الماضي
وضم عين المضارع وعلم يعلم بكسر العين في الماضي وفتحه
في المستقبل وفتح يفتح بفتحه فيهما وكرم يكرم بضمة
فيهما وحسب يحسب بكسره فيهما وسمي الثلثة الاول
دعايم الابواب جمع دعامة وهي عمود البيت اي اصولها
لاختلاف حركاتهن في عين الماضي والمستقبل فكما
ان معنى الماضي مخالف لمعنى المستقبل كذلك ينبغي ان يكون
لفظه مخالفا للفظ ليطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف
فلا شك ان ما وقع فيه المخالفة اصل بالنسبة لما عداه
ولكثرتهن اي ولكثرة استعمالهن فانها سبب كمخالفة
الحركة فيكون سببا لاصالتها ولذلك قدمها على ثلثة
الاخر واما تقديم بعض الاول على بعضها فلان الاختلاف
في الاول اكثر لان مخالفة الفتح للكسر اكثر من مخالفة
الفتح للضم لان الفتح علوي والكسر سفلي والضم بينهما
يشهد به الوجدان واما تقديم الثاني على الثالث
فلفتح عين ماضيه ومن قدم الثاني على الاول نظرا الى ان
الضم علوي وانه اقوى او قصد التدريج في النزول

من العلو الى السفل الذي هو الاصل لخفته فهو احق
بالتقديم واما تقديم البعض الاخر على بعضها فلفتح عين
الاول في الماضي والمضارع ولكثرة استعماله بالنسبة
الى الثاني واما تقديم الثاني على الثالث فللنظر الى ان
الضم قوي وقوي والى ان استعماله اكثر بالنسبة
الى الثالث وانما لم يجئ من مكسور العين في الماضي
ومضموم العين في المضارع لئلا يتحرك حرف واحد الا
ثقل بعد الثقيل ولم يجئ من مضموم العين في الماضي مفتوح
العين في المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء
التدريج في الانتقال من الاثقل الى الاخف ولا مكسور
العين فيه لئلا يلزم الخروج من الضم الثابت والكسر اللازم
ولما كان سبب دخول الابواب الثلثة الاول في
الدعائم امرين اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال
وكان انتفاء احدهما فقط كافيا في عدم الدخول فيها
اشار الى ان عدم دخول الثلثة الاخر فيها انما هو
لانتفاء الامرين معا في نفس الامر لا لانتفاء احدهما
فقط اذ لو لم يتعرض لذلك لم يعلم ان عدم الدخول فيها

يفي عكس الامر انتفاء احدهما فقط او لانتفائهما جميعًا
ولما كان انتفاء الامر الاول فيهما ظاهر الكنى بذكره مرة في
اولهما وقال وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف
الحركات في عين الماضي ولعدم مجيئه اي مجيء باب فتح يفتح
بغير حرف الحلق عينا او لاما والتزموا فيه فتح العين
في الماضي والمضارع ليقاوم خفة فتح العين ثقله بحرف الحلق
ولذلك لم يدخلوا الفاء في التشديد ولم يقولوا
اوفاء لزوال ثقل الفاء بسكونه في المضارع ولا يرد
مثل دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع ولما لم يجئ بغير
حرف الحلق انعدم كثرة الاستعمال ايضا واما
ركن يركن وابي يابي بفتح العين في الماضي والمضارع
فيهما من غير حرف الحلق فهذا لف وقوله من اللغات
المتداخلة والشواذ نشر وعلى ترتيبه يعني ان ركن يركن
بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وركن يركن بكسرها
في الماضي وفتحها في الغابر لغتان فاخذ الماضي من الاول
والمضارع من الثاني فقيل ركن يركن بالفتح فيهما لا انه
من باب فتح يفتح فلا نقض وعد الزمخشري ركن

يركن

يركن من الشواذ وان ابي يابي من الشواذ النادرة
عن الواضع فهي في حكم المستثناة فلهذا قال القياس
كذا في هذه الصورة فلا نقض واما بقي يبقي وفني يفني وقلى يقلي
بفتح عين الماضي والمضارع في الكل من غير حرف حلق فلغات
قبيلة طي وقد فروا اي فارين من الكسرة الى الفتح يعني
ان الاصل فيها كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة
فتحة لان من القياس عندهم ان يقلبوا الكسرة التي قبل
الياء فتحة ثم يقلبوا الياء الفا للتخفيف وباب كرم يكرم
لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات وانعدام
كثرة الاستعمال لانه لا يجيء الا من الطبايع اي افعال
الطبيعة اي الغريزة التي جبل الفاعل عليها من غير اختيار
منه كالحسن والكرم والا من النعوت اي جمع الصفات
اللازمة لاجل ان هذا الباب للصفات اختير للماضي
والمضارع منه حركة لا تحصل الا بلزوم احدى الشفتين
للاخرى وانضمامهما بها رعاية للتناسب بين الالفاظ
ومعانيها وباب حسب يحسب لا يدخل في الدعائم
لانعدام الاختلاف ولقلته في الاستعمال فيه اشارة

الى ان قلة استعمال هذا الباب لذاته بسبب من الا
سباب ولا بشرط من الشروط وقد جاء فضل يفضل
بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر على لغة من قال كردن
نكاد اصلها كودت تكود بضم الماضي وفتح المضارع و
هي شاذة والقياس كدت تكاد بكسر الكاف
في الماضي من باب علم تعلم يفضل بكسر العين في الماضي
وضمها في الغابر ودمت بكسر الدال تدوم بضمها يعني
كما ان فضل يفضل ودمت تدوم من باب حسن كذلك
كدت تكاد شاذ قال الزمخشري كلتيهما من المتداخلة
فكان المصنف لم يظفر بكدت تكود بالضم فيهما وفضل
يفضل بالكسر في الماضي والفتح في الغابر وبدمت
تدام بالكسر في الماضي والفتح في الغابر فحكم بشذوذها
واعلم ان بعضهم قدم الرباعي المجرد على المنشعبات
نظرا الى ان الثلاثي المجرد والرباعي المجرد اصلان فراعى
مناسبة الاصالة بينهما فلم يفصل بينهما والمصنف قدم
منشعبة الثلاثي على الرباعي المجرد رعاية لمناسبة
الاصالة والفرعية بينهما فقال واثنى عشر للمنشعبة يعني

الثلاثي

الثلاثي ثم

اي المتفرعة عليه اما بزيادة او حرفين او ثلاثة احرف
ولم يزد الزيادة على الثلاثة لئلا يلزم زيادة الاكثر
على الاصل ثم قدم ما زيد فيه حرف واحد على ما زيد
عليه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه ثلثة
احرف رعاية للترتيب الطبعي فما زيد فيه حرف
واحد فثلثة ابواب وذلك نحو اكرم اكراما بزيادة
الهمزة المفتوحة في اوله وانما كسرت في المصدر فرقا بينه
وبين الجمع على افعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة
الفتحة وهذا باب الافعال قدمه لان الزيادة في الاول
ونحو قطع تقطيعا بتضعيف العين قبل الزايد هو
الاولى لان الحكم بزيادة الساكن اولى وقيل الثانية
لان الزيادة بالآخر انسب وسيبويه اجاز الوجهين ثم
لتعارض الدليلين وهذا باب التفعيل قدمه لان الزا
يد من جنس الاصول ونحو قاتل مقاتلة بزيادة
الالف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة وما
زيد فيه حرفان فخمسة ابواب نحو تفضل تفضلا بزيادة
التاء في اوله وتضعيف العين وهذا باب التفعل قدمه

لان الزايدتين من جنس الاصول ونحو تضارب تضاربا بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء والعين وهذا باب التفاعل قدمه لمشاركته الاول في زيادة التاء في الاول ونحو انصرف انصرافا بزيادة الهمزة والنون في اوله وهذا باب الانفعال قدمه لان الزايدتين في الاول ونحو احتفر احتفارا بزيادة الهمزة في الاول والتاء بين الفاء والعين وهذا باب الافتعال وستعرف وجه تقديمه على باب الافعلال انشاء الله تعالى وما زيد فيه ثلثة احرف فاربعة ابواب نحو استخرج استخراجا بزيادة الهمزة والسين والتاء في الاول وهذا باب الاستفعال قدمه لان الزايد فيه في الاول ونحو اخشوشن اخشيشانا بزيادة الهمزة في الاول والواو بين العين واللام وبحرف من جنس العين بعد الواو وبالاتفاق لانعدام سكون الاول وهو باب الافعيعال قدمه لان احدى الزوايد من جنس الاصول ونحو اجلوذ اجلواذا بزيادة الهمزة في الاول والواو بين اللام والعين وهذا باب الافعوال قدمه لان كل الزايد فيه قبل الاخر ويلزم

تاخر احمار اذا لبث ونحو احمار احميرارا بزيادة الهمزة في اوله والالف بين العين واللام وحرف من جنس اللام في اخره اتفاقا لان سكون الاول هنا للادغام بخلاف سكون فعلل وتفعل فانه للفرار عن توالي الحركات الاربع من اول الامر وهذا باب الافعيلال قدمه لانه فوق فيه ولكونه ابلغ من احمر في المعنى ونحو احمر احمرارا بزيادة الهمزة في اوله وحرف من جنس اللام في الاخر ايضا وهذا باب الافعلال وانما ذكره في القسم الذي زيد فيه ثلثة احرف مع ان الزايد فيه حرفان لمناسبة احمار في البحث والمعنى وتكرر اللام بل هو منقوص منه ولهذا قال اصلهما اي احمار واحمر احمارر واحمرر فادغما اي الحرفان المتجانسان اعني الرائين بعد سلب حركة اولهما في تينك الصيغتين للجنسية ويدل عليه اي على ان اصلهما احمارر واحمرر بفك الادغام على ما صرح به صاحب المفتاح وهو الظاهر من كلام المص ايضا ارعوي وهو ناقص من باب افعل فانه لو كان اصلهما احمار واحمر من الاصل بلا ادغام لوجب ان يقال ارعو

لانه من بابهما فلما قيل ارعوي بلا ادغام لمانع منه علم ان اصلهما احمارر واحمرر وفايدة كون اصلهما بالفك تظهر في تقطيع الشعر اذا وقعا فيه وهذا الدليل مخصوص باحمر واما احمار فكونه معلوم بالقياس عليه لانه منقوص احمار وايضا يدل عليه وجود النظاير وهي افعول وافعومل وافعنلل يعني لو جعلنا الاصل احمارر ثم صير الى الادغام تيسر التناسب بينه وبين نظايره بخلاف ما لو جعلناه مدغما من الاصل ويحتمل ان يوجه بان يقال اي على ان اصلهما احمارر واحمرر بفتح ما قبل الاخر حملا على الاخوات بدليل فتح ما قبل الاخر فيما لم يدغم لمانع نحو ارعوي ويقال هو فتح ما قبل الاخر حملا على الاخوات فكيف قوله فادغمتا اي للجنسية وقوله لا يدغم لانعدام الجنسية بيانا للوافق اي لا وقع الادغام في ارعوي لان اصله ارعوو وقدم الاعلال على الادغام لان الاعلال قبل الادغام ولم يبق المجانسة وانما قلنا الاعلال قبل الادغام لان سبب الاعلال موجب للاعلال يعني كلما وجد سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب الادغام ليس بموجب يعني ليس كلما وجد سبب

الادغام وجد الادغام فيقبل الجواز ويدل عليه امتناعه في نحو حيي من باب رضي اي لا يجوزان لا يعل كلمة باب رضي ويقال رضوا وقووا وطروا وغبوا مثلا على الاصل ويجوز الفك في باب حيي ولان الاعلال فيه تخفيف بالنسبة الى الادغام ولان الاعلال قد ينظر فيه الى حرف واحد بخلاف الادغام فانه ينظر فيه الى حرفين البتة وواحد من تلك الابواب الخمسة والثلثين للرباعي المجرد ولم يضعوا له الا بابا واحدا لانه لما كثر حروفه التزموا فيه اربع الفتحات طلبا للخفة فلم يبق للمتعدد فيه مجال اذ التعدد انما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن في كلامهم اربع حركات او في اسمائهم خيره مانع لا يجيء نحو دحرج دحرجة ودحراجا وابواب ثلثة منها للمنشعبة الرباعي المجرد ولم يضعوا لها اكثر في ثلثة ابنية طلبا للتخفيف وزادوا فيها حرفا او حرفين دون اكثر لئلا يخرج عن الاعتدال وقدم ما زيد فيه حرفان لانه اثنان فيهما نحو احرنجم احرنجاما بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام الاولى وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه ونحو اقشعر اقشعرارا

بزيادة الهمزة في الاول وتكرير اللام الثانية وهذا
باب الافعلال ومازيد فيه حرف واحد نحو تدخرج
تدخرجا بزيادة التاء في الاول وهذا باب التفعلل و
ستة منها للملحق بدحرج اى مزيدة على الثلاثى
المجرد للالحاق بدحرج نحو شملل بزيادة حرف من
جنس اللام في آخره وهذا باب الفعللة قدمه لان
الزايد فيه من جنس حروفه الاصول ونحو حوقل حو
قلة بزيادة الواو بين الفاء والعين وهذا باب
الفوعلة قدمه لقوة الواو ونحو بيطر بزيادة الياء
بين الفاء والعين وهذا باب الفيعلة قدمه لتقدم
الزايد ونحو جهور بزيادة الواو بين العين واللام
وهذا باب الفعولة قدمه لاشتراكه مع حوقل
في نفس الحرف الزايد ومع بيطر في كونه حرف علة
وانما تقدما عليه ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزايد فيهما
ونحو قلنسى قلنسة بزيادة النون بين العين واللام
وهذا باب الفعنلة قدمه لتقدم الزايد ونحو قلسى
قلساة بزيادة الياء في الآخر ثم انقلبت الفاء والابطل

به الالحاق لكونه محل التغيير وهذا باب الفعلاة وثمانية
منها مزيدة على الثلاثى المجرد وهى للملحق بتدحرج نحو تجلبب
تجلببا بزيادة التاء في الاول وحرف من جنس اللام في
الآخر وهذا باب التفعلل ونحو تجورب تجوربا بزيادة
التاء والواو وهذا باب التفوعل ونحو تشيطن تشيطنا
بزيادة التاء والياء وهذا باب التفيعل ووجه تقديمات
هذه الثلثة كوجه تقديمات الثلثة الاول من ملحقات
دحرج ونحو ترهوك ترهوكا بزيادة التاء والواو وهذا
باب التفعول قدمه لاشتراكه مع سابقيه في كون الزيادة
في غير الاول واما تقديم السوابق على تقديم عليه ترهوك
فلكثرتها ونحو تمسكن بزيادة التاء والميم وهذا باب
التمفعل واثنان منها مزيد على الثلاثى المجرد وهما للملحق
باحرنجم نحو اقعنسس اقعنساسا بزيادة الهمزة في الاول
والنون بين العين واللام وحرف من جنس اللام
في الآخر وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزايد ونحو
اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة في الاول والنون
بين العين واللام والياء في الآخر ثم انقلبت الفاء ولا يبطل

به الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء وانما قدم ملحقات
دحرج على ملحقات تدحرج ولما ذكر ان فعللا يلحق بفعلل
اراد بيان ما به يعرف ذلك فقال مصدر في حكم الالحاق
هو المصداق اى آلة صدق الحكم بالحاق فعلل بفعلل
اى طريق معرفة صدق ذلك الحكم اتحاد المصدرين
في الوزن اى مصدرى ذينك الفعلين فكانه آلة بين
القوة العاقلة وبين الصدق الحكم بالحاق وانما لم يحكم
على اخرج بالحاق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه لما قال
دحرج دحراجا قال اخرج اخراجا لان الاعتبار في دحرج
بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل لعدم مجيئه
في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا في خطب ومريد
خطابا ومرادا بل قالوا خطبه ومريدة ولان الشرط
توافق المصادر اجمع واعلم ان المراد بالالحاق جعل
مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر اى جعل
موازنا له في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات
ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال
في غير الآخر ويجعل ذلك الحرف الزايد في المزيد

فيه مقابلا للاصل في الملحق به فيعامل بالملحق معاملة الملحق
به في احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد ان يكون
الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ومعنى الموازنة وقوع الفاء
والعين واللام في الوزن موقعها في الاصل للملحق به وان كان
ثمه حرف زايد فلا بد من مماثلة في الملحق لا مجرد التوافق
في الحركات والسكنات ولذلك حكم على اقعنسس بانه
ملحق باحرنجم ولم يحكم على استخرج لان استخرج بالنسبة
الى احرنجم على خلاف ماذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا
اما في الاصلية فلان الحاء وهو فاء وقعت موقع النون
الزايد في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقع في
الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها
والفرق بين الاصل والملحق ان الملحق يجب ان يكون
فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به مثلا يجب في باب
حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين دون باب
دحرج وفي باب اقعنسس وتجلبب تكرير اللام دون باب
احرنجم وتدحرج ودحرج وعلى هذا القياس ثم اعلم
ان احكام الابواب كلها موكولة على السماع وان الملحق

لما لم يتعرض لبيان معاني الابواب اقتفينا اثره وايضا
لما لم يتعلق الغرض من متعلم هذا الفن بمعاني الامثلة
لم يذكرها اي هذا فصل في بيان امثلة الماضي وهو فعل
دال بالوضع على معنى وجد قبل زمان اخبارك وهو يجيء
على اربعة عشر وجها بالحجي ولم يتعرض لتعريف
الماضي والمستقبل لشهرة امرهما لكونهما اصل المشتقات
من المصدر او الاعتناء بشأنهما الكثير بحثهما والما
قدم الماضي على المستقبل لانه اصل بالنسبة اليه
لان الماضي مزيد عليه والمستقبل مزيد نحو ضرب يقول
ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم
ضربت ضربتما ضربتن منتهيا الى ضربنا وانما بدأ في اطراد الامثلة
بالغائب نظرا الى عدم الزيادة فيه ومنهم من بدأ بالمتكلم
نظرا الى انه الاصل ولما كان البحث عن احوال آخر
بعض وجوه الماضي حركة وسكونا مبنيا على بناء الماضي
اذ ما لم يعرف ان الاصل في آخره ماذا لم يتصور بيان
سبب العدول عن هذا الاصل في بعض وجوهه
تعرض لبنائه وتعرض ايضا لاعراب المستقبل في بناء

جواب لما هو

الامر

الامر على سبيل الاستطراد وتاييد البناء الماضي والاعلى
شيء منها من وظيفته فقال انما بني الماضي لفوات موجب
الاعراب فيه اي الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل
والفعل لا يكون حرفية لاعتوار هذه المعاني عليه وبني على
الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لانه ضد الاعراب
كما ان الحركة ضد السكون والاصل في الاعراب الحركة ليدل
كل حركة على معنى من المعاني الموجبة للاعراب فاعطي السكون
للبناء تحقيقا للتضاد بينهما لمشابهتها بالاسم في الجملة
يعني في وقوعه صفة للنكرة وهي ما وضع لشيء لا بعينه كرجل
نحو مررت برجل ضرب ومررت برجل ضارب قدم ضرب
لاهتمام بوقوعه صفة للنكرة وان كان الاصل فيه الاسم
وبني على الفتح لانه اي الفتح اخو السكون لان الفتحة جزء الالف
لما تقرر من ان الالف مركب من فتحتين والالف اخو السكون
يعني ان بين الفتحة والسكون مناسبة لان بين الفتح والا
لف مناسبة لانه جزءه وبين الالف والسكون مناسبة
ايضا لان الالف ملزوم السكون لانه ساكن ابدا فيكون بينه
والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون جبرا لما يلبسه

من الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان وعلى هذا ضربوا
وضربن وددها لان احكامها مذكورة بعد هذا وقوله ولم يعرب
الماضي اشارة الى سؤال وهو ان المستقبل اعرب مع
فوات موجب الاعراب فيه ولم لم يعرب الماضي ولو كان
سبب بناء الفعل انتفاء موجب الاعراب فيه لوجب
ان لا يعرب المستقبل لانتفائه فيه ايضا واجاب بقوله لان
الاسم الفاعل لم يأخذ منه اي الماضي العمل اي لم يعمل اذا كان
بمعناه لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال او الاستقبال
بدليل الاستقراء وحكمته لان الاسم الفاعل شبيه للمستقبل
صورة ومعنى لموافقته له في ذلك واذا كان بمعنى الماضي
لم يكن موافقا للمضارع في المعنى لما كان موافقا له في اللفظ لما
ولا للماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى لما كان موافقا
له في اللفظ بما كان موافقا له في المعنى فسقطت قوة المشابهة
وضعف في كلا الجانبين حاله فلم يعمل ولما لم يأخذ منه العمل
لم يعط الاعراب بخلاف المستقبل فانه اعرب وان كان
موجب الاعراب فائتا فيه لان الاسم الفاعل اخذ منه العمل
اي عمل اذا كان بمعناه فاعطي الاسم الفاعل الاعراب له

اي

اي للمستقبل واللام في له زائدة عوضا اي لاجل العوض
عما اخذه منه وهو العمل اي من جهة العوض او نقول بني
الماضي واعرب المستقبل مع فوات موجب الاعراب فيهما
لكثرة مشابهته له ولما فهم من ظاهر كلامه ان المقصود
الاصلي بيان سبب اعراب المضارع وان بيان سبب
بناء الماضي استطراد مع ان الحال على العكس كما اشرنا
اليه فسر كلامه مندرجا في التنزيل في شأن المشابهة
فقال يعني يعرب المضارع وان كان موجب الاعراب
فائتا فيه لكثرة مشابهته باسم الفاعل حيث يشابهه
في الحركات والسكنات ووقوعه صفة للنكرة وخبرا
للمبتدأ ودخول لام الابتداء كما سيجيء ان شاء الله
وقوله بني الماضي على الحركة لعله مشابهته اي الماضي لاي
لاسم الفاعل مع فوات موجب الاعراب فيه ناظر
الى اعراب المضارع لمشابهته الكثيرة وقوله لعله باعتبار
اضافته الى المشابهة ناظر الى البناء وقوله مشابهته
لا من حيث انه مضاف اليه لعله ناظر الى البناء على
الحركة فتدبر وبني الامر اي الامر بصيغة فانه متبادر

هذا طلاقه في حال السكون لعدم بقاوه ومشابهته له بوجه ما يحذف حرف المضارعة زيدت الالف في اخر الماضي للتثنية مطلقا نحو ضربا وضربتا وزيدت الواو في اخره للجمع للمذكر الغايب وزيدت النون في اخر الجمع المونث الغايبة والمخاطبة حتى يدل اي الحروف المذكورة على هما وهوا وهن اي يدل الالف على هما والواو على هوا والنون على هن واعلم ان اوايل الحروف بالزيادة حرف المد لخفتها ولذلك كثر دورها وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل الواو لانها من اول المخارج اعني الحلق والواو من اخرها اعني الشفة كما ان المثنى قبل الجمع فاختير الاول للاول والاخر للاخر ولان المثنى اكثر استعمالا من الجمع فاختير له ما هو اخف اعني الالف فتعين الواو للجمع اذ لا يمكن زيادة الياء لانه صوتا للفعل من اخي الجر الذي هو الياء وما لم يبق من حروف المد شيء يمكن زيادته زادوا في الجمع المونث النون التي هي شبيهة بحروف المد واللين والمد والخفاء ولذلك اي ولان في حروف المد خفاء يمكن في مجالها

اذ الغيبة

اذ الغيبة بعدها همزة مخافة ان لا تظهر في جنبه شدة الهمزة الا انهم لما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو هو لضيق العبارة عليهم كما يجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى فكانهم قالوا ان الفاعل في زيدان ضربا هو هما وفي زيدون ضربوا هو هوا وفي هندات ضربت هو هن فبني الكلام على هذا فقال زيدت الالف في ضربا ليدل على تحته هما وزيدت الواو في ضربوا ليدل على ان تحته هوا وزيدت النون في ضربن ليدل على ان تحته هن ويدل على ما ذكرنا قوله فيما سياتي وخصت الميم في ضربتما لان تحته انتما مع ان فاعل ضربتما بارز لا مستكن وضم الباء في مثل ضربوا وان كان مقتضى القياس للذكوان يفتح لاجل الواو ولان الضمة جنس الواو والجنس الى الجنس انسب بخلاف رموا اي لم يضم ما قبل واوه لان الميم ليست ما قبلها حقيقة وان كان ما قبلها صورة لان اصله رميوا فما قبله مضموم تقديرا وضم ما قبل الواو في رضوا وان لم يكن الضاد ما قبلها حقيقة كالميم في رموا حتى لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية اعني الواو وهو صعب لانه صعود

اي يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لان اصله رضيو فبعد اسكان الياء لثقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم الخروج فضمت الضاد لئلا يلزم ذلك لا لانها ما قبل الواو حقيقة واختير الضمة لتناسب وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة بخلاف رموا فان الفتحة فيه اصلية كتب الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا اي فيما لم يتصل به الضمير فلا يكتب لعدم الالتباس للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضروا وتكلم زيد ولولا قاعدة كتابة الالف بعد واو الجمع لم يعلم انه حضروا تكلم زيد بضم الراء وسكون الواو ومدته والواو للجمع او حضر وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو والواو للعطف وكتب فيما لا يلتبس نحو ضربوا اذ واو العطف لا يتصل لاطراد الباب ومنهم من يحذف الالف ويلتزم الالتباس لندوره وزواله بالقراين وقيل كتبت الالف بعدها للفرق بين واو الجمع وبين الواحد في مثل لم يدعوا ولم يدعوا على انه جمع لا لسقط الجازم عند حرف العلة وكتبت في غيره طرد اللباب وجاء

على هذا قوله مجوت زبان لم تجئ معتذرا من هجو زبان لم تهجوا ولم تدع حيث اثبت الواو في لم تهجو مجوت وحيث فتح التاء على الخطاب وزبان اسم رجل ومعتذرا حال من ضمير جئت لم تهجوا اي كانك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم تدع اي لم تترك الهجو اذ فيه مجونة في الواقع جعلت التاء علامة للمونث في ضربت فرقا بين المذكر والمونث كما جعلت علامة له في ضاربة الا انهم خصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما اذ الفعل اثقل بحسب المعنى كما عرفت لان التاء من المخرج الثاني من المخارج الكلية وهو الوسط والمونث ايضا اي كالتاء ثان في التخليق مصدر من المبني للمفعول اي المخلوقية لان الله خلق آدم اولا ثم خلق حواء زوجها نبينا عليهما الصلوة والسلام من ضلع من اضلاعه كما قال الله تعالى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها فناسب التاء المونث ولو جعل زيادة العلامة للمذكر يحصل الفرق ايضا الا انهم دعوا مناسبة الزوجية بين المذكر والمونث وهذه التاء التي في ضربت ليست بضمير لما

يجيء في آخر بحث المضمرات واسكنت الباء اي اللام في
مثل ضربن بفتح النون وضربت بحركات التاء اي اذا اتصل
بالفعل ضمير مرفوع متحرك في الثلاثي المجرد وانما اورد
مثالين اشارة الى ان حركة ذلك الضمير قد تكون
للضرورة نحو ضربت لما يجيء ان شاء الله تعالى وقد تكون للتبعية
نحو ضربن فانه لا ضرورة في تحريكه اذ لو قيل ضربن بسكون
النون وفتح الباء على الاصل على الاصل بفتح الا انهم حركوها
طردا للباب مثل ضربت مع قابليتها للحركة من غير ضعف وانما اورد
الفتح لخفتها وانما اسكنت لام الكلمة في مثل ما ذكر ولم تترك
على حركتها حذرا لا يجتمع اربع حركات متواليات فانه مستهجن
فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربت فان التاء فيه كلمة على حدة
لانه ضمير فاعل للفعل الا ان الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء
خصوصا اذا كان ضميرا متصلا لشدة اتصاله به لفظا ومعنى
فلو لم يسكن الباء بل ابقي على الحركة لزم ذلك الاجتماع
والسكون اللام في الرباعي ايضا نحو دحرجت وان لم يلزم
ذلك الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة طردا للباب
ومن ثمة اي ومن اجل ان مثل ضربن كالكلمة الواحدة

لا يجوز

لا يجوز العطف على ضميره اي على ضمير مثل ضربن اي على الضمير
المرفوع المتصل بغير التاكيد اي بغير تاكيد ذلك الضمير المتصل
لئلا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل لا يقال ضربت وزيد
بغير التاكيد بل يقال ضربت انا وزيد بتاكيد التاء بانا لان العطف
كانه على المنفصل ولما اشترك التاكيد والفصل بغيره في ان
العطف فيهما على غير الضمير المذكور صورة اكتفى المصنف
بذلك التاكيد وانما خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع انه
اشمل لان التاكيد فصل ايضا اشعارا بان التاكيد هو
الاصل في جواز العطف اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل
من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به تاكيدا وتحمله
لنوع الاستقلال ولذلك قال ابن الحاجب الا ان يقع
فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل الاستقلال اذ لا يظهر بذلك
ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة وانما يجوز
ترك التاكيد مع الفصل لان طول الكلام يغني عما هو الواجب
فيحذف طلبا للاختصار نحو قوله خص التاكيد امرؤة والحاقوا
سورة والعشيرة بالنصب وذلك لم يذكر الزمخشري في
جواز العطف عليه الفصل بخلاف ضربت اي لم يلزم فيه

بعد اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع
المحظور فيه لان التاء في حكم الساكن لان حركته في حكم السكون
لانها كانت ساكنة فحركت لالف التثنية فحركتها عارضة
والعارض كالمعدوم فيكون في حكم السكون فلم يلزم
ذلك المحذور ومن ثمة اي ومن اجل ان حركة التاء
في ضربتا في حكم السكون تسقط الالف في كل اللغات
في مثل رمتا اصله رميتا قلبت الياء الفا ثم حذفت
لسكونها وسكون التاء لكون الحركة عارضة بسبب
الف التثنية كما مر ولا اعتبار للعارض الا في الضرورة
ولذلك اعتبر في حركة التاء في رمتا اذ لا يجوز حذف
الساكنين اما التاء فلانه علامة التانيث واما
الالف فلانه علامة التثنية فاعتبر صورة الحركة ضرورة
الا في لغة ردية اصله رديئة قلبت الهمزة ياء وادغمت
مثل خطية بفتح رد واصفر جاد فان الالف لا تسقط فيها
او يقول اهلها رماتا باثبات الالف نظرا الى الحركة
الصورية وبخلاف مثل ضربك اي لم يلزم فيه على
تقدير عدم اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك

الاجتماع

الاجتماع انما هو كالكلمة الواحدة والاستهجان في
ذلك الاجتماع انما هو كالكلمة الواحدة وانما قلنا انه
ليس كالكلمة الواحدة لان ضميره اي كاف الخطاب
في ضربك ليس ضمير فاعل بل هو ضمير منصوب والضمير المنصوب
ليس كالجزء من الفعل لانه مفعول والمفعول فضلة
في الكلام يتم بدونه بخلاف الفاعل وبخلاف هدبد
وهو لبن الغليظ وعلبط وهو قطيع من الغنم اي لم يلزم
من عدم اسكان احد حروفها وابقائها على الحركات ذلك
الاجتماع الممنوع لان اصلهما هدابد وعلابط بالالف
ثم قصرا اي حذف الالف منهما للتخفيف والتوسع في
الكلام يعني ان ذلك الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة
الا انه منتف في التقدير فكانه لم يكن ثابتا وللقصر نظير
كما في مخبط اصله مخياط بالالف فقصر للتخفيف والتوسع
والمقصور القصيرة من الابرة وخلافه خلاف فيهما وحذفت
التاء في ضربن اصله ضربتن فلما حذفت التاء اسكنت
الباء حتى لا يجتمع علامتا التانيث احدهما التاء والاخرى
النون وان النون وان كان ضمير الا انه ضمير جمع المونث

كما حذفت التاء في مسلمات اصله مسلمتات حذفت
التاء الاولى لئلا يجتمع علامتا التانيث من جنس واحد وخصت
الاولى بالحذف فيهما لان في الثانية زيادة معنى
وهي الدلالة على الجمعية فكان حذف الاولى اولى وانما حذف
في ضربن وان لم يكونا اي العلامتان فيه من جنس واحد
لان التاء ليس من جنس النون ولم يوجد ثقله التكرار
اللفظي كما كانتا من جنس واحد في مسلمات لانهما تاءان
فيه ووجد ثقل التكرار اللفظي فيه كما لمعنوي لثقل الفعل
فلم يجوّز اجتماعهما فيه مطلقا بخلاف حبليات لعدم الجنسية
اي لم يحذف احدى العلامتين الالف والياء المنقلبة
من الالف التانيث بل جوّزوا اجتماعهما فيه لعدم كونهما
من جنس واحد وخفة الاسم وانما وجب قلب الف حبلى في الجمع
لئلا يجتمع ساكنان ولم يجز حذف احدهما لان الثانية
للجمع والاولى لمعنى في الكلمة وهو لزوم تانيثها وليست
مثل فاء وعين قل ولام حرت فانها ليست لمعنى زائد
على كونها اجزاء من الكلمة فافهم ولا تقل تاء مسلمة فان
الكلمة لم توضع معها بل هي عارضة على مسلم اذ لم يكن حبلى

زيد

زيد عليه الف التانيث بل وضعت معها بالالف
فلو حذفت الالف لفات الغرض ولما جاء الياء للتانيث
في هذا وكانت خفيفة بخلاف الواو وقلبت ياء وسوى
بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة لانك تقول ضربت
ضربتما وضربت ضربتما ولا بأس في هذا قوله في صدر الفعل
يجيء على اربعة عشر وجها لان ضربتما باعتبار كونه تثنية
ضربت بكسر التاء صيغة اخرى تقديرا واما نحن فهو تثنية
انا او جمعه مذكرا او مؤنثا فلا فرق في التقدير فلذلك
يقال ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن بذكر ضربتما
مرتين ايضا وهو هما هم هي هما هن انت انتما انتم انت
انتما انتن بذكر التثنيتين بخلاف انا نحن اذ لا يقال
انا نحن بذكر نحن مرتين وسوى بين الاخبارات
ايضا اي نفس المتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا حيث
يقال فيهما ضربت ومعه غيره مذكرا او مؤنثا وتثنية
وجمعا اذ يقال في كلها ضربنا لقلة الاستعمال في
التثنية بالنسبة الى المفرد وحكمتها احتياجها في ضمه
الى ضم احد المثلين الى الاخر بخلاف المفرد وبالنسبة الى الجمع

عطف على قوله بالنسبة الى

ابضا لعدم الالتباس فيها اذ لا تستعمل حقيقة الا في
الاثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلة تستعمل
في الثلثة وفي الاربعة وفي الخمسة وفي الستة وفي
السبعة الى العشرة وصيغة كثرة فيما فوق العشرة
بالغا ما بلغ فلا تعيين فيما يستعمل فيه الجمع ففيه اتساع
وكثرة الاستعمال بخلاف التثنية والحاصل ان في بيان
عدد التثنية نوع حرج ليس في الجمع ذلك وهو حصر
المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان فيه
ارسال المراد ولما كان استعمال التثنية قليلا
لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع فانه
لما كثر استعمالهما بالنسبة اليها لم يستحسن الالتباس
فيهما وسوى ايضا بين تثنيتهما لكون وضع الضماير
للايجاز فان تمامنا احصر من زيدان فالتسوية بين
التثنيتين وان لا يجعل لكل واحد منها صيغة على حدة
يناسب غرض الايجاز وسوى بين الاخبارات
لحصول عدم الالتباس في الاخبارات لان المتكلم
يرى في اكثر الاحوال او يسمع صوته فيعلم انه مذكر

او مؤنث

او مؤنث واحد او جمع كما يجيء ولم يذكر التسوية بين
تثنيتي الغايب والغايبة بذكر التسوية بين تثنيتي المخاطب
والمخاطبة اكتفاء بذكرها في بحث المضمرات لعدم بحث لهما
واما تثنيتا المخاطب والمخاطبة والاخبارات فلما كان
بهما بحث استوفى احكامهما هنا من التسوية وغيرها ولم يذكرهما
على سبيل الاستطراد وفي بحث المضمرات واعلم ان الوضع
صيغ متعددة لمعان متعددة لما كان للتحرز من الالتباس
على تقدير اشتراك صيغة واحدة بين معنيين او اكثر واستغني
عنه فيما لا يقع فيه الالتباس ولم يحتج الى الاحتراز فيه في التسوية
بقلة الاستعمال والايجاز وغيرهما وحيث حرف فيه ووضع
الضماير للايجاز ليدل التسوية بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه
وان لا يجعل شيء ملا للتعدية بين الاخبارات لان الالتباس
لما لم يقع في الاخبارات بالتسوية لم يجمع فيها الا عذر من الايجاز
وغيره فليتامل والالف في الواجب فتقدم او تأخر وزيدت
الميم في ضربتما اي في تثنيتي المخاطب والمخاطبة مع ان قياسهما
على ساير التثنية يقتضي ان يقال ضربتا لئلا يلتبس اي الف
ضربتا بالف الاشباع وهو الالف المتولد من الفتحة

باشباعها فاذا اشبعت فتحة ضربت وقيل ضربتا لم
يعلم انه مفرد والالف للاشباع او تثنية والالف للتثنية
فيحصل الالتباس في الوقف ولا شك ان الاشباع
واقع في كلامهم كما في مثل قول الشاعر اخوك اخو
مكاشرة اي ملازم تبسم واخو ضحك وحياك الاله فكيف
انتا اصله انت اشبعت فتحة التاء في الوقف فتولد منها
الالف اي على اي حال انت بمعك تلك الحال من المكاشرة
والانبساط مع اهلك تغير زوجها خيمه وكان زوجها قبل هذا
وخصت الميم في ضربتما للزيادة لدفع الالتباس مع انه يندفع بزيادة
غيرها لان الخفة انما هو زيدت الميم فيه لموافقة انتما وقد سبق
توجيه هذا الشاعر فقط انتما مبتداء وقوله هو خبره وقوله ثم
ظرف للخبر قدم الاهتمام وادخلت الميم في انتما دفعا لذلك
الالتباس لعدم امكان زيادة حروف العلة لانها مستعملة
قبل الالف وخصت الميم بالزيادة لقرب الميم من التاء في المخرج
فان التاء مما بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين
ولا شك في قرب الثاني في الاول مع انها اقرب الحروف الصحيحة
الى حروف العلة انها غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلوق

وانها من مخرج الواو ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو
وقيل انما خصت الميم بالزيادة في انتما تبعا لهما اي
اللفظ ههنا حتى انهم لما كانوا ابدلوا من الواو في هو انتما
لما يجيء بحث انهم التزموا الميم في جميع الباب طردا له وضمت
التاء في ضربتما لانها اي التاء ضمير الفاعل وعلامة الفاعل
الرفع في المعرب ولما لم يكن الرفع في المبني حركوه بحركة تشبيه
عملا بالاصل بقدر الامكان وهي الضم فانه يشبه الرفع
خطا ولفظا واعلم انهم اختلفوا في ضمير الفاعل في ضربتما
وضربتوا وضربتن فقيل انه التاء وحدها واما الالف
والواو والنون فعلامات للتثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث
واشار اليه ههنا حيث قال ان التاء ضمير الفاعل وقيل
الفاعل هو لاء الحروف واما التاء فعلامة الخطاب
واشار اليه فيما يجيء بقول وضمير الجمع فيه محذوف حيث
جعل الواو ضميرا وفاعلا وقيل الفاعل هو مجموع التاء
واحد هذه الحروف واشار الى ضعفه بعدم اشارته اليه
اذ يكفي احدهما للفاعل ولا حاجة الى ضم الآخر اليه مع ان
الاصل الاكتفاء باحدهما وفتحت التاء في الواحد اي

ضربتوا بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه فان الضمائر
مما يرد الاشياء الى اصولها فحذفت الواو لانهم لما اثبتوا في
الضماير وجعلوها والقصد بوضع متصلها التخفيف لم ياتوا
بنون في المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بها في هولان
والذان والذين ووقع الواو في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها
فحذفت لان الميم مع الواو بمنزلة الاسم كهو ولان الميم جعل
كثيرا من الافعال اسما كمضارعات الزوايد على الثلثة
ولا يوجد في آخر جنس الاسم متمكنة او غير متمكنة وما قبلها
مضموم في كلامهم لكونه مستثقلا حتى مع الامن من الا
الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع الآخر في
آخر الاسم هو من غير المتمكن فانه لا يوجد في المتمكن اسم
بهذا الوصف اصلا وفي غير المتمكن لا يوجد غير هو ولو
لم يحذف الواو كان على خلاف ما عليه كلامهم ولما
حذفت الواو لم يبق الاحتياج الى الالف الذي يكتب
بعد الواو فحذفه ايضا ومن ثمة اي ومن اجل انه لا يوجد
في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم غير هو يقال في جمع
دلو ادل اصله ادلو قلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد

اي لم يضم فيه لانه الاصل خوفا من الالتباس بالمتكلم
ولا التباس في التثنية بواسطة زيادة الميم فبقيت على الاصل
الحركة والتفضيل اي انهم زادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة
وتاء للمتكلم وحركوها في الجمع خوف اللبس بتاء التانيث
وضموها للمتكلم لان الضم اقوى والمتكلم مقدم فاخذوه
وفتحوها للمخاطب اذ لم يمكن الضمة للالتباس بالمتكلم
والفتح راجح لخفته والمذكر مقدم فاخذه فبقيت الكسرة و
المخاطبة فاعطيتها ولان الياء يقع ضميرا في نحو اضربي وكسرة
اخت الياء فناسب اعطاؤها المخاطبة وقيل ضمت
التاء في ضربتما اتباعا للميم لان الميم حرف شفوية فجعلوا
حركة التاء التي هي ما قبل الميم من جنسها وهو اي جنس
الميم مع الحركات الضم الشفوي فناسب الميم حركة ما قبلها
زيدت الميم في ضربتم حتى يطرد بتثنية في زيادة الميم ولئلا
يلتبس بواو الاشباع في الوقف واسكنت الميم لانه
لما ضموها لاجل الواو ولما حذف الواو بقي على الاصل الذي
هو السكون وضمير الجمع اي جمع المذكر المخاطب فيه اي في
ضربتم محذوف وذلك الضمير المحذوف هو الواو لان اصله

ضمة ثم كسرت اللام لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض ولو
حذفت الواو ابتداء بعد ضم اللام لاجل الوجه لزوال الثقل
اثر من ذلك لاستثقال المحسوس بخلاف ضربوا اى لم
يحذف الواو منه لان باؤه مع الواو ليست بمنزلة الاسم
لان الباء يجعل شيا من الافعال اسما كما يجعل اليم
وبخلاف ضربتوه اى لم يحذف واوه وان كان قبل
واوه ميم لان الواو خرج من كونه في الطرف بسبب اتصال
الضمير فلم يوجد شرط حذفه الذي هو وقوعه في الطرف
فلم يحذف كما خرج الياء من الطرف بسبب اتصال التاء
به في العطاية بفتح العين الغير المعجمة والطاء المعجمة وكذلك
لم يجب قلبها همزة لانه كما يقال عظاءة بالقلب يقال عظاية
بلا قلب مع انها وقعت بعد الالف الزائدة لانها من النعط
وهو السترة وشدد نون ضربن اى جمع المؤنث للمخاطبة
دون نون ضربن اى جمع المؤنث الغايبة لان اصله اى ضربن
ضربتمن بالميم حملا على التثنية لانها ضربتما بالميم فادغم الميم بعد
قلبه نونا في النون لقرب الميم من النون في المخرج لان الميم
شفوية والنون تماس طرف اللسان وفويق

الثنايا ولا شك انهما متقاربان ومن ثمه اى ومن اجل ان
الميم قريب من النون يبدل الميم من النون في مثل عنبر اى
في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر يلفظ بالميم
ويكتب بالنون تنبيها على اصله وكتابتها بالميم في الكتابة
لتصوير التلفظ لان اصل عنبر وانما ابدلوها ميما لانهم لو تركوها
والحال ان الحرف الذي بعدها من حروف الشفة وهو
الباء فان اظهرت النون اى تلفظ على حالها على ما هو حقها
القراء استقبحت يعرف بالوجدان وان اخفيت على ما هو
مصطلحهم ايضا استثقلت كما شهد به الوجدان ايضا
وادغمت في الباء مع قلبها باء لتقاربهما في المخرج ذهب
ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما ابقاء لغنتها
مع عدم المنافات الميم للباء في المخرج وقيل اصله اى ضربتن
بتخفيف النون بلا ميم لان العلة التي في التثنية لزيادة
الميم لم يوجد ههنا والاصل عدم الحمل فاريد ان يكون ما قبل
النون ساكن ليطرد في جميع نونات النساء في سكون
ما قبلها نحو ضربن لئلا يجتمع اربع حركات متواليات ويضربن
حملا على ضربن واضربن وليضربن ولا يضربن ولا تضربن ثم

للوقف والجزم ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة لاجتماع
الساكنين اى لئلا يلزم اجتماعهما احدهما الياء في الاخر التاء
ولا يمكن حذفها اى التاء دفعا لاجتماعهما لانها علامة
للخطاب والعلامة لا تحذف الا اذا اجتمعت شيئين لحد
فيحذف احدهما للاستغناء عنها بالاخري وههنا ليس
للخطاب علامة اخري حتي يحذف التاء فاضطروا الى زيادة
حرف ولم يمكن الزيادة من حروف العلة اما الالف
والياء فلخفة التاء واما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة
جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخل النون لقرب
النون الزائدة من النون العلامة في النونية وفي لفظ
اشارة الى ما ذكرنا من القيدين ثم ادغم احدي النونين
في الاخر للخفة او دفع الادغام بان ادرج او لهما في
الثانية وقيل انما زيد حرف في جمع المؤنث ليكون بازاء
الميم في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم في الغنة
زيدت التاء بضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا
في ضربت بضم التاء لانه اي ضربت انا مضمر وقد مر تعليم
في الاعراب والقياس ان يزاد حروف انا الا انه لم يكن الزيادة

من حروفه للالتباس لانه لو زيدت الهمزة وهي حقيقة
الف تحركت التبس بتثنية الغايب ولو زيدت النون التبس
بجمع المؤنث الغايبة ولا يمكن ايضا ان يزاد من حروف العلة
اما الالف فلما مر واما الواو فللزوم الالتباس بالجمع
واما الياء فلعدم تحمله علامة الفاعل اعني الضم فاختير
التاء للزيادة دون غيره من حروف الزيادة لوجوده اى التاء
في اخواته اى اخوات ضربت وهي ضربت وضربت وضربتما
ضربتم وضربتن ولعل زيادة التاء في تلك الاخوات بحكم
متفق ولعل حكمها انه لما كان المخاطب من يلقي اليه الكلام
اختير حرف شديد لتنبيه عن سنة الغفلة والتي سمع الى ما يلقي
اليه وهو شديد والحروف الشديدة هي اجدك قطبت
ولا يمكن زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية وغير الباء
مما بقي ليس من حروف الزيادة فتعين التاء وزيدت
النون في ضربنا بضمير الشخص المتكلمين مذكرين كانا او مؤنثين
ولضمير الاشخاص المتكلمة سواء كانت على صيغة التذكير
والانوثة لان نحن مضمر وفيه نون فزيدت النون
في ضربنا ليوافق ما اضمر نحن ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس

بضربن اي لجمع المونث واختص الالف للتثنية وقيل
انما زيدت النون لان نحن انتما مضمر وفيه نون ثم
زيدت الالف دفعا للالتباس واختص الالف بوجوده
في انتما والله اعلم **ونوع من المضمرات** المرفوع والمنصوب اي
متصل وانما عبر عن الاتصال بالدخول لتناول المنفصل
من المتصل اذا المتبادر من الاتصال اللغوي في الماضي
واخواته من الافعال واما للصفات فيدخلها المرفوع
والمنصوب كالافعال والمجرور ايضا ولا يتصل بالحروف
الا المنصوب والمجرور بالاسماء الا المجرور وبيان
جميع المضمرات ترتقي الى ستين نوعا وانما انحصرت فيها
لانها اي المضمرات في الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع و
ثانيها مضمر منصوب وثالثها مضمر مجرور وانما انحصرت
في الثلثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع ومنصوب
او مجرور فكذا الكناية اما مرفوع او منصوب او مجرور
ثم يصير كل واحد منها اي من تلك الثلثة اثنين متصلا
او منفصلا نظرا الى اتصاله اي اتصال كل واحد منها و
انفصاله لانه ان استقل في التلفظ فمنفصل والا فمتصل

فاضرب الاثنين اي المتصل والمنفصل في الثلثة اي المرفوع
والمنصوب والمجرور اي جعل لكل واحد من المتصل والمنفصل
مرفوعا او منصوبا او مجرورا وهذا اي كل واحد من المضروب
مثل المضروب فيه هو المعنى الضرب فليكن على ذكر منك
حتى يصير مجموع الحاصل الضرب ستة ثم اخرج انت في
الستة المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور اي
جواز تقديمه على الجار لما احتيج الى التقدم والتاخير في الكلام
بحسب المقام ووضعوا الضمير المنفصل لهذا اذ هو القابل له
دون المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر
نحو زيد فعل وعمرا اكرمت ووضعوا لهما المنفصل في المضمر
جريا بالمضمر مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار
في المظهر لانه كالجزء الاخير من الجار ولذلك لا يجوز
الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له المنفصل اذ لو وضعوه
لزم جواز تقديمه على المجرور على ما هو شان المنفصل
والغرض من وضعه وجواز تقديم الجزء الاخير ضروري البطلان
فبقي لك من تلك الستة بعد اخراج المجرور المنفصل
منها خمسة اي خمسة انواع احدها مرفوع متصل وثانيها

مرفوع منفصل وثالثها منصوب متصل ورابعها منصوب
منفصل وخامسها مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع المتصل
وهو يحتمل ثمانية عشر وجها اي صورة لثمانية عشر
معنى في العقل بحسب اعتبار المراتب العرفية ستة منها
في جمع الغائب مع الغائبة في مفرد كل منهما وفي تثنية
كل منهما وفي جمع كل منهما وستة منها في جمع المخاطب
والمخاطبة كذلك وستة في جمع الحكاية اي المتكلم والمتكلمة
ثلثة له وثلثة لها فمجموع الستات الثلثة ثمانية عشر
واكتفى بخمسة من الوجوه الستة في الغائب والغائبة بالاشتراك
التثنية فيهما نحو ضربا وضربتا ولا اعتبار للتاء في التثنية الغائبة
لانها ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الالف فقط ولا دخل
للتاء في اختلاف الضمير بخلاف ضربت وضربت وضربت
وانت وانت وانتما وانتم حيث عدت الثلثة الاول
الفاظا متعددة باعتبار اختلاف الحركات وان كان الضمير
في الكل التاء فقط وكذا عدة الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة
وان كان الضمير في كلها ان فقط لان الافتراق الامور بهم
الخارجية للتمييز من الحركات والتاء وغيرهما بهذه الالفاظ

انما هو بعد وضع الضمير اعني التاء وان فيكون لها دخل
في اختلاف الضماير المفعلة في استعمالها اي التثنية فلم يبال
بالالتباس فيما قبل استعماله وكذلك اكتفى بخمسة
في المخاطب والمخاطبة باشتراك التثنية لذلك نحو ضربتما
فيهما واكتفى في الحكاية بلفظين اي بلفظ المفرد للمتكلم و
المتكلمة وحدهما نحو ضربت فيهما وبلفظ الجمع لجماعة المتكلم
والمتكلم مع غيرهما والاثنين منهما في ضربنا في جمعها وتثنيتها
لان الشخص المتكلم يرى اي يبصر في اكثر الاحوال فيعلم
حاله من الذكورة والانوثة او يعلم بالصوت انه مذكر
او مؤنث واشتباه الاصوات في غاية القلة فلا اعتداد في اللغو
اعتبار التذكير والتانيث الغايرة فيه واما الغاء اعتبار التثنية
والجمع فلعدم وجود شرطها وهو اتفاق الاسمين و
الاسماء في اللفظ لانك اذا قيل لك فصل انما قلت
انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا في انتم قلت انت يا زيد انت
يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت التثنية
وقيل لك فصل قلت انا وزيدا وانا وانت او انا وهو
وكذا اذا اردت المجموع وقيل فصل انا وزيد وعمرو وليس جمع

كل افراده انا فلما لم يكنهم اجراد تثنية وجمع ما اجري علي
ساير الثنائي والجموع او خلو تلك الثنية صيغة لكونه نوعا
وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القراين فبقي
تلك بعد الاكتفاء بالثلث والسقاط الستة من ثمانية
عشر وجها في المرفوع المتصل اثني عشر نوعا واذا صار
قسم واحد وهو المرفوع المتصل من تلك القسمة الاقسام
الخمسة او من تلك الاقسام الخمسة اثني عشر نوعا فيصير اي فلا
شك انه يصير كل واحد منها اي من الاقسام الاربعة الباقية
من تلك القسمة وهي المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل
والمنفصل والمجرور المتصل مثل ذلك القسم الواحد اي المرفوع
المتصل فيحصل بضرب الخمسة الباقية من الستة الحاصلة
من ضرب الاثنين في الثلثة في اثني عشر الباقية من ثمانية
عشر ستون نوعا الباقية من الستين الحاصلة من ضرب ثمانية
عشر في خمسة منها اثني عشر نوعا للمرفوع المتصل نحو ضرب
الي ضربنا كما مر في اول الفصل وقد مر ايضا علة سكون
آخر مثل ضربنا وانما قدم الضمير المرفوع علي جزئه لان المرفوع
مقدم علي جزئه وقدم المنصوب علي المجرور لان المنصوب

مفعول

مفعول بلا واسطة والمجرور مفعول بواسطة وقدم منفصل
المرفوع والمنصوب علي منفصليهما لان المتصل مقدم علي
المنفصل لكونه اخصر ومنها اثني عشر نوعا للمرفوع المنفصل
نحو هو ضرب تقول هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هي ضربت
هما ضربتا هن ضربن انت ضربت انتما ضربتما انتم ضربتم انت
ضربت انتما ضربتما انتن ضربتن انا ضربت نحن
ضربنا وحركة نون نحن انما هو للساكنين وضمة انما لكونه
ضميرا مرفوعا واما للدلالة علي المجموع الذي حقه الواو والاصل
في اطراد امثلة لفظ هو ان يقال هو هما هو واعلم ان هو
مذهب البصريين لان الواو في هو والياء في هي من
اصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين فللاشباع نحو
للاسم والضمير في هو الهاء وحدها بدليل سقوطهما في التثنية
والجمع والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك
وايضا حرف الاشباع لا يثبت في آخر الكلمة الا مع وقوله انما
حركت الواو والياء ليصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتي يصح
كونها ضميرا منفصلا اذ لو لا الحركة لكانتا كانهما للاشباع
علي ما ظن الكوفيون ولهذا اذا اردت عدم استقلالهما

سكنت الواو والياء نحو انه هو او هي ولكن جعل الواو ميما
في الجمع فوله لاني دمج جهما وهو الشفوية تعليل للقلب
الخاص قد مر علي تعليل مطلق القلب اعني قوله واجتماع
الواوين فان الواو اثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما
ثقيلا مع ان اجتماع المتجانسين مطلقا ثقيل وخاصة في
الضمير لانه ضعيف بسبب ابهامه نظرا الي ظاهره فلو جعل
الواو ميما والآفاللاني تاخيره فصار الجمع بعد الجمع المذكور
هموا ثم حذفت الواو كما اي كحذفها الذي مر في ضربتموه
انه وقع لعدم وجود الاسم آخره واو ما قبلها مضموم وحملت
التثنية عليه اي علي الجمع في الجعل المذكور وان لم يكن
علة الجعل موجودة فيها طردا او مشاكلة وقيل انما لم يبق
الواو علي حالها في التثنية حتي لا يجتمع الفتحة علي الواو الضعيف
وهي وان كانت ... ثقيلة بالنسبة الي اخيتها الا انها او فقها
حركة ... وهي ثقيلة وانما جعل هما دون غيره لانها دمج جهما مع
انه من حروف الزيادة وهو قوي فالاولي ان يقع الفتحة
علي الميم القوي المتحد المخرج بالواو وادخل الميم في انتما لان الاصل
ان يقال انت انتا انتوا بتخفيف النون كما اي كالادخال

الذي

الذي مر في ضربتما فانه انما وقع حتي لا يلتبس
الفتحة بالالف الاشباع في الوقف وحمل الجمع
للخطاب وهو انتموا او انتم عليه اي علي انتما في
ادخال الميم وان لم يكن علة الادخال فيه وباقي العلل
فيهما كما في ضربتم وضربتن ولا يحذف واو هو
وان كان في آخر الاسم واو قبلها ضمة لغلة حروفه
من العذر الصالح اي من العذر الذي يصلح ان يكون
كلمة وهو ثلثة احرف حرف للابتداء به وحرف
للوقف عليه وحرف للتوسط بينهما ويحذف
الواو في هو جوازا اذا تعانقا هو بشيء آخر
اي اتصل باوله شيء آخر اتصل تعانق حتي يكون
كجزء منه ويكون ملافيه ويوجب كونه ضميرا منفصلا في
مضاف نحو غلامه او حرف جر نحو له ومنه او فعل
نحو ضربه وانما قال اذا تعانقا ولم يقل اذا اتصل
لئلا يرد عليه لهو البلاء ولهي الحيوان فان اللام
فيهما ليست بمعانقة معهما علي ما فسرنا التعانق نحو
كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو علي الطرف

وفضلة ولذلك لا يحذف ياء هي وان تعلق بشيء
آخر بل تقلب الفا كما يجيء وح يبقى الهاء مضموما على
حاله قبل حذف الواو وان لم يمنع منه مانع نحو له
وجاء في غلامه وضربه واعلم انهم لما ارادوا وضع
المتصل الغايب في الضمير المنصوب اختصروا هو الذي
في للمرفوع المنفصل الغايب على ما هو مقتضى وضع
المتصل فحذفوا حركة الواو والياء في هو وهي ثم اذا
اتصل بشيء فلا يخلو من ان يكون ما قبل الهاء
متحركا او ساكنا فان كان ساكن والجمهور على حذف
الواو سواء كان الساكن حرف لين كعليه او غير
لكنه لان الهاء حرف خفي فكأنه التقى ساكنان وابن كثير
يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو بهي ولهو ومنهو
وغلامهو لان الواو في حكم المعدوم بسبب السكانة
لان الحرف الذي الساكن كالميت فصار كانه لم يوجد
في آخر الاسم واو نحو او هو ساكن في الاصل
واما عدم ثبوتها في الخط حينئذ فللحمل على ما سكن
ما قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوزون

حذف الواو والياء حالة الاختيار رجع الى ضمة الهاء و
كسرتها نحو به وعلامه حملا على الساكن فقوله فيحذف
اذا تعلق بشيء آخر اما اشارة الى مذهب
الجمهور في الساكن الى لغة بني عقيل وكلاب في المتحرك
والمراد به الحذف في اللفظ في الكلي والواو الثابت
في المتحرك يكون من اشباع الحركة لتحسين
اللفظ بعد حذف الواو للعلة المذكورة واما ارادة
في الخط واقع في سياق الكلام وبكسر الهاء
بعد حذف الواو في هو اذا كان ما قبله اي الهاء مكسورا
او ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة
التحقيقية او التقديرية الى الضمة التحقيقية وهو ثقيل
بالوجدان نحو عند غلامه فيما كان ما قبله ياء ساكنة
وعليه ولديه والشبعا بها واما ضم الهائية وما اشبهه
وعليه الله على قراءة عاصم في رواية حفص فعلة على اهل الحجاز
فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل وان كان ما قبلها ياء
او كسرة نحو بهو ولديهو واما حذف الواو فيهما
فاحمله على مذهب الجمهور او نقول لعل ضم الهاء فيهما

للحمل على نحو منه ويجعل ياء هي الفا فيصير ها مع ان الاصل
على ما هو مذهب البصريين ان يقال هي هيا هيي
ويجعل كسرة ما قبلها فتحة للالف اذا تعلق
بشيء آخر نحو بها حتى لا يلتبس المؤنث بالمذكر
لان ضمير المذكر اذا ولي الياء او الكسرة قلبت واوه
ياء لان الهاء حرف خفي فهو اذن حاجز غير حصين
وكانت الواو الساكنة وليت الكسرة والياء فقلبت
ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها فلو لم تقلب
ياء هي الفا لالتبس المؤنث بالمذكر في مثل
بهي وجعل في غير الفا النظائر ذا الباب نحو بها واذا
لم يكن ما قبل الهاء ياء او كسرة فهو مضموم على
ما كان يجري عليه نحو لهو ومنهو وغلامهو وضربه كما يجعل
الياء المتطرفة حقيقة او حكما المكسور ما قبلها
الفا للتخفيف في يا غلامي ويقال يا غلاما وفي نحو
يا بادية يا بادات وغير الاسلوب في يا بادية حيث
ذكر لفظ نحو الاشارة الى ان الياء فيه متطرفة حكما
ويجعل الياء في تثنية هي ويجعل كسره

الهاء ضمة اتباعا للميم كما مر في ضربهما يعني لم يترك الياء
على حالها حتى لا يقع الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها
اي مع بقاء ضعف الياء وعدم عروض القوة لها
بان سكن ما قبلها كظبي وحذفت الميم اتباعا
لمذكره وشددت نون هن لان اصلهما هو كما مر
من ان الاصل في ضربتن ضربتمن واثنى عشر نوعا من
تلك الانواع الستين للمنصوب المتصل نحو ضربه
تقول ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن
ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني
منتهيا الى ضربنا يعني آخرها على الفتح لانتفاء علة
الاسكان لما ذكر في ضربك ولا يجوز فيه اي في الضمير
المتصل اجتماع ضمير المتصل اي الفاعل والمفعول اي
اجتماع ضميرين متصلين متحدين في المعنى في مثل ضربت
بفتح التاء وفي مثل ضربتني بضم التاء اي لا يجوز ان يقال
ضربتك وضربتني حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا
ومفعولا به في حالة واحدة بل لو اريد ذلك يقال
ضربت نفسك وضربت نفسي فان النفس باضافتها

الي الضمير صارت كانها جزء لكلمته مغايرة المضاف والمضاف
اليه بخلاف مثل ضربتك فان الضميرين فيه متفقان معني
ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل الا في اي لكن
يجوز ذلك الاجتماع في افعال القلوب نحو علمتك
بفتح التاء فاضلا وعلمتني بضم التاء فاضلا لان المفعول
الاول ليس بمفعول في الحقيقة لان المفعول الذي تعلق
به العلم في الواقع هو المفعول الثاني وذكر الاول
انما هو لترتب الثاني عليه فلم يؤدي الجمع بينهما الي المكروه
لانهما ليسا في نفس الامر فاعلا ومفعولا ولهذا اي
اي ولاجل ان الاول ليس بمفعول في الحقيقة قيل
في تقديره ما ذكر من علمتك فاضلا علمت فضلك ومن علمتني
فاضلا علمت فضلي فيظهر بهذا التقدير ان الاول
ليس بمفعول حقيقة واثنا عشر منها للمنصوب
المنفصل نحو اياه ضرب تقول اياه ضرب اياهما ضربا
اياهم ضربوا اياها ضربت اياهما ضربتا اياهن ضربن اياك
ضربت اياكما ضربتما اياكم ضربتم املا اياك ضربت اياكما ضربتما
اياكن ضربتن اياي ضربت منتهيا الي ايانا ضربنا ومنها

بنا

اثنى عشر نوعا للمجرور المتصل نحو ضاربه تقول ضاربه
ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك
ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي الي
ضاربنا ولفظ المجرور كلفظ المنصوب المتصل وذلك
محمول عليه لان المجرور وانما حمل عليه لان المجرور مفعول
ايضا لكن بواسطة وانما حمل علي المنصوب المتصل
لان المجرور يجب ان يكون متصلا وفي مثل ضاربوي لام
اي في جمع المذكر السالم اذا اضيف الي ياء المتكلم جعل
الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعا وكانت الاولي
ساكنة قلبت الواو ياء ولان مخرجي الواو والياء وان تباعدا
لكنهما يجريان مجرى المثلين لما فيهما في التوسعة
المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا
الواو ياء واو حوما في الياء وقيل انما قلبوا الواو ياء لانه
لا يخلو من ان يكون الواو هي الاخيرة او هي الاولي
فان كانت الاولي فانهم استثقلوا الخروج من واو
لازم الي كسر لازم وهذا الخروج مستثقل فكيف
بالخروج الاول وان كانت اخيرة فانهم استثقلوا

الخروج من ياء لازمة الي واو لازمة لانه اثقل من الخروج
من كسر لازم الي ضم لازم وهذا ثقيل فكيف بالاول
وانما اشترط ان يكون الاولي ساكنة ليمكن الادغام
وانما جعل الانقلاب الي الياء لانها اخف وقيل لان
الادغام في حروف الفم اقوى لكثرتها والواو من حروف
الشفة وهي قليلة والادغام تخفيف ثم ادغم الياء
المنقلبة في ياء المتكلم المجتنبة ثم كسر ما قبل الياء لاجل
الياء كما اي كالجعل والادغام الذين وقعا في مهدي اذ اصله
مهدوي جعل الواو ياء ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء الملائم
والمرفوع المتصل يستتر في خمسة مواضع جوازا في بعضها
ووجوبا في بعضها وقوله في الغائب بدل من قوله في خمسة
لا غير في كذا المعطوفات اي يستتر الضمير المتصل جوازا
في الغائب المفرد من الماضي نحو زيد ضرب ومن المضارع
نحو زيد يضرب ومن الامر نحو زيد ليضرب ومن النهي
نحو زيد لا يضرب ويستتر جوازا ايضا في الغائبة المفردة ماضيا
نحو هند ضربت ومضارعا نحو هند تضرب وامرا نحو هند لتضرب
ونهيا نحو هند لا تضرب واستتر وجوبا في المخاطب المفرد

الذي

الذي في غير الماضي مضارعا نحو انت تضرب وامرا نحو انت
اضرب ونهيا نحو انت لا تضرب وانما قيد بقوله في غير
الماضي لانه لا يستتر في خطاب الماضي مطلقا نحو ضربت
واما في المخاطبة المفردة من غير الماضي ففيها خلاف فعند
بعضهم يستتر فيها واليه الاشارة بقوله ويا تضربين
علامة المخاطب وفاعله مستتر عند الاخفش
اجراء للمفردات للمضارع مجرى واحد في عدم ابراز ضميرها
او استكبارا لكون ضمير المفرد اعني الياء اثقل من ضمير
المثنى اعني الالف مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف
ويرد علي قول الاخفش اجتماع علامتي الخطاب اللهم
ان يقول ان التاء تجردت فيها للتانيث كالتاء في يا الله
فانها مجردة للتعويض وعند العامة اي الجمهور وهو اي ياء
تضربين ضمير بارز للفاعل ولا يستتر فيه كواو يضربون
فانه ضمير بارز ولا يستتر فيه وعلامة التانيث والخطاب فيه
عندهم هو التاء وعين الياء للفاعل في تضربين عندهم
مع ان القياس يقتضي ان يعين التاء له الا ان علامة الخطاب
في اوله اعني التاء منعت من زيادة تاء اخرى لجنبه في

في مذهب انه الف للتانيث سواء كانت صيغة موضوعة
للتانيث او كانت الياء بدلا عن الهاء في هذه ولم يزد في
للفاعل بدل الياء من حروف انت بكسر التاء مع ان القياس
ان يزاد من حروفه لانه المعتمر نحته للالتباس بالتثنية في زيادة
الالف منها واجتماع النونين بغير فاصل في زيادة النون
منها وتكرار التائين في زيادة التاء منها وابرز الياء في تضربين
ولم يستتر للفرق بينه اي تضربين وبين هو وهو تضربين اذ
لو استتر الياء وقيل تضربن في المفرد المخاطبة التبس تضربين
جمع المخاطبة ولم يفرق بينه وبين الجمع بحركة ما قبل النون في تضربن
على تقدير الاستتار وسكونه في الجمع حتى لا يلتبس نون الذي
هو الاعراب بالنون الثقيلة وهو بالمؤكد بالنون الثقيلة
في الصورة وان لم يلتبس حقيقة اذ احد النونين تحقيقه
والآخر مشدد والاحدى الكلمتين ملتبسة بالنون الخفيفة
والاخرى بالثقيلة ولا يفرق ايضا بحذف النون في تضربين
حتى لا يلتبس بالمذكر المخاطب خصيصة بالمذكر وان كان
القياس بالمونث الغايبة حاصلا لمناسبة المونث
المخاطبة بالمذكر المخاطب في الخطاب ومناسبتها بالـ

بالمونث الغايبة في التانيث وان كان حاصلا الا ان البحث
لما كان في الخطاب اعتبر التناسب بالمذكر المخاطب
ويستتر الضمير المتصل وجوبا في المضارع مطلقا نحو انا اضرب
في المتكلم وحده ونحن نضرب في المتكلم مع الغير ويستتر جوازا
في الصفة مطلقا نحو انا وانت وهو ضارب وضاربان نحو
انتما او هما ضاربان ونحن وانتم او هم ضاربون الى اخره
اي انا وانت او هي ضاربة ونحن او انتما او هما ضاربتان
ونحن او انتن او هن ضاربات واستتر اي وقع الا
الاستتار في جنس الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور
لانه اي المرفوع بمنزلة جزء الفعل لانه فاعل فجوز في باب
الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل
وخاصة الضمير المتصل لجزء الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ الفعل
كي لا يحذف من اخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما ارتفع
دليل على ما ارتفع كما في التنزيل وليس المراد ان الدليل على
الفاعل هو الفعل ولا يلزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما
لانه كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على
ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فاشتمل على حقيقة

الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد ان الدال على الفاعل
هو ذلك الضمير الا انه استتر ولم يتلفظ به اكتفاء بحذفه اللفظ بلفظ
الفعل وليس المراد ايضا من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو
هو ان المقدر ذلك المصرح به لانه لا بد ان يكون ضمير المفرد
اقل من ضمير المثنى مع ان لفظ هو اكثر من الف الضمير في ضربا
وايضا لو كان المعنوي هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل
بين الفعل وبينه مع ان ذلك جائز نحو ما ضرب الا هو وانما
قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم وذلك لانه
لو يوضع للضمير المستتر لفظ فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل
لكونه مرفوعا مثل المقدر واستتر في الغايب المفرد والغايبة
المفردة دون التثنية والجمع منهما لانه لو استتر فيهما ايضا
ولم يستتر في المفرد بل ايضا يلزم الالتباس ويفهم هذا
من بيان رجحان الاستتار في الغايب والغايبة واختص
الاستتار بالمفرد لان الاستتار خفيف وذلك ظاهر
فاعطاء الخفيف للمفرد السابق الكثير الاستعمال اولى
دون المتكلم وحده او مع غيره ودون المخاطب الذي في الماضي
لان الاستتار حالة قرينة مقرونة بالفاعل ودالة على

على وجوده فان احد المتقارنين يلزم الدلالة على وجود الآخر ولو كو
يسمى الدال قرينة وهي من عدا الاسماء ولذلك
دخلها التاء لكنها ضعيفة والابراز قرينة دالة عليه قوية لان
الاصل كون الفاعل ظاهرا والبارز انما هو نايب عنه ودال على
وجود الفاعل دلالة قوية لانه قريب من الظاهر من حيث
كونه ملفوظا والمستتر نايب عن البارز ودال على الفاعل
دلالة ضعيفة اذ لا يشارك الظاهر بوجه فاعطاء الابراز
القوي للمتكلم القوي لكونه مبداء الكلام والمخاطب القوي
لكونه منتهى الكلام اولى من اعطايه الغايب الضعيف
الذي لا دخل له في تحصيل الكلام فقوله في الغايب حامل
لمعنيي الافراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر الى
الاول وقوله دون المتكلم والمخاطب ناظر الى الثاني ويدل
من دون التثنية والجمع وقيل انما استتر في الغايب
والغايبة دون المتكلم والمخاطب الذين في الماضي لانه لما تقدم
مفسرهما لفظا متقدما في الاصل دون المتكلم والمخاطب
اريد ان يكون ضمير الغايب اخصر من ضميرهما فحذف في اللفظ
من المفرد اذ لا اخف من الحروف واستتر في المخاطب

المستقبل المفرد المذكر ومتكلم مطلقا وانما ذكر الاستتار فيهما
وان كان حكمها مفهوما مما سبق من العبد بيانا للعلة
وهي قولنا للفرق بينهما في الماضي وبينهما في المستقبل
ولم يعكس لان الماضي اصل والابراز قوي فاخذه ولما ذكر
عدم الاستتار في المخاطب فيما سبق وبين سببه هناك
ولما ذكر وقوع الاستتار في بعضها مع عريق في اقتضاء
الفاعل اعني الفعل وبين ان سبب الاستتار فيه ضعيف علم
بالطريق الاولى ان لا يقع الاستتار في الصيغ التي هي اضعف
من الفعل وانما غير عريق في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤه لما
به لما هو لمشابهتها الفعل فلم يحتج الى بيان سبب الاستتار فيها
ولذلك لم يذكره وقيل يستتر في هذه المواضع الخمسة دون غيرها
لوجود الدليل فيها وهو اي ذلك عدم الابراز في مثل زيد ضرب
اي عدم ظهور الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل فاعل ظاهر
فان لم يكن فهو بارز فان لم يكن فهو مستتر ولما كان لم يكن
الفاعل في مثل ضرب في زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا علم ان فاعله
مستتر لما كان عدم الابراز دليلا ظاهرا وربما اسند الحكم الى دليل
اخر وان عدم الابراز ثم فاعلا فقال وهو التاء في مثل هند ضربت

فانها تدل على ان فاعله مفرد مؤنث غايبة والياء في مثل زيد
يضرب فانها تدل على ان فاعله مفرد مذكر غايب مع عدم علامة
التثنية والجمع والتاء في مثل وانت تضرب غايبة
ومخاطبا فانها تدل على ان الفاعل مفرد مؤنث غايبة
او مفرد مذكر مخاطب بحسب القراين مع عدم علامة التثنية
والجمع والهمزة في مثل انا اضرب فانها تدل على ان الفاعل
متكلم وحده والنون في مثل نحن نضرب فانها تدل على ان
الفاعل متكلم مع غيره وهي اي الحروف المضارعة حروف
ليست باسماء فلا تكون فواعل للافعال المذكورة وانما
ذكر هذا وان لم يذهب احد الى انها اسماء لانه لما ذكر ان تا
ضربت بحركات التاء والنون في ضربن والالف في ضربا والواو
في ضربوا والياء في تضربين اسماء فكان مظنة ان يتوهم متوهم
ان هذه الحروف ايضا اسماء دفع ذلك التوهم والضمير تحتها
في مثل زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون يعني ان
في نفسه ما يدل على من هي له فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان
للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر وكذا ضاربة ضاربتان وضاربات
ولا يجوز ان يكون تاء ضربت بسكون التاء ضميرا كتاء ضربت

بحركات التاء لوجوده عدم حذفها بالفاعل الظاهر نحو ضربت
هند ولو كانت التاء فاعلة لزم حذفها عند وجود الفاعلة
الظاهرة اذ لا يجوز ان يكون لفعل واحد فاعلان من غير عطف
او بدل ولا يجوز ان يكون الف ضاربان وواو ضاربون تحتها
لانه يتغير في حالة النصب نحو رايت ضاربين وفي حالة الجر ايضا
نحو مررت بضاربين وضاربين والضمير لا يتغير بتغير العوامل كالف
يضربان وواو يضربون تقول زيدان يضربان وزيدون يضربون
في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب ولم يضربا ولم يضربوا
في الجزم والاستتار واجب في مثل افعل امر المخاطب وفي مثل
تفعل مخاطبا وفي مثل افعل متكلما وحده وفي مثل نفعل متكلما
مع غيره لان الصيغة اي صيغة الفعل في كل واحد منها عليه
اي على الفاعل المستتر فان التاء في تفعل يدل على الفاعل ثم
المخاطب وحكم افعل امرا ولا تفعل نهيا حكم تفعل مخاطبا لانهما
ماخوذ منه وان الهمزة في افعل متكلما وحده تشعر بان فاعله
انا والنون في نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا يحتاج في هذه
الصيغ الاربع الى العدول عن استتار الخفيف والاتيان بالضمير
البارز ولما كان الاستتار واجبا في هذه المواضع الاربع فنحو

ظهور فواعلها مظهرا كان او مضمرا وان تقول افعل زيد وتفعل زيدا
ولا تفعل الا انت وافعل زيدا ولا افعل الا انا ونفعل زيدا ونحن
ونفعل الا نحن وما ظهر في قوله اسكن انت تاكيد للمستتر لا فاعل
واما في غير هذه الاربع فالاستتار جائز كما اشرنا اليه نحو
زيد ضرب وضرب زيد وزيد ضارب غلامه

فصل في المستقبل

المشهور فتح الياء بناء على انك تستقبل الفعل الاتي بعد
زمانك او ان الزمان يستقبله الان الصحيح ومقتضى القياس
على التسمية للماضي بالماضي كسر الباء وهو ايضا اي كالماضي يجيء
على اربعة عشر وجها نحو يضرب الى اخره اي الى نضرب تقول
يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب
تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن اضرب نضرب
ويقال له اي لما صدق على المستقبل في نحو يضرب المستقبل
لوجود معنى الاستقبال على احد الوجهين المذكورين في
معناه ويقال له ايضا مضارع لكن معنى المضارع في اللغة
المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا
من الضرع الواحد فهما اخوان رضاعا فلا ضارع للمستقبل بالاسم
قيل له مضارع وانما قلنا انه ضارع الاسم لانه مشابه لضارب

في الحركات والسكنات وفي ترتيبها فان عدد الحركة والسكون
في يضرب على عدد الحركة والسكون في ضارب وعلى ترتيبها فيه وجه
السكنات للمشاكلة ومشابهة ووقوعه صفة للنكرة فانك تقول
مررت برجل ضارب تقول مررت برجل يضرب ولم يذكر مثاله
اكتفاء بما ذكره في الماضي وفي دخول لام الابتداء عليه نحو ان زيدا
لقائم وان زيدا ليقوم ولانه مشابه بالاسم الجنس في العموم والخصوص
ولما كان ثبوت وجه التشبيه العموم والخصوص في كل من الطرفين
اعني المضارع واسم الجنس غير بين بينه بقوله يعني ان الاسم الجنس
يختص بواحد بلام العهد بعد ان كان شايعا فيه احدا فانك لو قلت
جاءني رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني آدم جاوز حد البلوغ
على سبيل البدل واذا قلت فعل الرجل مشيرا الى ذلك
الرجل الجائي يختص بواحد منهم كما يختص يضرب بسوف او بالسين
فان يضرب يصلح للحال والاستقبال فاذا دخل عليه
احد الحرفين المذكورين وقيل سوف يضرب او سيضرب يختص
بالاستقبال واذا دخل عليه اللام وقيل ليضرب يختص
بالحال وانما عرف السين لشارة الى سين الاستقبال
لانه يجيء لمعان اخر كالطلب والتحويل والاصابة على صفة

نحو استغفر
نحو استحجر
نحو استعظمته

والوقف

والوقف بعد كلف المؤنث لمحو اكرمتكش والظاهر ان يقول يعني كما ان اسم
الجنس يختص بلام العهد يختص يضرب بالحرف بان يدخل اداة التشبيه
في المشبه به كما هو قاعدة التشبيه الا ان عكس اشعارا بان القصد
في هذا التشبيه الى الجمع بين شيئين في امر من غير قصد الى
الحاق ناقص بكامل حتى اذا دخل اداة التشبيه في المشبه ما فر
ذلك في المقصود كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح
بغرة الفرس حين اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه من غير قصد الى
المبالغة في وصف غرة الفرس في الضياء والانبساط وفرط
التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل
الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك ولما جاز عكسه
واما تقديم مشبه به هنا فهو على قاعدة تقديم في باب التفضيل احد
الطرفين بوجه الشبه فانه يصدر ذلك واما في نفس التشبيه فالقاعدة
تقديم المشبه مثلا اذا اردت تشبيه زيد بالاسد قلت زيد كالاسد
بتقديم المشبه لان الغرض من التشبيه يعود اليه واذا قيل لك
كيف مشابهة زيد بالاسد قلت كما ان الاسد يتصف بغاية
القوة ونهاية الجراءة وكمال البطش والفتك يتصف زيد بها
فيقدم المشبه به ليعرف حاله اولا ثم يقاس حال المشبه

عليه ويحتمل ان يقال انه جعل المشبه به مشبها للايذان المذكور وفيه لكونه
مشبها لا لكون مشبها به ولانه مشابه بالعين في المطلق الاشتراك
فكما ان لفظ العين يشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما يشترك
يضرب بين الحال والاستقبال فان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال
على الاصح زيدت على الماضي حروف اتين حتى يصير الماضي مستقبلا وانما
لم ينقص منه حتى يصير مستقبلا لان الماضي بتقدير النقصان منه يخرج بعض
من الفرد الى الحال فلا يصح ان يصير مستقبلا في الثلاثي واما في غير
الثلاثي فحمل على الثلاثي في الزيادة وزيدت تلك الحروف في الاول
من الماضي دون الآخر منه مع ان الآخر اولى بالزيادة لان المثنى
اذا كان زيادته في الآخر يلتبس بالماضي اي بتثنية في زيادة الالف
وبغائبة في زيادة التاء دون مخاطبه اذ لا وجه لاسكان اللام
وتحريك التاء لانها ليست بضمير الاثنين في الصورة وبجمع مؤنث صورة
في زيادة النون ولم يزد الياء في الآخر وان لم يلتبس حملا للقليل على الكثير
والشق اي اخذ المستقبل من الماضي بان زيد عليه ولم يشتق الماضي
من المستقبل بان نقص منه لان الماضي يدل على الثبات والوقوع
دون المستقبل وما يدل على الثبات اولى بالاصالة وزيدت
اي وقعت الزيادة في المستقبل دون الماضي لعظم لم يوضع الماضي

المستقبل

المستقبل بل عكس لكن البناء المزيد عليه الظاهر ان يقول المزيد فيه
الا انه لما اتفقت نسخ الكتاب على عليه ووقع ايضا في عبارة غيره
من الثقات اجمع وجب توجيهه بان يقال المزيد عليه مع زيادته هو البناء
المجرد والزمان للمستقبل ولكن الزمان الحاضر بعد الزمان الماضي
فاعطي السابق وهو البناء المجرد للسابق وهو الزمان الماضي فاعطي
اللاحق وهو البناء المزيد عليه للاحق وهو الزمان المستقبل
والزمان الحاضر ثم لما وجب المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع
وكان الفعل صادرا اما من المتكلم وحده او وحده مع غيره او من المخاطب
او من الغائب طلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا
على سنتهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة
حروف المد واللين لجريانها مجرى النفس والاستيناس للسامع بها
لكثرة دورها في الكلام حتى انه لا الكلام لا يخلو منها او من ابعاضها اعني
الحركات فحصوا تلك الحروف على تلك الافعال على مقتضى المناسبة
فشرع يبين ان اي حرف لاي فعل حين وبين المناسبة بينهما
وقال وعينت الالف منها للمتكلم وحده اي للشخص الواحد الذي
يتكلم مذكرا كان او مؤنثا ثم حركوها ليتاتى الابتداء بها لان الالف
منها للمتكلم وحده اي للشخص الواحد الذي يتكلم مذكرا كان او مؤنثا

ثم حركوها خارج من اقصى الحلق وهو مبدا المخارج كلها والمتكلم هو الذي
يبتدا الكلام فناسب وقيل وعينت الالف للمتكلم وحده للموافقة
بينه اي بين وبين اول حروف انا الذي هو الضمير المتكلم وعين الواو
للمخاطب اصالة اي الجنس الشخص الذي يخاطب مذكرا كان او مؤنثا
واحدا كان او اثنين او جماعة لكونه اي الواو خارجا منتهى المخارج
كلها والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام به فناسب ثم قلبت الواو
تاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو ونحو تراث وتجاه والاصل وراث
ووجاه حتى لا يجتمع الواوات الثلث وان كانت في كلمتين وهو
مستكره ولانه يشبه نباح الكلب ولما لحق او ووتر وله قلب في
ذلك لاجتماع المستكره ولان قطع الواو والعطف ما قبلها لما لم يجز
فصار كان الواوات لم تجتمع فيه ولان الواو الثانية فيه ساكنة يخف فيه
الثقل بالادغام في الوصل في نحو ووجل برفع اللام اي فيما وقع
الفاء واوا وقلبت فيما لم يقع فيه الفاء واوا ايضا لاطراد الباب
في العطف احدى الواوات فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة وثا
وثالثها حرف العطف ومن ثم اي ومن اجل الاستكراه اجتماع
الواوات قبل الاول من كل كلمة لا يصح زيادة الواو اذ قد يكون
فاء الكلمة واوا فلو زيد قبل الفاء واو عطفت بواو اخرى يجتمع الواوات

لاجتماع وطرد في غيره وعطف على قوله قيل قوله وحكم ان واو در
تثنيل اصل وهو الاثمة ورد فعلل لحتمل ثم ابتعوا الغائبة والغائبتين
المخاطب لئلا يلتبس بالغائب والغائبتين بزيادة الياء كما هو
اللائق وان كان يلتبس بزيادة التاء بالمخاطب والمخاطبين
الا ان هذا اسهل اذ الالتباس بالاقرب اشكل وانما تبعوهما
اياها دون غيرها لاستوائهما في الماضي كما يجيء ان شاء الله تعالى
ولم يجعل جمع الغائبة بالتاء بل بالياء كما هو المناسبة الغيبة
لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو
في احدهما والنون في الآخر نحو يضربون ويضربن وعينت الياء
للغائب اي الجنس الشخص المذكر الغائب اي لغير جنس المتكلم والمخاطب
يشتمل الحاضر الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء كان ذلك واحدا
او اثنين او جماعة الا انه عدل عن هذا الاصل في الغائبة والغائبتين
لما عرفت لان الياء من وسط الفم والغائب هو الذي يذكر
في وسط الكلام الخارجي بين المتكلم والمخاطب فناسبه
وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره مطلقا لتعينها اي النون لذلك
اي للمتكلم مع غيره في الماضي نحو ضربنا فاتبعوا المضارع الماضي
في ذلك وقيل زيدت النون في المتكلم مع غيره لانه اي الشان لم يبق

من حروف العلة التي هي اولى بالزيادة شيء وهو اي النون قريب
من حروف العلة في خروجها اي النون من هواء الخيشوم وهو في
الانف وقيل عينت النون له لموافقة بينه وبين نحن على قياس
ما قيل في تعيين الالف للمتكلم وحده ولذلك لم يذكره وفتحت هذه
الحروف اي حروف المضارعة وجميع الابواب للخفة الا في ابواب
الرباعي اي رباعي كان وهو اي رباعي فعلل وملحقاته وافعل
وفعّل بتشديد العين وفاعل فانها مضمومة فيهن لان من جملتها
الياء والكسر عليه مستكره وثقل الياء في جملة وفي الفتح التباس كما ستذكره
ان شاء الله تعالى فتعين الضم ولان هذه الاربعة رباعية والرباعي
فرع الثلاثي في الاحتياج وقوله والضم ايضا فرع للفتح في الخفة
فناسب الضم للرباعي من حيث الفرعية فاعطي له ويدل عليها قررناه
من قولنا فانها مضمومة فيهن وقيل انما ضمت هذه الحروف في الرباعي
لقلة استعمالهن اي الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثي
فاختص الضمة بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا لتعادلا
بينهما واعلم ان هذين الوجهين للترجيح بعد الوقوع واما وجه عدم
كون القبيلتين على حركة واحدة هي الاصل اعني الفتح فهو انه لو
فتح في مثل يكرم وقيل يكرم يلتبس بمضارع الثلاثي نحو حلي

حليه كل ما كان ماضيه على اربعة احرف ولم يعكس اذ في العكس يلزم الالتباس
ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا يلتبس فيه اصلا وتفتح حروف المضارعة
فيما وراءهن فاقل استعمالهن لكثرة حروفهن يلزم زيادة الثقل
ولم تكسر لثقل ولما ذكرنا من ان من جملتها الياء والكسر عليه مستكره واما
يهريق اصله يريق بغير الهاء من الاراقة وهو من الرباعي في الاصل
فزيدت الهاء قبل الفاء على خلاف القياس فصار خماسيا بسبب
الزيادة والاعتبار انما هو بالاصل فلم يوجد ضم حرف المضارعة
في غير الرباعي ويكسر حروف المضارعة كلها في بعض اللغة اذا كان
ماضيه مكسورة العين كما في بعض الثلاثي المجرد او كان ماضيه
مكسورة الهمزة كما في السداسي وبعض الخماسي حتى يدل كسر حروف
المضارعة على كسرة عين الماضي وهمزته نحو تعلم واعلم ونعلم في مكسور العين
فان ماضيها علم بكسر عين الفعل ويستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر
في مكسور الهمزة لان ماضيها استنصر بكسر الهمزة وفي بعض اللغة
وهي لغة بني اسد لا يكسر الياء فيما كان ماضيه مكسور العين او مكسور
الهمزة بل يكسر غير الياء وانما لا يكسر الياء لثقل الكسرة على الياء الا اذا
كان بعدها ياء اخرى فح يكسر في هذه اللغة الياء ايضا لتقوي
احدى اليائين بالاخرى نحو ييئس وييجل فانهم على لغتهم فيما

الفاء واوا في غير يجل واما ييجل فعلى التشابه اذ اتفقوا باجري الخط
ان كسر الياء مطلق فيما يكسر عينه لغتهم فانهم لما استثقلوا الواو
بعد الياء في يوجل قلبوا الفتحة كسرة ليثقل الواو ياء ويزول ذلك
الثقل فلما صار الواو ياء وتقوى الياء بالياء كسر والياء لان
كسر الياء مطلق من لغتهم وعينت حروف المضارعة في المضارع
دون ساير حروف الدلالة على كسرة العين والهمزة في الماضي اكتفاء
بكسر العين عن ذكر الهمزة تقويلا على ما سبق ووجه التخصيص
كون العين اصلا في اصل لانها اي حروف المضارعة زايدة والنص
في الزايد اولى وقيل عينت تلك الحروف لتلك الدلالة او محال العين فانها
لانه يلزم بكسر الفاء توالي الحركات الاربعة في غير الوقف مهو مرفوض
وبكسر العين يلزم الالتباس بين يفعل بفتح العين ويفعل بكسرها
نحو يعلم ويضرب وبكسر اللام ابطال الاعراب اذ الكسر تارة يجي لتوارد
العوامل فلا يظهر اثرها ويحذف التاء الثانية جوازا في مثل
تتعلم وتباعد وتحير اي فيما اجتمع تاءان في اول مضارع تفعل
وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه فعل المخاطب والمخاطبة مفردا او مثنى
او مجموعا والغايبة المفردة والمثنى دون المجموعة احديهما حرف
المضارعة والثانية تاء التانيث لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل

واختلف في المحذوف فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل

على ما حكي عن المبرد وذهب الكوفيون الى انه هو الاولى لان الثانية
للمطاوعة وحذفها مخل ولانها زايدة وحذفها اهون واختار المحقق
مذهب البصريين لانه رعاية كونه مضارعا اولى لان الغرض من
الاشتقاق انما هو الدلالة على اختلاف المعاني باختلاف
الصيغ واما المطاوعة وساير معاني الابواب فان ما هو جوهر هذا
الغرض ولان الثقل انما حصل عند الثانية واما اثبات التائين
فهو الاصل لدلالة كل واحد منهما على معنى وفي قوله تتعلم وتباعد
وتحير بصيغة المبني للفاعل اشارة الى الحذف لا يجوز في المبني
للمفعول اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الاصل فلا يرتكب
الا في الاقوى وهو المبني للفاعل ولان المبني للفاعل من هذه الا
الابواب الثلثة اكثر استعمالا من المبني للمفعول فالتحقيق به
اولى وهذا الوجهان يفيدان ترجيح المرجح للفاعل على المبني للمفعول
في الحذف واما وجه عدم شمول الحذف لهما فهو انه لو حذفت
التاء الاولى المضمومة من المبني للمفعول لالتبس بالمبني للفاعل الحروف
هذه التاء لان الفارق هو التاء المضمومة ولو حذفت التاء الثانية
لالتبس المبني للمفعول من مضارع فعل وفاعل وفعلل وذلك
ظاهر وانما الحذف التاء الثانية في المضارع والابواب الثلثة لاجتماع

الحرفين من جنس واحد وهو ثقيل وعدم امكان الادغام حتى يزول
ذلك الثقل لرفضهم الابتداء بالساكن والحذف للتخفيف اولى من
ايقاع المجانسين وادغامهما والاتيان بالهمزة مع ان الهمزة
الوصل لا تدخل المضارع لانه بالاسم الفاعل مشابهة تامة فكما
ان لا تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف
الماضي فانه لما قل مشابهة باسم الفاعل جاز دخولها عليه مثل
استخرج واثاقل وعينت التاء الثانية للحذف مع ان ذلك
الاجتماع الثقيل يزول بحذف الاولى ايضا لان الاولى علامة
للمضارع والعلامة لا تحذف واسكنت الفاء في يضرب فرارا
من توالي الحركات وعينت الفاء للسكون لان توالي الحركات
لزم من زيادة الياء واذا لم يكن اسكانه لرفضهم الابتداء بالساكن
منجزه فاسكان الحرف الذي هو قريب منه لي يقرب الياء يكون
اولى بالاسكان من غيره كاقرب القريبين في العامة ومن ثم
اي ومن اجل ان اسكان الحرف الذي هو قريب من الحروف
الذي لزم منه المحذور اولى وعينت الياء في ضربن للاسكان
لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لكن
لان الياء قريب لي يقرب من النون الذي يلزم منه اي من زيادته

توالي الحركات الاربع وسوي بين صيغتي المخاطب والغايبة من المفرد من
المثنى في المستقبل نحو انت وهي تضرب والمناسب ذكره في تثنية
انت ونحو المخاطب الا انه لما كان له بحث طويل اخره الى اخره بحث المستقبل
بالنظر الى ذاته لاستوائهما اي المخاطب والغايبة في الماضي في تجرد
التاء لانه حركتها وسكونها نحو انت نصرت بفتح التاء وهي نصرت
بسكونها وانما اورد المثال ههنا من باب نصر مع ان عادته ان يورده
من باب ضرب لكونه اصلا في الدعايم اشارة الى ان باب نصر فجهة
التقديم في الجملة ولهذا قدمه بعضهم على باب ضرب نظرا الى ان تلك
الجهة يكفي وانه ليس ساقطا عن درجة الاستحقاق التقديم
بالكلية كساير الابواب ولهذا لم يقدم شيئا منها احد ولكن يمكن
ما به التسوية الحق التاء في غايبة المستقبل كما اسكن في الماضي لتعذر
الابتداء ولهذا قيل ان تاء غايبة المستقبل ليست مبدلة من الواو
كتاء المخاطب بل هي تاء التانيث الساكنة فحركت تفاديا بذلك
من وقوع اللبس فلما فرقت حركت لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد
ان يكون ميل المصنف الى هذا وان يكون هذا سبب تاخيره ذكر التسوية
بين المخاطب والغايبة ولا يلزم ما به الاستواء في الغايبة ليزول
الاستواء حتى لا يلتبس المعلوم منها بالمجهول منها في تحمل تحج اي في

اي في باب يفعل بفتح العين ولا بكسرها لالتباس بلغة من فتح فيما يكسر
عين ماضيه وبفتح عين مضارعه فان قيل يلزم الالتباس بين
المخاطب والغايبة ايضا بالفتح مثل ما يلزم الالتباس بالضم والكسرة
فلم اختير الفتحة قلنا اذ في الفتحة موافقة بينهما اي بين الغايبة وبين
اخواتها في اطراد الامثلة من المتكلم والمخاطب والغايب فان حروف
المضارعة مفتوحة فيها او بين ما به الاستواء اعني التاء وبين اخواتها
من الياء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيدت فيه مع نحو الفتحة
بخلاف اختيها اذ لا موافقة فيها بين الاخوات والاخوة ايضا
وادخل في اخر المستقبل يعني بعد الالف والياء والواو لجواز في اطلاق
الاخر لما بعد هذه الحروف لشدة اتصالها بالفعل لكونها ضماير العوامل
نون في يفعلا وتفعلون وتفعلان وتفعلون عوضا عن الحركة
في تفعل ليكون ذلك النون في كلها علامة للرفع لانه اول احوال
الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي
عوض عنها وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب على الجر في بعض الاسماء
لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما يجيء لان اخر الفعل حقيقة صار
باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لا يكون في وسط
الكلمة ولم يمكن ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة

ليست من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة حروف المد لمكان الضماير فزيدت
حرف تشبيه بها وهذا النون في جميع النونات الداخلة في المستقبل
علامة للرفع الا نون يضربن وتضربن وهو علامة للتانيث لا علامة
للرفع ولهذا لا تسقط علامة حالة الجزم والنصب كما اي كالنون
التي في الماضي نحو فعلن فان نونه علامة للتانيث لا علامة للرفع
ولا ينافيه كونه علامة للجمع ايضا ومن غداي ومن اجل ان نونه علامة
للتانيث يقال يضربن بالياء دون التاء حتى لا يجتمع علامتا التانيث
ونون تضربن تحتمل ضميرا وعلامة التانيث تاؤه والياء في تضربين
ضمير الفاعل عند الجمهور كما مر لا علامة الخطاب كما هو عند الاخفش
وعلامة الخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عندهم
فلا يرد نقضا على ما ذكرنا في امتناع اجتماع العلامتين مطلقا
اذ لا دخل في امتناع اجتماعهما لما اضيف اليه اعني التانيث ولما فرغ
من البحث الذي تعلق بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما تعلق بمعناه
وقال واذا دخل لفظ لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضي وينفي نحو
لم يضرب اي لم يقع الضرب في الزمان الماضي لانه اي لفظ لم مشابهة
بكلمة الشرط اعني ان من حيث اختصاصها بالفعل فكما ان ان اذا دخل
على الفعل ماضيا كان او مضارعا ينقل معناه الى المستقبل كذلك

كلم لم ينقل معناه بتلك المشابهة **فصل** في الامر والنهي الامر
صيغة تطلب بها الفعل بفتح الفاء من الفاعل الغايب خص المخرج الفاعل
بالتعريف لكونه الاغلب كما خصه ابن الحاجب في تعريف امر المخاطب
لذلك حيث قال صيغة تطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب نحو زيد
ليضرب الى اخره زيدان ليضربا زيدون ليضربوا هند لتضرب هندان
لتضربا هندات ليضربن واضرب انت الى اخره وهو مشتق من المضارع
بلا واسطة ولهذا اخره عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر
فلا ينافي قوله واشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر لان المراد من
الاشتقاق المذكور اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة كما
اشرنا هناك وانما اشتق من المضارع دون الماضي لمناسبة بينهما
اي بين الامر والمضارع في الاستقبال في انسحاب معناهما الى المستقبل
وذلك ظاهر في المضارع واما الامر فلان الطلب انما يكون للمتحصل
بعد ولا مناسبة بينه وبين الماضي وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضي
واما انه لم يشتق من المصدر ابتداء كالماضي فليكون اقرب الى الحصول
ولهذا ذهب السيرافي الى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل
زيدت اللام في امر الغايب لطلب الفعل دون غيره لانها من وسط

المخارج كما ان الغايب بين المتكلم والمخاطب في الكلام فناسبه

اللام والحال ان اللام ايضا اي كما انها من وسط المخارج من حروف
الزوايد والاضافة بيانية اي من حروف هي الزوايد فيكون خالصة
للزيادة وهي اي حروف الزوايد الحروف التي يشتملها قوله
يا اوس هل نمت ولم يا تنا سهو فقال اليوم تنساه او سام
لهو تنيها او تاه سليمون او واتاه سيمان او است مولينها
او اهان وتسهيل او قول الشاعر ابي عثمان المازني هويت
من باب علم اي احببت واما ما يكون من باب ضرب فهو بمعنى السقوط
وبمعنى الصعود السمان جمع سمينة يعني النساء السمان فشيبنني
اي جعلتني تلك النساء اشيب قبل وقت الشيب عنا سا لما الشراير
وتحمل الاحزان والمصايب في مواصلتهن او استمر مجتنبي اياهن الى
ان شبت ويؤيده قوله وقد كنت قدما بكسر القاف وسكون الدال
يعني الزمان القديم هويت السمان وجمع حروف الزيادة من معني
حروف البيت بقوله اي حروف هويت السمان اي هذه الحروف
التي هي الهاء والواو والياء والتاء والهمزة والاعتبار انما هو بالكتابة
دون اللفظ ولذلك قالوا اياه يشملها واللام والسين
والميم والالف والنون وحكي ان ابا العباس المبرد سال ابا عثمان
المازني فقال له كيف تجمع حروف الزوايد فانشده البيت فقال له

الجواب رحمك الله قال المازني قد احتكم ثم تبين يريد قوله موت
السمان وليس معنى زيادتها انها تكون زائدة في كل مكان بل معناها
انه ان اريد زيادة حرف فانما تزاد منها لا من غيرها اذ قد يكون
اصولا الا ترى ان حروف سألتمونيها مع انها اصول كلها وانما يعرف
كونها زائدة من كونها اصلا بان تزنه الاصلي بالفاء والعين واللام
وتخرج الزائد بلفظه لا تقابل بفاء ولا عين ولا لام تقول ضرب وزنه
فعل يضرب وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل مضروب وزنه
مفعول ومكرم وزنه مفعل واستخرج وزنه استفعل وقضيب وزنه فعيل
وحمار وزنه فعال وعلى هذا ولم يزد في امر الغايب من حروف العلة مع
انها اولى الحروف بالزيادة حتى لا يلتبس حرفا علة احدهما للامر
والثانية للمضارع وكسرت اللام اي لام الامر مع ان من حق
حروف المعاني جاءت على حرف واحد ان تبنى على الفتحة التي هي اخف
السكون لانها مشابهة باللام الجارة في الصورة وانما شبهت بها
لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء اي بمقابلة الجر فيها
لان في الفعل الرفع والنصب بمقابلة الرفع والنصب في الاسم
وفي الاسم جر وليس في الفعل جر لما عرف في موضعه بل فيه الجزم فيكون
الجزم في الفعل بمقابلة الجر في الاسم وبمنزلته فيكون الجازم بمنزلة الجار

فجعل صورته مثل صورة الجار وحمل به مقابلة الجار في الكسر واسكنت
لام الامر بعد الواو والفاء يعني تسكن اللام بعد الواو والفاء لكثرة كون
اتصالهما بما بعدهما الشديد لكونهما على حرف واحد فصار الواو و
واللام بعده وحرف المضارعة وكذا الفاء معهما كلمة واحدة على وزن
فخذ وكتف فتخفف باسكان العين واما ثم فحمل عليهما لكونها حرف
عطف مثلهما لكن لا يكثر السكون بعده كثرته بعدهما لكونه ثم فيهما
اكثر من واحد نحو وليضرب وفليضرب وثم ليضرب كما اسكن العين
في فخذ للتخفيف اصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين ويجوز فيه سكون
العين مع فتح الفاء للتخفيف كما ذكره ويجوز سكون العين مع كسر الفاء
بنقل كسرة العين اليها ويجوز كسر الفاء والعين لكون حرف
الحلق قوية فتتبع ما قبلها وكذا يجوز كل ما جاز في فخذ في كل
ثلاثي عينه حرف حلق مكسور من اسم وفعل نحو شهد ونظيره اي
نظير لام الامر في الاسكان في الواو وهو سكون الهاء وفي الفاء
فهو سكون الهاء تشبيها له بما هو عينه من نحو عضد فكما يقال عضد
بالسكون يقال وهو بالسكون وحذفت حرف الاستقبال في
امر المخاطب بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة استعماله اذ اصل اضرب
لتضرب باتفاق الفريقين كما يجيء ان شاء الله تعالى وكان القياس

في الامر للفاعل المخاطب ان يكون باللام كالامر للغايب لان الطلب
في الامر انما هو معنى اللام لان اللام وضعت لذلك فيه وزيدت لاجله
كما اشرنا اليه فكان قياس امر الفاعل المخاطب ايضا ان يكون باللام
لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة ايضا
للفرق بينه وبين المضارع فقوله وحذف الحرف اي حرف اللام وحذف
حرف الاستقبال في امر المخاطب دون امر الغايب لكثرته اي لكثرة
الاستعمال هذا الجنس فالتخفيف اولى ناظر الى قوله وحذفت
لا الى قوله للفرق ومن ثم اي ومن اجل ان حذف اللام وحرف المضارع
في امر المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال لا يحذف حرف الاستقبال
مع اللام في مجهوله اي المخاطب نحو يقال لتضرب باللام والتاء لقلة
الاستعمال اي المجهول واجتلبت الهمزة وتخصيصها باختلاف
لكونها اقوى والابتداء بالاقوى اولى بعد حذف حرف المضارعة
اذا كان ما بعده ساكنا للافتتاح اي ليمكن الابتداء اذ الابتداء بالساكن
متعذر واما اذا كان ما بعده متحركا فلا احتياج اليها نحو دحرج من
تدحرج وكسرت الهمزة المجتلبة لان الكسرة اصل في تحريك همزات
الوصل لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة
ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسرة لانه اصل في تحريك الساكن

لانه ابعد حركات الاعراب عن الاعراب لامتناع دخوله في قبيلتين ثم
من المعربات وهما المضارع وما لا ينصرف ودخول اخويه في المعربات
كلها فلما احتيج الى التحريك حرك بما هو اقل وجودا في المعربات
والكسر اشبهها بالسكون الذي وجد في بعض من المعربات دون
بعض ولان السكون والجزم عوض في الفعل من الكسر في الاسم
فعوض الكسر من السكون ايضا ولان وقوع اجتماع الساكنين
كثير في الكلام لشهادة الاستقراء والافعال جنه النوع المعلى وناهيك
نوعا الاوامر من الافعال المفردة الاواخر وما ينجزم منها بانواع
الجوازم وعندك ان الكثير حكم الكل فوجبت للافعال في اختيار اجتماع
الساكنين والاحتياج التحريك ومعلوم ان لا مدخل للجر في الافعال ثم
فافادت الكسرة الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر
وكون الكسرة طارية بحكم العوض المعلومة بخلاف اختيها فانهما تعرفان
الخلاص فقط والتغيير فاثرتين اولى بان يكون اصلا فالكسرة اصل ثم
في تحريك الساكن وانما سميت المجتلبة للافتتاح همزة وصل لانها اجتلبت
الهمزة للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذلك سماها الخليل سلم
اللسان ولم يكسر الهمزة في مثل اكتب اي فيما كان عين المضارع فيه
مضموما مع انها همزة وصل بل ضمت لان الهمزة والثاني والثالث

قوى من جهة وان كان ضعيفا الآن كبيرا في عبارة المصنف بتقدير
الكسرة اى كسرها يلزم الخروج من الكسرة اى من كسرتها الى الضم اى
الضم العين وهو ثقيل ولا اعتبار بالكاف الساكن في المنع عن ذلك
الخروج لان الحرف الساكن لا يكون حاجزا مانعا حصينا قويا عندهم
اى اهل الفن ومن ثمه اى ومن اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا
حصينا يجعل واو قنوة ياء ويقال قنية مع ان قبلها النون بمكسور لان
النون لما كان ساكنا جعل كانه معدوم وان ما قبل الواو وهو القاف
وهو مكسور فقلبت الواو ياء وقيل لم يكسر الهمزة في اكتب
بل ضم للاتباع اى لاتباعها العين في الضم لان ضم الهمزة في الاعلى
عالية على نقله الى المخالفة بين النقل والانقل وفتح الف اى همزة ويجوز
اطلاق الالف على الهمزة اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا
لكونها على صورته في المواضع كما يجيء انشاء الله تعالى او لكونهما مخرجين
واحدا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء و
الريح فكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا والريح اذا اسكنت صارت
هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا اسكنت صارت
الفا مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج والاصل في الالف
الوصل الكسر لما عرفت لانه جمع عين والف للقطع لانه الف افعل الف

مفتوحة

مفتوحة ثم جعل الوصل عومل معاملة الف الوصل بان اسقطت في الدرج
لكثرته اى لكثرة ايمن الاستعمال وكثرة الاستعمال يقتضي التخفيف ولا شك
ان التخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل يسقط الهمزة في التلفظ و
لا خفة مثل السقوط وفتح الف التعريف مع كونه للوصل بدليل سقوطه
في الدرج لكثرته استعمالا ايضا كايمن واعلم ان حرف التعريف عند سيبويه
هي اللام وحده والهمزة للوصل فتحت مع ان اصلها الكسر لكثرة استعمال
اللام وعند الخليل ال كهل علامة للتعريف وانما حذفت عنده همزة القطع
في الوصل لكثرة الاستعمال ال وعند مبرد حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة
وحدها وانما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة الاستفهام اذا عرفت
هذا فقول المص الف التعريف يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب المبرد وهو الظاهر
لاضافة الالف فقط الى التعريف فعلى هذا معنى كلامه وفتح الف التعريف
لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه عومل معاملة الف الوصل بان
اسقط في الدرج لكثرة هذا الالف استعمالا كما ان الف ايمن
عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرة الاستعمال
ويحتمل ان يكون اشارة الى المذاهب الثلثة ويكون اضافة الالف
الى التعريف لادنى ملابسة كاضافة كوكب الخرقاء وفي ح يحكا
وفتح الالف لئلا يلتبس بالتعريف على تقدير كونه للوصل ولم يكسر مع ان الاصل

فبالكسر لكثرته اى لكثرة استعمال اللام وخوف الخفة وفتح ليفارع على
تقدير كونه وحده للتعريف او مع اللام لانه للتعريف لتعاوده او مع
اللام وليس للوصل حتى يكسر الا انه عومل به معاملة الف الوصل فا
فاسقط في الدرج لكثرة استعمال الالف او المجموع وفتح الف
اكرم مع ان ما بعد حرف المضارعة من نكرم ساكن وعين المضارع ليس
بمضموم لانه ليس من الف الامر اى من جنس الالف الذي زيد للامر
حتى يكسر بل الف قطع محذوف من نكرم طردا للباب حتى ليس ما بعد
حرف المضارعة من نكرم ساكن بل متحرك في التقدير اذ اصله نأكرم
بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاؤا بالامر على الاصل تفاديا بذلك
على الالتباس بين الامر من الثلاثي المجرد وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل
اكرم بكسر الهمزة التبس بالامر من الثلاثي المجرد او لانه لو حذف الهمزة
وهي اجتماع الهمزتين او للحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين لما زالت بحذف
حرف المضارعة من نكرم اذ سبب الحمل فيه وجود حرف المضارعة من نكرم
رد وما على فتحها لان الاحتياج الى همزة الوصل انما هو عند الاضطرار
وانما حذف الهمزة من نكرم لاجتماع الهمزتين في اكرم فانه مستكره
ولا يحذف الف الوصل في الخط مع ان الخط تابع للفظ حتى لا يلتبس
الامر من علم بكسر العين وتخفيفه بامر علم بفتح العين وتشديده فانه قيل

يعلم بالاعجام وهي الحركات والسكنات والنقطات والتشديدات
والمدات جمع عجم كفرس وافراس وهو ما يزول به العجمة وهي الالتباس
والاشتباه فلما الاعجام يترك لكثرته كثيرا كما وجب كثيرا
فيحصل ومن ثمه اى ومن اجل ان الاعجام يترك كثيرا فرقوا
بين عمر بضم العين وفتح الراء وعمرو بفتح العين وسكون الميم
بالواو بان كتبوه في الثاني حالة الرفع والجر دون حالة النصب
لان الالف التنوين يخلفه حالة النصب لانه منصرف بخلاف
الاول ولم يعكس بان كتبوه في الاول لان الثاني خفيف
وذلك ظاهر والزيادة بالخفيف اولى وحذفت الالف في الخط
بسم الله من بسم الله الرحمن الرحيم مع انها الف الوصل لكثرة
الاستعمال وهي مستدعية للتخفيف ولا يحذف الالف في باسم
ربك مع انها في لفظ الاسم كما في بسم الله الرحمن الرحيم لقلة الاستعمال
وان كانت في لفظ الاسم ويجزم آخره اى آخر الامر في الغائب
باللام اجماعا اى جمع النحاة من البصريين والكوفيين على الجزم به
اجماعا وحكموا بانجزامه مجيبين لان اللام مشابهة بكلمة الشرط
في ان لانها اصل الباب في النقل فكما ان ينقل معنى الماضي اذا دخل
عليه الاستفهام الى نحو ان ضرب كذلك اللام اذا دخل على الجزم

باب الشرط منه

يتغير معناه الى الانشاء نحو ليضرب زيد فلما شابهت بها علامت
عليها وهو الجزم وكذا المخاطب اي مثل امر الغايب امر المخاطب في كونه
معربا مجزوما عند الكوفيين لان اصل اضرب لتضرب باللام كما هو
الغايب لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق فحذفهم
عند البصريين من البصريين والكوفيين ومن ثم اي ومن اجل
اصل اضرب لتضرب قرأ النبي عليه وبذلك فلتفرحوا بالتاء على الاصل
المهجل موضع فافرحوا فقيل ان النبي عم كان مبعوثا الى الحاضر
والغايب جمع بين اللام للغايب والتاء للحاضر فحذف اللام من
لتضرب امر المخاطب لكثرة الاستعمال اي لكثرة جعل امر المخاطب
بالنسبة الى جعل امر الغايب ثم حذفت علامة الاستقبال وهي التاء
للفرق بينه اي بين امر المخاطب وبين المضارع اذ بعد حذف اللام
من لتضرب بقي تضرب فبقي الضاد ساكنا واجتلبت همزة الوصل
ليمكن الابتداء ووضعت الهمزة المجتلبة في موضع علامة الاستقبال
اعني التاء فاعطي اي للموضع موضع علامة الاستقبال اعني الهمزة
واعطي الاثر اي حكم علامة الاستقبال وهو الاعراب ولما اعرابه بالجزم
فللامر المقدر اعطاء كما اي مثل ان اعطي الفادر رب عمل رب في مثل قوله
الشاعر فبلك اي فرب مثلك فحذف رب واعطي عمله وهو الجر قوله

قوله جلي صفة مثل قد طرقت اي طرقتها اي اتيتها ليلا قوله ومرضع اي
ذات رضيع عطف على جلي فالهيتها اشغلتها عن صبي ذي
تمايم جمع تميمة وهي التعويذ الذي تعلق في عنق الصبي حفظا عن اصابة
العين قوله محولا اي اتي عليه كامل صفة ذي ولم يقل محولا لئلا
يلتبس على الشق من الحوالة في المحيل وفي وصف تلك النساء بالحبل
والارضاع وفي وصف الصبي بكونه ذي تمايم اشارة الى الكامل مبل
النساء اليه اما في الوصف بالحبل والارضاع فظاهر واما في وصف
الصبي بذي تمايم فلان التميمة انما تجعل في عنق الصبي اذا كان في غاية
الحسن فخيف عليه من اصابة العين واما في جمع التميمة فلان اهل الاعراب
ولا يكتفون بتميمة واحدة او بتميمتين اخر محبتهم واما الوصف بالاحوال
فلانه في تلك الحال يظهر منه من الكلمات اللطيفة الترتيبة والحركات
المرغوبة الشهية ما لم يظهر قبلها فلا يظهر بعدها فيكون محبوبا
في القلوب اكثر ما كان قبلها وبعدها واما عند البصريين فهو اي امر
المخاطب بغير اللام مبني على السكون لان الاصل في الافعال البناء
لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية
فيها فوجب ان تبنى وهذا خلاف لا يظهر ثمرته الا في اطلاق الجزم
على امر الغايب واطلاق الجزم على سكونه وفي اطلاق الوقوف

على امر المخاطب واطلاق الوقف على سكونه واما اعراب المضارع
مع كونه من الافعال لمشابهة تامة بينه وبين الاسم كما مر فلا يستغني
بالملايم وانما بني الماضي على الحركة لمشابهة بينه وبين الاسم في الجملة
في وقوعه صفة النكرة كما مر ولما لم يبق المشابهة بوجه من الوجوه
بينه اي بين الاسم وبين الامر للمخاطب بحذف حرف المضارعة لا في
الحركات والسكنات وذلك ظاهر ولا في وقوعه صفة للنكرة للانحصار
انشاء والانشاء لا يقع صفة الا بتاويل بني على السكون الذي هو الاصل
في البناء ومن ثم اي ومن اجل ان بناء الامر للمخاطب انما هو بعد
المشابهة بحذف حرف المضارعة حكم بانه معرب فيما لم يحذف منه حرف
المضارعة قبل فلتفرحوا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود
علة الاعراب وهي حرف المضارعة وزيدت في اخر الامر مطلقا غايبا
كان او مخاطبا معروفا كان او مجهولا نونا التاكيد احديهما ثقيلة والاخرى
خفيفة لتاكيد الطلب نحو ليضربن ليضربان ليضربن لتضربن لتضربان لتضربنان
للغايب وكذلك ليضربن على صيغة المجهول الخ وكذلك زيدت في اضربن
اضربان اضربن اضربان اضربنان للمخاطب وكذا لتضربن
الخ المجهول وفتح الباء اي حرك بالفتح في ليضربن مع ان اصله السكون
فرارا عن اجتماع الساكنين هذا علة التحريك واما تخصيص الفتح فلخفة

والصيانة للفعل من ان يجري الكسر وللاحتراز عن الثقل والالتباس
في الضم وفتح النون الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذي هو الاصل
لمكان اجتماع الساكنين ولا للضم والكسر لمكان الثقل فتعين الفتحة
للخفة المناسبة للتشديد وحذف الواو في ليضربوا عند اتصال نون التاكيد
به فقيل ليضربن اكتفاء بالضمة مع استطالة الكلمة بنون التاكيد
وان كان اجتماع الساكنين على حده وحذف ياء اضربي عنه فقيل
اضربن اكتفاء بالكسرة ايضا كذلك ولم يحذف الف التثنية اكتفاء بالفتحة
في ليضربان حتى لا يلتبس المثنى بالواحد في الوقف لا التباس
في ليضربوا واضربي للفرق بالضم والكسر وكسرت النون الثقيلة
بعد الف التثنية مع انها الفتح للخفة مشابهة اي لاجل المشابهة بنون التثنية
في وقوعها بعد الالف وهذه العلة موجودة في الف الفاصلة فيعلم ان حكمها
حكم الف التثنية اذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في الحكم فلذلك
لم يذكر حكم الالف الفاصلة وحذف النون التي هي تدل على الرفع
في مثل هل يضربان اي في الامثلة الخمسة التي هي يفعلان وتفعلان
ويفعلون وتفعلون وتفعلين اذا دخل عليه نون التاكيد وانما اورد كلمة
هل ليكون يضربان طلبا ويصير محلا لدخول نون التاكيد لان ما قبل
النون الثقيلة يصير مبنيا لانه انما اعرب لمشابهته بالاسم ولما اتصل

النون التي لا تتصل الا بالفعل رجح جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة جزء
من الكلمة كما في بعلبك وتعذر الاعراب سواء كانت بالحروف او بالحركة اذ
الاعراب في الوسط ردّ الى ما هو اصل الفعل من البناء فحذف علامة الجزم
لامتناع الجمع بين الاعراب والبناء ولم يحذف نون التاكيد لئلا يبطل
الغرض وادخل الالف الفاصلة في ليضربانّ اصله ليضربننّ فرارا عن اجتماع
النونات اذ لا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا حذف نون التاكيد
لنزوم بطلان الغرض فتعين الفصل بشيء واختص الالف لخفتها ثم
النون الخفيفة من حركات ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون الاعراب
معها مثل حكم النون الثقيلة الا انه اي الشان اي لكنه لا تدخل بعد الالف
الف التثنية والف التي وجب فرض دخولها قبل الخفيفة في جمع المؤنث
حملا لها على الشديدة وان لم تجمع النونات فيها لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل اذ الاصل عدم الزيادة الا يرى ان يونس حين ادخلها في فعل
لجماعة ادخل الالف وقال اضربنان دون اضربنن وما قيل ان اصالة
الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع
الاحكام ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم تقتضي اصالة الخفيفة لانها ابسط
بشيء لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعنا له اعني التاكيد ويدل على ذلك
اذ الثقيلة افادتها اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك ان ما يفيد هو اصل في

في افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيد دون ذلك واصالتها بهذا المعنى
متفق عليه وما نقل من الكوفيين فاما هو في الخفيفة مخففة من المثقلة
لا كلمة براسها كما هو عند سيبويه وقوله مع ان الفرع لا يجب ان يجري
على الاصل في جميع الاحكام صحيح اذ لم يلزم من عدم الجريان فيه مزية
واما اذا لزم عدم الجريان عليه فساد فكلا وههنا كذلك لما فيه من مزية
الفرع على الاصل وقوله فالمناسب ان يعرى من الخفيفة لما هو فيه
بما ذكرنا من معنى الاصالة فقوله لاجتماع الساكنين في غير حده شامل
لفعل الاثنين وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لان الرابطين الحروف
والحركات فان حذفت في الاثنين منهما لا يمكن ربط احدهما بالآخر ولا يجوز
حذف احدهما اذ في حذف الالف من المثنى يلزم الالتباس بالواحد وفي
الاناث يلزم بطلان العمل واجتماع النونين وفي حذف النون يلزم بطلان الغرض
وتحريك النون خلاف وضعها وحده اي مرتبة في الجواز الا لا يجوز الا لعلة
فيه ويجوز في غير ما هو ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغما وهذا يجوز
بالاتفاق لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير فصل والمدغم فيه
متحرك فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين
الخالص لسكونهما وعند حمزة خلاف ذلك وعند يونس والكوفيين تدخل
الخفيفة بعد الالفين قياسا على الثقيلة باقية على السكون عند يونس مثلا

بعد الالف حركة لقراءة نافع محياي بسكون ياء الاضافة وصلا وتحرك
بالكسر للساكنين عند غيره وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف
النون وكسرها على قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان وكلاهما اي كلا
نوني التاكيد يدخل في سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها في الجملة فيؤكد بهما
نفس الامر ودلالته عليه اما مطابقة وهي الخمسة الاول الا الاستفهام وهو السادس
فان القسم ان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو
مطلوبه فيلزم الطلب جوابه واما نحو قوله والا فاقبتن فمحمول على الغالب
وفي بعضها الاخير نفس الامر بل بالمشابهة بما فيه معنى الطلب في نفي الامر وهو
مرلوه فكان ذلك مقتضيا للتاكيد لان غرضه في تحصيله والطلب انما يتوجه
الى المستقبل الغير الموجود فالتاكيد لا يكون الا في المستقبل وقيل ان
الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التاكيد واما الحاصل في الزمان الحاضر
فهو وان كان محتملا للتاكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متحقق بالمبالغة
والتاكيد لكنه لما كان موجودا او امكن للمخاطب في الاغلب الاطلاع على حصوله
وفوته استغنى عن التاكيد بغير الموجود واللائق بالتاكيد انما هو الاستقبال
احدها الامر مطلقا كما مر نحو ليضربن واضربن وليضربن واضربا وثانيها
النهي كذلك نحو لا تضربن ولا يضربن وثالثها الاستفهام نحو هل تضربن
ورابعها التمني نحو ليتك تضربن وخامسها العرض بفتح العين وسكون الراء

نحو الا تضربن فالهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل المنفي
وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لان المخاطب يعرف عدم الضرب
فالاستفهام حينئذ يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال حرض
الضرب على المخاطب وطلبه منه وسادسها القسم اي جوابه نحو والله لاضربن
والجملة القسمية اعني اقسم والله انشاء وجواب القسم اعني لاضربن خبر وسابعها
النفي وقد يدخل نون التاكيد دخولا قليلا مشابهته لاجل المشابهة بالنهي
في الصورة وفي انهما غير موجبين وفي كون حرفهما لا نحو لا تضربن والنهي
وهو صيغة يطلب بها الترك عن الفاعل مثل الامر في جميع الوجوه التي ذكرت
من كونه مشتقا من المضارع واحكام نون التاكيد الا انه اي لكن النهي مطلق
معرب بالاجماع من الفريقين لوجود حرف المضارعة فيه ويجيء المجهول وهو
ما حذف فاعله واسند الى مفعوله من الاشياء المذكورة قوله من الماضي وما
عطف عليه بيان للاشياء المذكورة نحو ضرب زيد في ضربت زيدا او مر
بزيد ومن المستقبل نحو يضرب زيد في يضرب خالد زيدا الخ ومن الامر
نحو ليضرب ومن النهي نحو لا يضرب وانما لم يذكر معها اكتفاء بذكر المستقبل
لان صورتهما لما كانت صورة المستقبل بذكره فيهما اذ يعلم مما ذكر
في الصورة ان مجهولهما مثل مجهوله والغرض من وضع اي من وضع المجهول
واقامة المفعول مقام الفاعل اما تبيين لجسامة الفاعل [illegible]

فان نفس حسانة الفاعل لا يصلح ان يكون غرضا من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل بل الغرض منه اما انه هو يتبين لخساسته والظهار لها نحو شتم الامير اذا كان الشاتم شخصا خسيسا جزكو للامير فيجعل ترك الفاعل نظهير اللسان عنه او يتبين لعظمه نحو ضرب اللص فيجعل ترك نظهير له عن اللسان او تبيين لشهرته لذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو خلق الانسان واختص المجهول بصيغة فعل بضم الفاء وكسر العين في الماضي لان معناه اي معنى المجهول غير معقول فهو اسناد الفعل الى المفعول والمفعول اسناد الفعل الى غير من هو اعني الفاعل فجعل صيغة ايضا اي كمعناه غير معقول وهو فعل لتناسب اللفظ والمعنى وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يجعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي في المجهول الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فاعل حذف منه ذاك حيث ان يلحق في اول وهلة النظر بعيم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر اللام وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل

بعد الخفة بخلاف الثاني ومن ثمة اي ومن اجل ان صيغة فعل غير معقول لم يجئ على هذه الصيغة كلمة اصلا في كلام العرب الا دئل بضم الدال وكسر العين وهو معز الجبل ودئل بالضم والكسر ايضا وهو دويبة شبيه بابن اوى ولو كانت هذه الصيغة معقولة لما شاعت في كلامهم ويجئ المجهول في المستقبل على يفعل بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر لان هذه الصيغة اي يفعل مثل فعلل بضم الفاء وسكون الياء وفتح اللام الاولى في الحركات والسكنات وهي اي معلوم اي فعلل كلمة في كلامهم وايضا اي كما لا يجئ على فعل فيكون هذه الصيغة غير معقولة ايضا فيتناسب اللفظ والمعنى ويجئ المجهول في الابواب الزوائد من الثلاثي اي ما زاد حرف فيه على ثلثة سواء كانت رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه بضم الحرف الاول وكسر ما قبل الآخر في الماضي نحو دحرج واكرم وضم الاول اي بضمة اصلية كانت كما في الرباعيات او عارضية كما في غيرها وفتح ما قبل الآخر اي بفتحة اصلية كانت كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل او عارضية كما في غيرها في المستقبل نحو يدحرج ويكرم ويمدح ويستخرج تنبيه الثلاثة فيها الا في سبعة ابواب فان اول المتحرك يضم مع ضم الاول فيها في الماضي ويكسر ما قبل الآخر وهي تفعل وتفوعل وعلم حكم تفعلل منها او افتعل وانفعل وافعل واستفعل وافعوعل وحكم افعوول

والمجهول وافعلال وملحقيه علم منهما وضم الفاء في الاولين اي تفعل وتفوعل ولم يقتصر على ضم الاول فيهما حتى لا يلتبس اي الاولان ذكر المتعدي في هذا الفن على الاجمال كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى مضارع فعل بالتشديد في تفعل وفاعل في تفوعل في الوقف وضم اول المتحرك في لغة الباقية حتى لا يلتبس الماضي المجهول بالامر الحاضر في الوقف يعني اذا قلت وافتعل بفتح التاء في الماضي المجهول في الوقف بوصل الهمزة وقلت افتعل في الامر الواو هنا زائدة وافتعل لا للعطف افتعل على افتعل يعني اذا قلت وافتعل احدهما في الماضي والآخر في الامر ويحتمل ان يكون للعطف ويكون افتعل معطوفا على افتعل فيكون تقديره واو افتعل يلزم الالتباس فضم الثاني في الماضي المجهول لازالته في الباقي وهو الآية الآخرة عليه اي على افتعل فصل في اسم الفاعل قال ابن الحاجب ويسمى اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن الفاعل من الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب لو لم يقولوا اسم الفعل والمستقبل فيما قال نظر لانه ليس المقصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة لانه على وزن فاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء هو الفاعل لا المفعول فاذا اسم الفاعل الفعل يعني انما سمي به نحو ضارب لانه اسم ما فعل الشيء

وهو الفاعل اللغوي وهذا اسمه وانما لم يقولوا اسم الفعل والمستقبل بمعنى الذي فعل الشيء اذا لم يات الفعل والمستقبل بمعنى الذي فعل الشيء بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنى الذي فعل الشيء وانما اطلقوا الفاعل على من لم يفعل كالمنكسر والمندرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغ اي الصيغ التي تسمى في الاصطلاح اسم الفاعل ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والخارج والمستخرج وهو الاسم المتبادر غير المقصود وقوله يشتق بالذات من المضارع يخرج المصادر واسماء الذوات وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لموازنته اياه في الحركات والسكنات والمفهوم بعضهم انه مشتق من الماضي فكانه نظر الى ان الماضي اصل بالنسبة الى المضارع وان تصرف في الاشتقاق من الماضي اقل وقوله لمن قام بالفعل في الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرو وانا مقترب من فلان او متبعد منه ونحوه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم احدهما معينا دون الآخر الا في ما ينسب الى جانب الوارث صريحا ولا يعتبر قيامه بجانب الرضا فكانه قام باحدهما معينا يخرج اسماء المفعول والموضع والزمان والآلة دون افعل التفضيل لان زيادة الكرم مثلا اكرم فيصدق عليه انه قام به الفعل والاولى

ان يقول انا قائم ذلك لان المجهول امر منكر وبلفظ ما او اسم الفاعل
لم يوضع للشيء باعتبار كونه عاقلا بل وضع لمعنى قائم بذات عاقلة
تلك الذات او غير عاقلة ولعله قصد تغليب العاقل وقوله يجيء للحدوث
بحسب الوضع فدخل فيه نحو مؤمن وكافر وواجب ودائم وباق وقاهر
وعالم في الله عالم يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق
لا للحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة
اسم الفاعل فيقال زيد حاسن الآن او غدا وكذلك يخرج
افعل التفضيل لان معناه ليس بمتغير باحد الازمنة كالصفة المشبهة
فنحو كريم واكرم شخص ثبت له الكرم وزيادته الا انه ما حاصلا و
واشتق اسم الفاعل منه اي من المضارع لمناسبتهما اي لمناسبة كل من اسم
الفاعل والمضارع للآخر في الوقوع صفة للنكرة وغيره من المشابهات
التي ذكرناها واعلم المصدر المعرف باللام على خبر القياس وصيغته اي
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد مجيء كان غيره على وزن فاعل غالبا
اذ قد يجيء على وزن فعول كصبور وفعيل كرحيم وانما ترك هذا
التغيير بناء على ما سيذكر من هذين الوزنين وحذف علامة الاستقبال
من يضرب لئلا يتوهم من اول الامر انه مستقبل فادخل الالف
للفرق بينه وبين الماضي وخص الالف بالزيادة من سائر حروف العلة

لحقها

لحقها بين الفاء والعين لان الادخال في الاول يصير اسم الفاعل
مشابها للمتكلم على تقدير فتح الالف الذي هو الاصل لخفته نحو انصر
واضرب واعلم وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا يلتبس بالامر في الوقف
وبالمتكلم المجهول في مثل يعلم ويلزم النزول من الضمة الى الكسرة
في مثل يضرب وعلى تقدير الكسر يلتبس بالامر في مثل يضرب ويعلم
ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة في مثل ينصر ولا مجال
لابقائه على السكون وان الادخال في الآخر يصير به مشابهة
بتثنية الماضي بعد تحريك الفاء للضرورة وكسر عينه اي عين المضارع
فيما لم يكن مكسورا وعلم منه حكم ما كان مكسورا وهو الابقاء
على الكسر واذا لم يذكر ولان اسم الفاعل بتقدير النصب اي الفتح
اطلق لقب حركة الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة ثم
المشابهة الصورية اي بتقدير النصب عين المضارع لاشتقاقه منه
فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان منصوبا اتباعا لما كان منصوبا
حتى يكون كله منصوبه يصير مشابها بماضي المفاعلة وكان الالتزام
الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضي
وان كان من غير هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيها
فروا منه وبتقدير الضم فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما يلتقي

اسم الفاعل وبتقدير الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع ايضا
كتقدير النصب يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة ولكن ابقوا اسم
الفاعل مع ذلك الالتباس للضرورة واختيار الالتباس اولى من اختيار
الثقل لان لغتهم سالمة على كل شناعة وثقل وقيل اختيار الالتباس
بالامر اولى من اختيار الالتباس بالماضي لان الامر مأخوذ من
المستقبل والفاعل اي اسم الفاعل مشابه به بل اسم الفاعل مأخوذ
من المستقبل ايضا على ما ذكره المص ولهذا التشابه اختير لخلطها
ويجيء الصفة المشبهة باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا
لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك وهي اسم مشتق
من فعل لازم لمن قام به فقط على معنى الثبوت وقولنا فقط يخرج
افعل التفضيل اذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به الزيادة ايضا
وباقي القيود ظاهر ولم يتعرض لتعريفها وتعريف افعل التفضيل ثم
لقرب تعريفهما من تعريف اسم الفاعل حيث عد اصل هذا الفرق من اسم
الفاعل ولذلك لم يعدهما في المشتقات من المصدر واوردهما في فصل
اسم الفاعل وانما قدمهما على بيان صيغ الاسم الفاعل من غير
الثلاثي لانهما مختصان بالثلاثي على هذه الابنية اي ليست صيغ
الصفة المشبهة قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول لانهم لم يحكو

وغيرها على قياس ينضبط باصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل انواعها
مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يات شيء منها
على القياس الا الالوان والحلي والعيوب الظاهرة فانها ان جاءت
على افعل كابيض وابلج واعور نحو فرق بفتح الفاء وكسر العين وهذا
غالب من فعل بكسر العين وشكس بفتح الفاء وسكون العين
من فعل مكسور العين وصلب بضم الفاء وسكون العين
وملح بكسر الفاء وسكون وجنب بضمتها وحسن بفتحتها وخشن
بفتح الفاء وكسر العين وشجاع بضم الفاء وجبان بفتحها وهذه
الصيغ من فعل مضموم العين وكذلك ذكر حرش وعطشان بفتح
العين وسكون العين من فعل مكسور العين واحول بفتح الهمزة
والعين وسكون الفاء وهو اي وزن احول مختص بباب فعل
مكسور العين الا ستة منه فانها تجيء من فعل بضم العين نحو احمق
واخرق وادم وارعن واسمر واعجف وزاد الاصمعي على هذه الستة
الاعجم وقال انه من فعل بالضم ايضا قال الفراء احمق من حمق بكسر
العين وهو لغة في حمق بضم العين وكذلك اي ان حمق يجيء بالضم
ويجيء خرق وسمر وعجف ايضا فعل بضم العين لو فيهن اي في
هذه الثلثة يعني ان اصلها من فعل بالكسر الا انها لغة في فعل ثم

بالضم ويجيء أفعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء لتفضيل الفاعل
الفاعل على غيره وهو المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل
المشتق منه فخرج عنه نحو فاضل وزائد وغالب ويخرج أيضا
نحو طائل أي زائد في الطول على غيره ويدخل فيه خير وشر فخففا
بالنقل والاستغناء لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الأصل
في لغة رديئة وعليها جاء قولها خيرا بأيها شرانا هذا من قول امرأة
قالت طلبني اثني أخاوات فإذا دفعوني فأتتني ليلا فأخرجني وإذا
واذهب بي إلى مكان لا يعرف أهلها ثم فعلت المرأة ما قالت وأخرجها
الرجل وانطلق بها أياما إلى مكان آخر ثم تحولت إلى الحي بعد برهة
فبينا هي ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت إليها الكبرى
فقالت أمي والله وقالت الوسطى صدقت والله قالت المرأة
كونها ما أنا لكما بأم ولا أبيكما بامرأة فقالت لهما الصغرى
أما تعرفان محيانا وتعلق وصرخت بها فقالت الأم عند ذلك
صغراها شرانا وإنما يجيء أفعل لتفضيل الفاعل بشرط كونه من
الثلاثي احترز به عن الرباعي من المجرد والمزيد فيه فإنه لا يجيء منهما
حال كونه غير مزيد فيه أي في الثلاثي وبشرط كونه مما ليس بلون
ولا عيب ولا يجيء من المزيد فيه ولا مما كان في حكمه من الرباعي المجرد

والمزيد فيه لعدم إمكان محافظة جميع حروفهما في أفعل إذ لم تحذف
منه شيئا وإن حذفت الزوائد وقلت هو أخرج من المستخرج
مثلا يلتبس بأفعل من الثلاثي أي لم يعلم أن المراد منه كثير الاستخراج
ولا يجيء أيضا من لون ولا عيب أي لا يجيء من عيب على العيب
ظاهرا كان العيب أو باطنا وإنما جاء من العيوب الباطنة من نحو أجهل
وأحمق وأضل على غير القياس فحاصر الاحتياج إلى تغيير العيب
بالظاهر كيف وعد الزمخشري وصاحب اللباب والمصنف وغيرهم أحمق
من الشواذ مع أنه من العيوب الباطنة لأن الشيئان فيهما أي في
اللون والعيب يجيء أفعل للصفة فيلزم الالتباس إذ لو جاء فيهما
أفعل للتفضيل أيضا فقيل أسود مثلا لم يعلم أن المراد سواده أو زيد
في السواد وإن قصد تفضيل الزائد على الثلاثة وتفضيل اللون والعيب
اليه بأشد ونحوه مثل هو أشد منه استخراجا وأحسن بياضا وأكثر
دحرجة وأقبح عمى ولا يجيء أفعل لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس تفضيل المفعول
بتفضيل الفاعل إذ لو قيل أضرب لم يعلم أن المراد أكثر ضاربية أو أكثر
مضروبية فإن قيل لم لا يجعل على العكس بأن يجيء أفعل التفضيل للمفعول
دون تفضيل الفاعل حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل أولى
من عكسه لأن الفاعل مقصود حيث لا يتم الكلام بدونه والمفعول فضلة

في الكلام لأن الكلام يتم بدونه فكان المقصود أولى أيضا على أن يعمم
في الفاعل دون المفعول إذ المفعول الأول فاعل في الأغلب فلا يجعل
فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع أنه أكثر عاما من معنى
التفضيل إلا بقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة ولهذا كثر من الأفعال
بلا تفضيل لأن المفعول لا يجيء من اللون والفاعل عام ونحو أشغل
أي أكثر مشغولية من امرأة ذات النحيين أي الزقين وقصتها
معروفة لتفضيل المفعول وهو أي فلان أخطاهم أي أكثرهم حظا
للدينار وأولاهم أي أكثرهم ابتلاء أي إعطاء للمعروف من الدنانير
لأنهما من المعطى المولى بضم الميم وكسر العين وأحمق أي أكثر حماقة
من هبنقة اسم رجل وقصته مشهورة من العيوب شاذ لا يقاس عليه
فيجيء اسم الفاعل على وزن فعيل نحو نصير بمعنى ناصر ويستوي فيه
أي فعيل المذكر والمؤنث في المفرد والتثنية والجمع في جميع الأوقات
إذا كان فعيل بمعنى مفعول وذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة
قتيل بمعنى مقتول ومقتولة ورجل جريح وامرأة جريح بمعنى مجروح
ومجروحة وأما إذا لم يذكر الموصوف فإنهما لا يستويان بل يلحق
بالثاني التاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة فلان والحق في
الالتباس بالفاعل بالقرائن إذ الالتباس بالأقرب أشكل فرقا

أي يستويان فيه ح للفرق بين الفعيل بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول
مع أن التمييز حاصل بالموصوف وعلم من هذا أن فعيلا إذا كان بمعنى الفاعل
لا يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء أجريا على الموصوف أو لا نحو
رجل نصير وامرأة نصيرة ومررت بنصير زيد ونصيرة هند أي هو الأكثر
والأقل أنه لا يلزم من التاء ولم يحكم عليه لأن الأصل عدم الاستواء فأ
عطي للفاعل الذي هو الأصل إلا إذا جعلت الكلمة أي فعيلا من عداد
الأسماء وقبلها دون الصفات فح لا يستوي في فعيل الذي
بمعنى المفعول المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء لتكون دليلا
على النقل من الوصفية إلى الاسمية وإن كان الموصوف مذكورا نحو
كبش ذبيح ونعجة ذبيحة وصبي لقيط وصبية لقيطة فذبيح اسم الحيوان
مذبوح وعلى هذا نظيره ونظير إطلاق أحمر على شخص له حمرة وإرادة
أنه شخص ذو حمرة وتجوز إطلاقه على شخص آخر له حمرة فيكون
صفة ونسبة شخص له حمرة بأحمر وإرادة ذلك الشخص الأحمر فلا يجوز
إطلاقه على شخص آخر له حمرة بهذا الوضع فيكون اسما وقد
يشبه به أي بالفعيل الذي بمعنى المفعول ما أي الفعيل الذي هو
بمعنى الفاعل فيستوي فيه المذكر والمؤنث لموافقته له في اللفظ
نحو قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب وقوله تعالى إن رحمة الله

قريب من المحسنين بمعنى فاعل والقياس ان يقال قريبة لانه مسند
الى ضمير الرحمة وقيل ان قريبا هنا انما ذكر لان رحمة مصدر والمصدر المؤنث
يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه فالرحمة بمعنى الترحم او بمعنى
ان يرحم اولان في الكلام حذفا اى ان رحمة الله شيء قريب اوان
رحمة الله قريب هذا على الاكثر واما على الاقل فلا حاجة الى التاويل
ويجيء فعول للمبالغة اى لمبالغة الفعل وكثرته نحو منوع بمعنى كثير المنع
ويستوي فيه اى فعول المذكر والمؤنث اذا كان فعول بمعنى
فاعل وذكر الموصوف نحو امرأة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور
بمعنى صابر اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف و
والاكتفاء بالقرائن في الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس
ما ذكر في فعيل واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا
يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث ويقال في فعول بمعنى المفعول
ناقة حلوبة وحلوبة بالتاء في المؤنث ذكر الموصوف اولا فرقا بين
المذكر والمؤنث واما الفرق بين الفاعل والمفعول فهو كونه اي التاء
كما في فعول بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف ولما كان الغرض الفرق
بين المذكر والمؤنث بدخول التاء في التي في صور عدم الاستواء
بذكر امثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقيطة وحلوبة اذ يلزم منه بقاء الحكم

على حاله واعطي الاستواء بين المذكر والمؤنث في فعيل اذا ذكر
الموصوف للمفعول متعلق باعطي واعطي في فعول اذا ذكر الموصوف
للفاعل طلبا للعدل بينهما لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم
الاستواء للآخر فيهما ولم يعكس لان في فعول ثقلا لاشتماله
على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الافعال كلها والخفة
فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء خفة فاعطي لما هو كثير الاستعمال
ويجيء للمبالغة في الفعل من الفاعل فعال نحو صبار وفعل نحو حطم بفتح
الفاء وتشديد العين ومفعل نحو مجذم بكسر الميم وسكون الفاء وفتح
العين او بالجيم والذال المعجمة وبالزاء المعجمة في الكل ومعناه واحد
وهو القطع وهو اي وزن مجذم مشترك بين الآلة كالمثقب
ولهذا ذكر السبق لتعين كونه مثالا للمبالغة وبين المبالغة للفاعل
كمجذم وفسيق بكسر الفاء وتشديد العين وكبار بضم الفاء وتخفيف
العين كعجاب وطوال بضم الفاء وتشديد العين وهذا مشترك
بين جمع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر
المشترك بينهما اكتفاء بارشاده اليه في المجذم مع الاشتهار امن في
الجمع وعلامة ونسابة بفتح الفاء وتشديد العين فيهما واورد
مثالين اشارة الى كثرة استعمال هذا الوزن بالنسبة الى اخويهما

اتى بالتاء ونحو صبار لشهرة امره في كثرة الاستعمال لم يحتج
الى الاشارة اليها وراوية بكسر العين وفروقة بفتح الفاء و
ضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح العين وضحكة بضم الفاء وسكون
العين للمبالغة اسم المفعول والاولى تاخيره من اوزان مبالغة اسم
الفاعل الى الآخر لما ناسب ضحكة بالفتح اورده عقيبه ومجزام و
ومفعال ومعطير بكسر الميم وسكون الفاء في الثلثة ويستوي المذكر
والمؤنث في الستة الاخيرة وهي من علامة الى معطير لا في
السبعة الاولى بالتاء في المذكر والمؤنث وفي الاخيرين بدون
التاء فيهما لغلبتهن في الاستعمال فانها تقتضي ان يكون للموصوف
بها على الاصل الذي هو عدم الاستواء ويعلم منه ان يجري على الاصل
الذي هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث واما قولهم مسكينة
بالتاء في المؤنث مع انه على وزن معطير وهو من الستة الاخيرة
فمحمول على فقيرة حمل النظير على النظير لانه بمعناه وهذا كما حمل النقيض
على النقيض في قالوا عدوة الله بالتاء وان يدخل الهاء اى التاء على
عليه الهاء لضرورتها اي في الوقف في فعول الذي للفاعل حملا له على
صديقة بفتح الفاء وتخفيف العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد سبق
ان الهاء يدخل عليه وانما حملوه عليه لانه اي صديقة نقيضه اي

اي عدوة في المعنى لانه مقابل بعدوة وصيغته اي صيغة اسم الفاعل
من باب غير الثلاثي المجرد اي مما يكون حروفه زائدة على ثلثة احرف
مطلقا على صيغة المستقبل اي مستقبل ذلك الباب كاينا ما كان نحو
موضوعة موضع حرف المضارع بعد حذفه وكسر ما قبل الآخر
لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر بناء على المستقبل فيما اذا كان
المستقبل مكسور العين وبناء على المكسور العين فيما اذا لم يكن
المستقبل فيه مكسور العين كمتدحرج ومتضارب ومتكسر
فاختير الميم للزيادة لتعذر حرف العلة التي هي الاولى بالزيادة
اما الواو فلانه لا يزاد في الاول لما مر واما الياء فلعدم الفائدة
في زيادته اذ لا معنى لحذف حرف ثم الاتيان بمثله ولو فعل لزم الالتباس
بالمستقبل واما الالف فللالتباس بالمتكلم وقرب الميم من الواو
في كونه شفوية وضم الميم اذ لا مجال للكسر لان الحرف الذي اقيم هو
مقامه اي حرف المضارعة اما مضموم كما في الرباعيات او مفتوح
كما في الخماسيات والسداسيات فالوجه ان يضم او يفتح فاختير الضم
دون الفتح للفرق بينه اي بين اسم الفاعل وبين اسم الموضع
اذ لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثي المجرد المكسور العين
ونحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول والقياس مسهب

بكسر ما قبل الآخر لانه من اسهب وبا فتح على وزن فاعل والوزن
مرضي بضم الميم وكسر ما قبل الآخر لانه من ايفع شاذ لايقال ملبس عليه
وبني ما قبل تاء التانيث على الحركة في نحو ضاربة اي اذا اتصل بلفظ
اسم الفاعل مطلقا تاء التانيث كضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل
معرب وقوله لانه اي ما قبل تاء التانيث صار بمنزلة وسط الكلمة
باتصال التاء به والاعراب لايجري في الوسط فيبني تعليل
للبناء لا للبناء على الحركة كما كان آخر الكلمة في اتصال نون التاكيد
نحو اضربن واتصال ياء النسبة نحو بصري بمنزلة وسط الكلمة فيبني
وانما بني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لعروض البناء
وبني على الفتح للخفة **فصل** في اسم المفعول وسمي اسم المفعول
مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر لان المراد المفعول في قال
فعلت به الضرب اي اوقعته لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير
مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله
وهو اسم جنس شامل لغير المقصود ومشتق فصل يخرج الاسماء
الغير المشتقة من يفعل اي من يفعل اي من المضارع مبنيا للمفعول
يخرج اسم الفاعل المشبهة وافعل التفضيل الفاعل واسماء الزمان
والمكان والآلة وانما اشتق من المضارع دون غيره تبعا

لاسم الفاعل للمواخاة بينهما وقوله لمن وقع عليه الفعل اجري
مجرى الواقع عليه نحو او جرت ضربا فهو موجر وعلى معدوم فهو
فهو معلوم يخرج اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو اخذ والوم
لان اشتقاقه من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع
الفعل عليه خاصا باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وان كان
واقعا عليه ونقول هذا القيد لتحقيق الماهية لا للاحتراز وصيغته
من الثلاثي المجرد على وزن مفعول غالبا وانما ذكر هذا القيد احترازا
عما سبق من ان فعيلا وفعولا يجيء بمعنى مفعول وانما سمي به
لانه اسم ما فعل به على قياس ما ذكرنا في اسم الفاعل نحو مضروب
وهو مشتق من يضرب مبنيا للمفعول لمناسبة بينهما في الاسناد
الى مفعول ما لم يسم فاعله فادخل الميم مقام الحرف الزائد للمضارع
بعد حذفه وحرك بحركته لكونه قائما مقامه لتعذر ادخال حرف العلة
لما ذكرنا في اسم من غير الثلاثي وقرب الميم من الواو في المخرج
فصار مضرب بضم الميم وفتح الراء ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب
الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الآلة فصار مضرب بفتح الميم
والراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع من يفعل ويفعل بفتح العين
وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع من يفعل بكسر العين على تقدير

كسرها فصار مضرب بضم الراء ثم اشبع الضمة لانعدام مفعل
في كلامهم بغير التاء واما مفعل بالتاء كمكرمة فكثير في كلامهم
فتولد منها الواو فصار هذا مضروب وغير مفعول الثلاثي دون
مفعول ساير الافعال اي باقي الافعال في الالتباس على تقدير
ثم اجيء مفعول باب الافعال فتذكر ودون الموضع اي لم يعتبر
للموضع اذ الالتباس على تقدير فتح الراء وكسره مع ان بتغيير
احدهما يزول الالتباس حتى يعتبر مفعول الثلاثي مشابها في التغيير
باسم الفاعل من الثلاثي اي غير الفاعل من يفعل بفتح العين ومن
يفعل بضمها الى فاعل بكسر العين والقياس فاعل بفتح العين
من يفعل بفتح العين وفاعل بضم العين من مضموم العين يعني ان
اسم الفاعل في الثلاثي وان كان مثل يفعل في مطلق الحركات
والسكنات لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات
في كثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد ففيه تغيير
واما اسم الفاعل من باب الافعال فهو كمضارعه في كون الزيادة
في موضع الزيادة وفي حركة العين فلا تغيير فغير المفعول من الثلاثي
ايضا اي كالفاعل للمواخات بينهما اي بين الفاعل والمفعول في
في تعلق الفعل بهما اما من جهة الصدور كما في الفاعل واما من جهة

الوقوع كما في المفعول فيكون بين اسميهما ايضا فغير احدهما كما
غير الآخر على ما هو مقتضى المواخات وصيغته اي صيغة اسم المفعول
من غير الثلاثي المجرد مطلقا على صيغة اسم الفاعل منه مبنيا بفتح ما قبل
الآخر لفظا او تقديرا تبعا للفعل نحو مستخرج بفتح العين ومختار
اصله مختير بفتح العين والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان من غير
الثلاثي على صيغة اسم المفعول منه لمشابهة الزمان والمكان
بالمفعول في كونهما محلا للفعل فجعل اسميهما كاسمه واتحاد المصدر
المصدر الميمي باسميهما في بعض الثلاثي فجعل صيغته كصيغتهما
فصل في اسمي الزمان والمكان من الثلاثي المجرد
ولم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد لان الغرض
الاصلي في الفن بيان الابنية وتفصيل احوالها واحكامها وكيفية
اخذ بعضها من بعض ولما لم يكن لاسمي الزمان والمكان من غير
الثلاثي احوال واحكام وتفاصيل بل كان صيغتهما على صيغة
اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور المناسبة
بين المفعول والزمان والمكان استدعت حمل اسميهما على اسم
المفعول واغنت عن ذكرهما كما اغنى اتحاد المصدر التي في بعض
الثلاثي معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثي لسبب استدعائه حمله

عليهما اسم المكان اسم مشتق من يفعل على صيغة المبني للفاعل من المستقبل لانه لما كان اختلاف صيغه باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف في عين المضارع انما يكون في المبني للفاعل دون المبني للمفعول لان عينه مفتوح ابدا تعين ان يكون مشتقا من المبني للفاعل ولهذا الوجه اشتق من المستقبل دون غيره لمكان وقع فيه الفعل يخرج به غير المحدود وخص تعريف اسم المكان بالذكر وبيان احكامه واحال تعريف اسم الزمان وهو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة احكامه على المخاطب لكثرة استعمال اسم المكان وما جاز ان يتوهم لذلك ان هذه الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان لمناسبة بينهما جرت عادتهم في العنوان على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى ان الصيغة مشتركة بينهما فزيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت في المفعول لمناسبة بينهما اي المكان والمفعول لكونه كل واحد منهما محلا لوقوع الفعل فلم يزد الواو في اسم المكان كما زيد في المفعول لئلا يلتبس اسم المكان به اي باسم المفعول وصيغته اي صيغة اسم المكان من باب يفعل بفتح العين من الاقسام كلها مفعل مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم لقيامه مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة كالمذهب بالفتح من يذهب بالفتح الا من المثال الواوي كما يدل عليه ما في المثال فانما خص استثناء حكم المثال الواوي بالذكر علم ان حكم المثال اليائي حكم الصحيح

فان كان من يفعل بالفتح فمفعل بالفتح نحو مبيس ومخط صرح به صاحب المغرب وان من يفعل بالكسر فمفعل بالكسر للموافقة نحو المبيس من البيس بفتح الباء وهو لغة في الفعل وان كان من يفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو الميسر من اليسر فهو كالشهور بطلا ما هو قياس تفسيم موضوع كما يجيء ان شاء الله تعالى لما ان الصحيح كذلك واما المثال الواوي المضاعف فحكمه حكم المضاعف نحو مودة من ود يود صرح به صاحب المغرب ايضا وبدل هذا على ان حكم وفي مثل حكم رمي كما نقل بعضهم التصريح به من بعض المتأخرين وفي كلام المفتاح ايضا اشارة الى ذلك حيث قال اسم الزمان في الثلاثي المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح الباقي في المنقوص البتة وبكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا ان كان من باب يضرب والا فحنت ثم كلامه اراد بباب يضرب باب الصحيح ولذا لم يقل من يفعل فيه قوله والا فحنت شاملا للمعتلات باسرها غير المذكورين ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه وفي كلام بعضهم التصريح بان حكم وفي مثل حكم وعد في هذا الباب الا ان اعتبارهم بلام الفعل في امثال هذا الحكم وان لم يكن حكم طوى مثل حكم رمي يترجح الاول وايضا دليل الناقص يقتضي الحاقه به وترشد اليه ايضا مجيء مصدره الميمي على مفعل بالفتح كما صرح به في الصحاح فانه اي اسم المكان بكسر العين منه فقط اي في المثال الواوي المفتوح

من جميع الابواب نحو الموعد في مكسور العين ولم يتعرض لمثال الكرة ولانه على اصل والموسط في مضموم العين ولم يتعرض لمثال الغلة نحو الموجل في مفتوح العين وانما كسر في الجميع ولم يفتح في لا يظن ان وزنه فوعل بفتح الفاء والعين اذلو فتح لظن ان وزنه فوعل مثل جورب ولا يظن في الكسر ان وزنه فوعل بالكسر لان فوعلا بالكسر لا يوجد في كلامهم وقيل انما كسر في الجميع ولم يفتح لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه اذ موعد بالكسر اخف من موعد بالفتح بالوجدان وسره ان المسافة بين الفتح والواو متوسطة بعيدة بخلاف الواو والكسرة فلها قربة بينهما ولم يضم ايضا حتى لا يكون عديم النظير في كلامهم لان مفعلا لم يوجد في كلامهم كما مر وصيغته من باب يفعل بكسر العين من الاقسام كلها مفعل بكسر العين للموافقة الا من الناقص اليائي او الواوي من يفعل بالكسر وان كان الاصل ان يكون مكسور العين نحو المرمي فرارا من توالي الكسرات كما يجيء في باب الناقص ان شاء الله تعالى في احديهما حقيقة وهي كسرة العين والاخريان تقديريتان في الياء كما انه يفتح العين منه فيه واويا كان او يائيا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو الاصل نحو المرمى والمخشي ومن يفعل بضم العين ايضا لانتقاد مفعل بالضم نحو المغزى وفي الفتح اطراد او خفة اولا فرار من توالي

الكسرات فيهما ايضا اذ لو كسر العين في المفتوح العين والمضموم يلزم توالي الكسرات لانقلاب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فقوله فرارا من توالي الكسرات ليس تعليلا للثلثة وان كان ما له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور العين لان قوله الا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين ولذلك اقتصر على ايراد المثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم لانه لما بين ان العدول عن الاصل في يفعل بالكسر من الناقص لمانع علم ان ما لا مانع فيه باق على الاصل فان الاصل في يفعل مفعل بالفتح فيهما ولذا ذكر في يفعل بالضم لانه لما انتفى في كلامهم مفعل بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح لخفة الفتح فلا حاجة الى التعرض له ولا يبني من يفعل بضم العين مفعل بالضم وان كان هو الاصل الموافق لثقل الضمة ولرفضهم مفعلا في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق ذكره ولجواز ان يكون هذا سبب رفضهم مفعلا فتعين فتحه اي موضع يفعل بالضم بين مفعل بالكسر وفتحه لان ما يعطى له محصور ومضبوط بخلاف ما اعطي للمفعل بالفتح فانه غير محصور وهذا كما تقدم الاعراب التقديري على اللفظي لذلك ومفعل بالضم واعطي للمفعل بالكسر احد عشر اسما هي المنسك وانما الحكم لفظا نحو ان الظاهر ان يقول هي المنسك او المنسك على البدل لئلا يتوهم قبل

ذكر المعطوفات ان ما اعطي في الفعل هو المسكن فقط ويتوهم بذلك
نفي الثلاثة المعدودة العدد وليكون المخاطب على صدق فارجاو بذكر المعدودات
اي والجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط
والمسكن والمرفق والمسجد وتخصيص هذه العدد وهذه
المعدودات انما هو لحكم السماع واعطي الباقي من احد عشر اسما
للمفعل بالفتح لخفة الفتحة فيها ومع خفة الفتحة تنقله الكسرة واسم الزمان
مثل اسم المكان في جميع الاحكام المذكورة لاسم المكان نحو
مقتل الحسين لزمان قتله رضي الله عنه وهو يوم عاشوراء كما يقال
مقتل الحسين لمكان قتله اي كربلاء والله اعلم **فصل** في اسم الآلة
وهو اي اسم الآلة اسم مشتق ضرح به نحو القدوم من يفعل مبنيا
للفاعل خرج باسم المفعول زيدت الميم موضع حرف المضارعة بنوعيه
لما مر في اسم المفعول وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره
لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل وانما قلنا مبنيا للفاعل لان الآلة وان
كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما الا ان تعلقها
بالفاعل اقدم واقوى ولهذا جعلوا الادوات من تتمة الفاعل ليصح
انحصار العلة الناقصة الخارجة عن المعلول في الفاعل والغاية
فلا جرم يكون مشتقا من المبني للفاعل وقوله للآلة وهي ما يعالج به

الفاعل المفعول لوصول اثره اليه نحو ما عدا المعرف فالمعرف هو الاسم
المضاف لا من حيث انه مضاف من نحو مخلب واضافة الى الآلة لنفي ذلك الاسم
وهذا مثل قولك في تعريف رباح غلام زيد اي رباح هو غلام عمرو
لزيد فزيد ليس من المعرفة في شيء فالحاصل ان الاضافة والمضاف اليه
خارجان عن المعرف فلا دور ومن سلم دخول الآلة في الحد ولا يمكنه
ان يدفع الدور بان يقول المراد بها في الحدود الاصطلاحية وبالآلة اللغوية
لان المراد في كلا الموضعين بالآلة معنى واحد وهو اللغوي اذ ليس للاصطلاح
للآلة معنا اخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة انما هو في اسم الآلة فانه
لغة اعم منه اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والابرة والقادوم لانه
اصطلاحا واعلم ان اسم الآلة مختص بالثلاثي المجرد اذ لا يمكن محافظة جميع
حروف غيره في مفعل وان اسم الآلة لا يبنى الا من الافعال المتعدية لان الآلة
لا يكون الا للافعال المتعدية ولا يكون للافعال اللازمة كما دل عليه قوله ما ذا لا
مفعول للافعال اللازمة واذا لم يكن الآلة الا للافعال المتعدية لم يجئ الا
من الافعال المتعدية وفي قوله وصيغته مفعل بكسر الميم وفتح العين اشارة
الى كثرة استعمال هذه الصيغة وانها الاصل وما عداها متفرع منها بزيادة
كما هو المفهوم من كلام القوم ولم يذكره هنا وقال صاحب المفتاح وغيره
ان مفعلا هو الاصل وما سواه متفرع منه بعوض يكسحه او بغير عوض

كمثقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهدان للاول ومثال نحو
محلب وهذا في الحقيقة اسم ما يحلب فيه لكن لما كان ذلك مستعانا به في الحلب جاز اطلاق
اسم الآلة عليه ومن غذا اي ومن اجل ان صيغة مفعل قال العلماء التحرير فوضع المفعل
بفتح الميم والعين للموضع اي المكان والمفعل بكسر الميم وفتح العين للآلة والفعلة
بفتح الفاء وسكون العين للمرة اي لواحدة من حركات الفعل والفعلة بكسر الفاء
وسكون العين للحالة التي عليها الفاعل عند صدور الفعل عنه وهذا القول
بيتان من بحر الرجز سالما الاجزاء والاستشهاد في قوله والمفعل للآلة
الآلة اورد البيت الثاني لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد
تتميما لبيان اسم الآلة ولذا لم يتعرض لتفاصيلها فافهمنا اثره وكسر
الميم في اسم الآلة ولم يبق على الاصل الذي هو الفتح لقيامه مقام الحرف المفتوح
للفرق بينه وبين الموضع من يفعل ويفعل بالفتح والضم ولما لم يكن طلب الحكمة
موجها الا في العدول عن الاصل لم يكن طلبها في عدم ضم الميم الذي لا وجه
للاصالة هنا وجها ولو خرج احد عن الوجه وطلبها في عدم الضم قلنا لالتباسه
بمفعول باب الافعال ويجيء اسم الآلة على وزن مفعال بكسر الميم وسكون
الفاء والالف فيه يائية نحو مقراض ومفتاح ويجيء اسم الآلة عند غير
سيبويه حال كونه مضموم العين ومضموم الميم شاذا اي مخالفا للقياس
اذ قياسه ان يكون جميعه في الحركة مثل جنس ما اشتق هو منه اي المضارع

المبني للفاعل كالمضرب بكسر العين والمعلم بفتحه والمنخر بضمه وفتح الميم
في الكل لقيامه مقام الحرف المفتوح الآن الميم لما كسرت للفرق بينه وبين
الموضع في مفتوح العين ومكسوره ولا نسغا ومفعل في مضمومه ففي
ايضا العين في مكسوره ومضمومه للتنقل فيما يكثر استعماله كان القياس
ان يكون مكسور الميم ومفتوح العين في الكل فصار ضم الميم والعين
خارجا عن القياس نحو المسعط لكل ما يجعل فيه السعوط بفتح السين
وهو الدواء الذي يصب في الانف والمنخل لكل ما ينخل به الدقيق قال
سيبويه هذا من عداد الاسماء والغير المشتقة يعني المنخل والمسعط
كل واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص الذي يجعل في السعوط لا من
حيث انه يجعل فيه السعوط فلا يجوز اطلاق المسعط لكل اناء يجعل
فيه السعوط وكذلك المنخل وليس باسم آلة اي باسم آلة مصطلح وكذلك
اي كحكم المسعط والمنخل اخواته اي حكم اخوات هذا المذكور من المسعط
والمنخل في انها من عداد الاسماء عند سيبويه ومن اسماء الآلة عند غيره
على خلاف القياس وتلك الاخوات في المدق والمدهن والمكحلة والمحرضة
الباب الثاني في المضاعف والمضاعف من ضاعف الشيء اذا
زاد عليه فجعله اثنين او اكثر سمي به لتضاعف الحرفين فيه وانما قدم
المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح بسبب قلة التغيير اذ ابدال الياء

من احد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانه
في مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة وترك
تعرضه لعقاد ابطالنفهامه من تعريف الصحيح او من الاسم اللغوي وخص
بالبحث مضاعف الثلاثية اذ لا بحث ولا احكام لمضاعف الرباعي لعدم
تجاور الحرفين المتجانسين فيه وهو ما يكون فاؤه ولامه الاولى من جنس
واحد ولذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل ويقال له الضا[عف]
الثلاثي اصم وهو في اللغة من لا يسمع الصوت الخفي سمي به لشدته لي لتحقق
الشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الي الجهر والتكرير كما يحتاج
من لا يسمع الصوت الخفي اليهما يقال حجر اصم اي صلب ولا يقال له
صحيح مع ان شيئا من حروفه ليس بحرف علة ولا همزة لصيرورة احد
حرفيه حرف علة في بعض المواضع نحو تقضي البازي اصله تقضض
قلب الضاد الاخيرة ياء ويجيء تمامه في بحث الابدال ان شاء الله تعالى
وهو اي المضاعف يجيء من ثلثة ابواب مجانا حتى دعائم الابواب
من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو سر يسر اصلهما
سرر يسرر لم يراع الترتيب في ذكر امثلة الابواب الثلثة ههنا حيث قدم ما
عين مضارعه مضموم نظرا الي تقوية بباب آخر يشاركه في ضم عين المضارع
وان كان بخلاف اخويه ومن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها

في المضارع نحو فر يفر ومن فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو
عض يعض ولم يجيء المضاعف من باب فعل يفعل بضم العين فيهما الا
مجيئا قليلا نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب ولم يذكر المثال في الموزون
لعدم دخوله في التمييز عن فعل يفعل بفتح عين الماضي وضم عين الغابر وانما ذكره
في الوزن تبعا لساير الابواب وقوله حبيب ولبيب لاثبات ان حب ولب
من فعل بالضم وان حب اصله حبب ولب اصله لبب بضم العين فيهما ومجيء
لان مجيئ فعيل من غيره قليل وعلم من سكوته عن فعل يفعل بفتح العين
فيهما ومن فعل يفعل بكسرها فيهما لان المضاعف لا يجيء منهما اصلا
واذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد في الذات وفي الصفة كما الجهر والنفي
كما يدل عليه قوله فيما سيأتي فيكون من جنس واحد نظرا الي المهموسة وقوله
او اجتمع حرفان متقاربان في المخرج عطف علي قوله من جنس واحد ميلا الي
البعد اذ المراد من كون الحرفين من جنس واحد كونهما متماثلين وتقديم الكلام
واذا اجتمع حرفان متماثلان في الذات او في الصفة او حرفان متقاربان
الآية لمقام اكثر مقام المحدود دفعا للتكرار في تقديم الاول من المتماثلين علي المتقاربين
في الشكل الثاني والمتقارب الثاني بعد جعل اول المتقاربين مثلا الثاني لتعلق
الكثير المعلوم بالوجدان وفي الثاني كره من التكرار مثال المتماثلين في الذات
نحو مد الي آخره اصله مدد ومثال المتماثلين في الصفة يجيء ان شاء الله تعالى

في الادغام تاء الافتعال ولم يورده مثالا احتياجا الي التفصيل في بيان كونه
مثالا وهذا ليس موضع التفصيل ومثال المتقاربين المتحركين نحو اخرج
شطأه بادغام الجيم في الشين لتقارب مخرجهما وقد قرأه ابو عمرو ومثال
المتقاربين الساكن اولهما نحو وقالت طائفة بادغام التاء في الطاء
بالاتفاق لتقارب مخرجيهما وسكون الاول الادغام افتعال من عبارات
الكوفيين والادغام افتعال من عبارات البصريين اثبات الحرف الواحد
في مخرجه مقدار اثبات الحرفين في مخرجهما اي قريبا من مقدار اثباتهما كذا
نقل عن جار الله العلامة وهو محمود الزمخشري صاحب الكشاف ولقب به لكثرة
مجاورته بيت الله تعالى رزقنا الله الكريم زيارته وقريب من هذا قول صاحب
المقرب الادغام هو فعل اللسان بالحرفين دفعة واحدة وقيل الادغام
اسكان الحرف الاول بنقل حركته ان كان متحركا الي ما قبله ان كان ساكنا
او سلبها ان كان متحركا او ساكنا هو حرف لين وعلم منه انه اذا كان ساكنا
ابقي علي حاله بالطريق الاولي وانما وجب سكون الاول ليتصل بالثاني
ويحصل التخفيف المطلوب اذ لو كان متحركا لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني
اتصالا يحصل به التخفيف ولا بد ان يكون الثاني متحركا لانه حينئذ للاول والحرف
الساكن كالميت لا يبتني عليه غيره وادراجه اي ادخاله في الثاني بحيث
يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا علي حقيقة التداخل بل علي ان يصير

حرفا متغايرا لهما بهيئة وهو الحرف المشدد وزمانه اطول من زمان الحرف
الواحد واقصر من زمان الحرفين ولهذه المسامحة آخر هذا التعريف وعبره
بقيل لانه يناسب معناه اللغوي لان معناه في اللغة ادخال الشيء
في الشيء والاثبات والرفع المذكوران انما هما للمدغم اي الحرف
الذي ادغم والمدغم فيه اي الذي وقع الادغام فيه حرفان في اللفظ
وحرف واحد في الكتابة اي بنقص حرف في الكتابة اذا كانا في كلمة واحدة
كرد وكر ومد وشد علي ما هو مذكور في علم الخط وذلك للتخفيف والاستغناء
بشيء عن شيء اذ مع الادغام يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة ونقص
حرف من الحروف الملفوظة في الكتابة ثابت في حرفهم كالرحمن فان الالف
بعد الميم ثابت لفظا في لفظ الرحمن ولم يثبت خطا لكثرة استعماله يجيء
الحرفين المتماثلين في الذات في كلمة واحدة علي ثلثة اضرب الضرب الاول
منها ان يكونا اي الحرفين المجتمعين متحركين نحو فر اي في الضرب الاول
في جميع الصور الادغام الا في الصور الالحاقيات نحو قردد فان الادغام
فيه غير واجب بل لا يجوز حتى لا يبطل الالحاق فانه علي تقدير الادغام
يخرج عن كونه علي زنة جعفر لانه لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به حركة
وسكونا والا في الاوزان التي يلزم الالتباس فيها علي تقدير الادغام
فان الادغام فيها غير واجب ايضا بل لا يجوز لئلا يلزم الالتباس نحو قوول

داخل في لزوم الالتباس واما نحو تباعد وتنزّل فقد ذكر فيما سبق ان الادغام
فيه غير ممكن حيث قال ويحذف التاء الثانية في مثل تنزّل وتباعد
وتخيير لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم امكان الادغام واما نحو
اقتتل فسيذكر الخلاف فيه في بحث تختص فلم يبق شيء مما ذكر وهو مثل
صكك بفتحتين وهو عيب في رجل الفرس وسرر بضمتين جمع سرير
وحضض بضم الضاد وفتح العين نبت جدته بالضم وفي الخط الذي في ظهر
الحمار وطلل بفتحتين وهو ما شخص من آثار الديار ومرد يجوز الزيادة حتى
لا يلتبس الصكك رجلا تقدير الادغام بصك بفتح الصاد وهو كتاب
الحاج والسرر بلفظ سرّ بالضم وهو ما تقطعه القابلة من سرة الصبي
والجدد بلفظ جدّ بالضم وهو الجدّ في الطريق وطلل بلفظ طلّ بفتح الطاء
وتشديد اللام وهو مطر ضعيف القطر ومرد بلفظ مرّ من مرّ الثوب ولا يلتبس
اي لا يقع الالتباس في مثل ردّ بانه من ردَد بالفتح او من ردُد بالضم وفي مثل
فرّ بانه من فرر بالفتح او من فرر بالكسر وفي مثل عضّ بانه من عضض
بالكسر او من عضض بالفتح لان ردّ يعلم من يردّ بضم العين لان اصله
ردد بالفتح لان ردّ من المضاعف لا يجيء من فعَل يفعُل بالضم فيهما الا ما شذ
كما مر وان فعَل يفعِل بالكسر في الاول والضم في الثاني مثل فضل يفضل
يفضل شاذ لا اعتداد به وفرّ ايضا كرد يعلم من يفرّ ان اصله فرر

بالفتح لان المضاعف لا يجيء اصلا من فعَل يفعِل بالكسر فيهما وعضّ ايضا يعلم
من يعضّ ان اصله عضض بالفتح لان المضاعف لا يجيء اصلا من فعل يفعل
بالفتح فيهما وان فعل يفعل بالضم في الماضي والفتح في المضارع كثرت تكاد
شاذ لا يعتد به ولا يدغم حيي في بعض اللغات مع انه اجتمع المتماثلان المتحركان
فيه وانه ليس من صور الاستثناء حتى لا يقع الضم على الياء في يحيي وهو اي في
مضارعه فان قياس ما يدغم في الماضي لا يدغم ان يدغم في المضارع ولو ادغم
المضارع هنا يقع الضم على الياء الضعيف وهو مرفوض ويدغم في بعضها
نظرا الى اجتماع المثلين فان الميسور لا يسقط بالمعسور ولان ذلك القياس
انما يكون اذا تحقق موجب الادغام • وفي يحيي فيما سبق الاعلال لم يتوجه
الادغام • فيقال في كلتا اللغتين يحيي بلا ادغام • وقيل في وجه عدم اعلال حيي
الياء الاخيرة فيه غير لازمة لانه يسقط تارة نحو حيوا اصله حييوا او تقلب تارة
نحو يحيي اصله يحيي بضم الياء الاخيرة فلما لم لازمة كان وجودها كعدمها فكانه
لم يجتمع المثلان فكيف يدغم والضرب الثاني منها ان يكون الحرف الاول من الحرفين
المجتمعين في كلمة المتماثلين في الذات ساكنا والثاني باقيا على حركته نحو فيه الادغام
ضرورة اي من جهة الضرورة والاضطرار وانما قال ضرورة لان الادغام
في هذا الضرب ضروري اي لا مجال لعدم الادغام فيه بسبب من الاسباب
ولو في كلمتين نحو لم اقل لك ولم يرح قائم بخلاف الضرب الاول فانه قد لا يجب

فيه في الصور بل يمتنع لمانع كالالحاق والالتباس ويجوز في بعضها بلا وجوب
لو قوعه في كلمتين نحو ضرب بكر والتزم ضم الياء في المضارع كما في حيي في
في بعض اللغات نحو مرّ اصله مرد بسكون الدال الاولى من مرّ البنوت
وانما قال على وزن فعل بسكون العين لئلا يتوهم ان اصله مرد بحركة
الاولى بعد الزيادة فلا يكون من الضرب الثاني اذ العبرة في الاعتبار
باللفظ دون الخط والا فلا مجال للخلاص من الالتباس في الاشتباه في
في النون في الاكثر ولذلك لا يبالون بالاشتباه في الخط فيتركون الاعجام كثيرا
والضرب الثالث منها ان يكون الحرف الثاني منهما ساكنا سكونا لازما
والاول باقيا على حركته فالادغام فيه ممتنع لعدم شرط الادغام
وهو تحرك الحرف الثاني من المتماثلين لما عرفت ان تحرك الثاني لا بد منه في الادغام
لانه مظهره وقيل في وجه امتناع الادغام في الضرب الثالث لا بد من تسكين
الحرف الاول فيجتمع ساكنان اذ الثاني كان ساكنا قبل هذا فتعذر
من ورطة في الاصل طين يقع فيه الغنم ويقوم والمراد هنا الحذر وهو
نقل المكروه ويقع في ورطة اخرى وهي اجتماع الساكنين وقيل انما امتنع
الادغام في الضرب الثالث لوجود الحركة التي هي ضد الغرض من الادغام بالساكن
اي السكون الساكن الذي هو الحرف الثاني مع عدم شرط الادغام وهو
تحرك الثاني وقوله ولكن جوزوا الحرف اي حذف احد المتماثلين في

الثالث في بعض المواضع سماعا نظرا الى اجتماع المتجانسين استدراك من قوله
ممتنع يعني ان اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف مطلوب والتخفيف بالادغام
متعذر فحذفوا احدهما لان الحذف ايضا سبب للتخفيف اما الاولى كما مر في
في الصحاح حيث قال في احسست يحذفون منه السين الاولى واختاره المحقق
حيث قال في اقررن فحذف الراء الاولى لانها التي كانوا يدغمونها فينبغي ان
يكون هي المحذوفة واما الثانية لان الثقل انما نشأ منها ثم اذا حذف الاولى
مع حركتها بقي الفاء مفتوحا على اصله واذا نقلت حركة العين الى الفاء بعد
سلب حركة الفاء وحذف احدهما صار الفاء متحركا بحركة العين فان حذف
حذف الاولى ارجح لما في حذف الثانية من لزوم العمل الكثير الا ان كون الثانية
لام الفعل الذي هو محل التغيير يعارضه ويرجح قلب الثانية في مثل تقضّى نحو ظلت
اصله ظللت فيفعل به ما علمه من العمل كما جوزوا القلب اي قلب ثاني المتماثلين
في نحو تقضّى البازي اصله تقضّض قلبت الضاد الاخرة ياء وعليه حمل الحذف
قراءة من قرأ وهم غير نافع وعاصم وقرن في بيوتكن بكسر القاف مأخوذا
من القرار وهو مضاعف اصله اقررن بكسر الهمزة والراء الاولى مثل اضربن
من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر فحذف الراء الاولى
نظرا الى اجتماع المتجانسين فنقل حركتها الى القاف بعد حذف الراء الذي
هو العوض الاصلي اتباعا لانه او دفعا لاجتماع الساكنين ولا يجيء في النقل

وهذا نظير قوله في الباب الثالث في تخفيف الهمزة بالحذف ثم تحرك لالتقاء
الساكنين ثم اعطي حركتها لما قبلها ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج
اليها بسبب حركة القاف فصار قرن بكسر القاف ولما كان كلامه
في قرن مظنة اي يتوهم ان قرن في قراءة الكسر مثال الحذف احد المثلين
البتة دفعه بقوله وقيل ان قرن بكسر القاف من وقر يقر وقارا وهو مثال
من باب ضرب اصله اوقرن كاوعدن حذفت الواو طردا للباب واستغني
عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار قرن وح لا يكون مما نحن فيه
واما اذا قرئ قرن بفتح القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو يكون
من اقر بالمكان بفتح القاف في صيغة المضارع المتكلم من باب علم وهو
لغة في اقر بكسر القاف مضارع متكلم من باب ضرب يعني ان القرار مضاعف
مستعمل من باب ضرب ومستعمل ايضا من باب علم واذا كان قراءة
الكسر من القرار فهي من باب ضرب كما انها اذا كانت من الوقار وهو
مثال يكون هنا ايضا واما قراءة الفتح فهو من القرار لا غير فيكون اصله
اي اصل قرن بالفتح اقررن بفتح الراء الاولى فنقل حركة تلك الراء الى القاف
بعد حذفها واستغني عن الهمزة ولم يذكرها ولم يرده الثقات بذكرها
في قراءة الكسر فصار قرن بالفتح هذا اي امتناع الادغام عند سكون
الحرف الثاني من المثلين اذا كان سكونه اي سكون الحرف الثاني لازما

غير عارض واذا كان عارضا غير العارض الذي للوقف فانه يجوز فيه وجه
الادغام نظرا الى ان السكون عارض لاتصاله به فتحرك الساكن
فيدغم فيه الاول وهذا النوع نحو ويجوز عدمه اي عدم الادغام نظرا
الى ان شرط الادغام تحرك الثاني وهو ساكن ههنا مع وجود الخفة
فلا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو الاقرب الى القياس وفي التنزيل
ولا تمنن نحو امدد يمكن الادغام امد بالحركات الثلث وهو بالادغام امد اصله
بعد نقل حركة الدال الاولى الى الميم والاستغناء عن الهمزة والاحتياج
الى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين بفتح الدال الثانية للخفة وهو بالكسر
لان الكسر اصل في تحريك الساكن لما مر وهو بالضم للاتباع اي لاتباع الدال
حركة العين وهي الضمة والميم مضموم في الثلث لان الحركة المنقولة في الثلث
هي الضمة ومن ثمة اي ومن اجل ان الضمة في مد للاتباع لا يجوز فر بالضم اي بضم
الراء ويجوز غيره من الفك والكسر والفتح لوجود العلل المذكورة فيها لعدم
الاتباع في الضم هنا وهو ضم العين بل الموجود هنا هو مصحح الاتباع في الكسر
لانه من باب ضرب ولا يجوز الادغام بالاتفاق في نحو امددن ويمددن
وامددن وامددت ونحو عددن وكلم عددن الا فيما اتصل به الضمير المرفوع
لان سكون الثاني فيها لازم وهو الضمير المرفوع المتصل الذي هو كالجزء
من الكلمة بخلاف امدد ولم يمدد ولم يمدد فان سكونها عارض لانه بسبب

لازم وهو الضمير المرفوع المتصل الذي هو كالجزء من الكلمة بخلاف
امدد ولم يمدد فان سكونهما عارض لانه بسبب

عارض وهو الجازم لان اصل امدد لتمدد كما مر وفي نحو امددن ولم يمددن
ولم يعددن اعتبر اللازم لكونه اقوى دون العارض ونظير سكوني امددن
وامددن حركتا نادرتا ولام قولا وتقول في الامر من المفاعلة والمعاونة
التفعيل مدن بفتح الدال مدان مدن بفتحها وبحذف الواو الثقاء بالضم
مدن بكسرها وبحذف الياء الثقاء بالكسر مدان امددنان وتقول في المجهول
مدن بفتح الدال مدنة بفتحها وبحذف الواو الثقاء بالضم مدن بالكسر وبحذف
الياء واسم الفاعل منه مماد اصلها ماددة ادغمت الاولى بعد سلب حركتها في
الثانية واسم المفعول ممدود ولم يدغم لوجود الفاصل واسم الزمان واسم
المكان ممد بفتح الميم اصله ممدد ادغمت الاولى بعد نقل حركتها الى الميم في الثانية
واسم الآلة ممد بكسر الميم الاولى اصله ممدد والمجهول من الملحق مد اصله
مودد ادغمت الاولى في الثانية بعد سلب حركتها ومن المضارع يمد اصله
يمدد نقلت حركة الاولى وادغمت في الثانية ويجوز الادغام جواز الغير من
الوجوب اذا وقع قبل تاء الافتعال ما تقاربها من حروف اتشدد ذ
ستص ضطظوي وانما قلبت مع هذه الحروف لما بينها وبين
قلبت هي اليها من مقاربة في المخارج ومباعدة في الصفات فقلبوها
الى مخارج موافق لصفتها واكرد على نسب الكف ادغلتها فقال نحو
اخذ وهو الادغام اتخذ شاذ اذا كان من الاخذ لان اصله ائتخذ

قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء تاء وبل الياء
التي يجوز ان تقلب تاء قياسا انما هي لا اصلية وههنا ليست الياء اصلية
واما اذا كان من التخذ من باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه ونحو
اصطبر لا ذمي من باب نصر اي عمل التجارة فادغم الثاء في التاء
على غير القياس للتوالي المبدل للتقلب وجوبا ونحو اثار باثار
المثقوب اصله اثتأر لانه من ثار من باب فتح اي قتل القاتل وجب فيه
الادغام على التعاكس وهو مخفف قوله يجوز فيه اتثار لان التاء والثاء
من المهموسة وهي مالا ينحصر ولا يجتنب جري النفس مع تحركه وهي فحثه
ستشحك خصفه وما عداها مجهورة وهي ما ينحصر جري
النفس مع تحركه وجمعها في قولهم امرأة والشيء اللاحاح في المسألة فمعناه
شخص تخلك هذه المرأة فيكونان اي التاء والثاء من جنس واحد
نظرا الى المهموسية مع تقارب مخرجهما بخلاف السين فانه وان كان
السين والثاء من المهموسة وتقارب مخرجهما الا ان تقاربهما في
المخرج ليس بمرتبة تقارب التاء والثاء في المخرج فان بين مخرجي
التاء والثاء مخرجي حرفين هما الدال والطاء وبين مخرجي التاء والسين
مخارج ثلثة احرف هي الدال والطاء والثاء ولذلك نقل الجوهري اتاء
والثاء في التلفظ ولذلك وجب الادغام اينما اجتمعا والاولى ساكنة

بخلاف الجمع بين السين والتاء وان شئت صرفا ما يعني فراجع الى
وجه الكثر في اثار والستع وليس ايضا بين السين والتاء التي في القوة
فلم يكونا كالمتحدين في الذات فلم يجب فيه الادغام بخلاف التاء والثاء
فانهما متحدان في الصورة فوجب فيه الادغام فيجوز لك الادغام بجعل
التاء ثاء نحو يلبثن ثاء وتلبث والثاء تاء وعلى العكس والاخير افصح لان
الاول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي ان يبقى الثاني على لفظ الآن
قدم الاول نظرا الى انه مثال ظاهر لما هو بصدده واعلم ان الزمخشري
ذهب الى وجوب الادغام في هذه الصورة نظرا الى الاتحاد الصوري
والاتحاد المهموسي وتقارب المخرج وتبعه المص وابن الحاجب وفرق
سيبويه على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما في الذات وتبعه شارح
الهادي ونحو ادان اصله ادتان لانه من دان من باب ضرب اي اخذ
الدين لا يجوز فيه غير ادغام الدال في الدال بدليل لا يجوز فيه غير الادغام
وتخصيص الدال في الدال التعيين طريق الادغام لا للاحتراز عن ادغام
التاء في التاء وقلب الدال تاء وقلب التاء دالا فلا يكون التعليل للتقييد
بل لمطلق وجوب الادغام وعدم جواز البيان كما يدل عليه سوق كلامه
وما قال الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز ان محط الفايدة في الكلام
القيد فانما هو فيما لم يكن للقيد فايدة غير مفهوم المخالفة وهنا فايدة غيره

وهو تعيين طريق الادغام كما ذكرنا وانما وجب الادغام في ادان مع
لانه اذا احصلت التاء دالا اي اذا لم يترك التاء على حالها ليبعد مع
الدال في المهموسية لان التاء مهموس والدال مجهور فبينهما بعد في الصفة
اي المهموسية والبعد بين الحرفين في الصفة يوجب عسر التلفظ بهما فوجب
مع هذا البعد تغليب احدهما ليسهل التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق
ما قبله في الصفة وهي الدال فقصدا لنفي البعد والتنافر لقرب الدال من التاء
في المخرج بحيث لا واسطة بين مخرجيهما ولذلك قارب المثلين في عدم جواز
الاظهار اذا اجتمعا ووجد شرايط الادغام من تحرك الثاني وعدم
الالتباس بخلاف الشتان لسكون الثاني تقديرا وبخلاف وتد للالتباس
والظاهر ان يقول لقرب التاء من الدال لان الدال هو الاصل المقلوب
اليه واعتبار القرب في الفرع المقلوب اعني التاء اولى لكن لما كان القرب
باعتبار المخرج وكان مخرج التاء مساويا لمخارج النوعي الذي للتاء والدال
والطاء جعلا اصلا ولم يعكسوا بان قلبوا الدال تاء لترجيح الاصل على
الزايد بل يدغم حرفان من جنس واحد فيدغم اي يدغم احدهما في الآخر
او يقع الادغام بينهما وجوبا والحاصل ان قوله جعلت التاء دالا يدل
على معنيين احدهما لم يبقيا على حالهما والآخر قلب احدهما الآخر فقوله لبعده
من الدال في المهموسية علة للمعنى الاول وقوله لقرب الدال من التاء في المخرج

ملة للمعنى الثاني كما مر نظيره في كلامه ونحو اذكر بالدال المعجمة والادغام
اصله اذتكر لانه من التذكر من باب نصر يجوز فيه اذكر بالدال المعجمة والادغام
واذكر بالمهملة لان الدال المعجمة من الحروف المجهورة والتاء من المهموسة
فبينهما بعد في الصفة فجعل التاء دالا مهملة لذلك البعد مع القرب بينهما في
المخرج ولم تقلب التاء الى الذال من اول الامر لعدم قرب المخرج بينهما
كما جعل التاء دالا في ادان للعلة المذكورة فيجوز لك الادغام بعد الجعل
المذكور نظرا الى اتحادهما اي الدال والذال في المجهورية وقوله بجعل
الدال ذالا والذال دالا على التعاكس متعلق بالادغام ويجوز لك
البيان اي عدم الادغام نظرا الى عدم اتحادهما في الذات اذ الذال غير
الدال ذاتا ونحو ازان اصله ازتان كما انه من ازن من الزين مثل اذكر في
في جواز الادغام بعد قلب التاء دالا لبعد بين الزاء والتاء في المهموسية
وصفة الصفير وفي جواز عدم الادغام ايضا فنقول ازدان كما نقول
اذكر الا ان الادغام في اذكر قوي فصيح بخلاف الادغام في ازان فانه
ضعيف غير فصيح لعدم قرب المخرج بين الدال والزاء الا انهما متحدان
في صفة الجهر بخلاف التاء فانها مهموسة فلذلك لم تقلب التاء زاء ابتداء
ولكن لا يجوز الادغام بجعل الزاء دالا بل بجعل الدال زاء لاتحادهما في
المجهورية لان الزاء اعظم من الدال في امتداد الصوت فيصير كالجزء

جعل

جعل الزاء دالا وادغام الدال في الدال كوضع العضو الكبير في الصغير
في عدم رعاية التناسب بين الظرف والمظروف اولانه ازان على تقدير
ادغام الزاء في الدال يوازن ويلتبس بادان من الدين ونحو الستع اصله
الستمع لانه من سمع يجوز فيه الادغام بقلب التاء سينا لان السين والتاء
من المهموستين مع تقاربهما في المخرج ولكن لا يجوز الادغام بجعل السين
تاء وان يقال اتمع لعظم السين في امتداد الصوت فينبغي ان يكون
الادغام فيه بجعل التاء سينا ويجوز البيان بان يقال استمع لعدم
الجنسية في الذات ونحو اثبا اصله اثتبه لانه من الشبه مثل الستع في
الاحكام المذكورة ونحو اصبر اصله اصتبر لانه من باب ضرب يجوز فيه
اصطبر بالطاء وقلب التاء اليه دون اصبر بابقاء التاء على حالها لان
الصاد من المستعلية المطبقة وحروفها اي حروف المستعلية اي الحروف
التي هي المستعلية فالاضافة بيانية لاحرف للمستعلية للمطبقة الثلاثة
الاخير ولبث منها صطضظخغق الاربعة الاولى وهي الصاد والضاد والطاء و
الضاد والظاء مستعلية مطبقة اما استعلاؤها فلارتفاع اللسان
بها الى الحنك واما اطباقها فلانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فظهر
مما ذكرنا ان الاسمين المذكورين مجازان لان المستعلي والمطبق في الحقيقة
انما هو اللسان فمعناه مستعلي عنده اللسان ومطبق عنده اللسان ومثل

هذا الاختصار كثير في اللغة كما قيل المشترك فيه مشترك والثلثة الاخيرة
اي الخاء والغين والقاف مستعلية فقط اي بدون الاطباق فلا يلزم
من الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء فالمستعلية
عام والمطبقة خاص والتاء عطف على الضاد من المخففة وهي حال الاستعلاء
بها اللسان الى الحنك عند النطق بها وهذا الاسم مجاز ايضا وحروفها
ما سوى حروف المستعلية قوله فيجعل التاء طاء حاصل المعنى احدهما ابقاء
التاء على حالها وثانيهما قلب التاء طاء كما اتى قوله يجوز فيه اصطبر
حاصل لهما ايضا كما اشرنا اليه ثم قوله لمباعدة بينهما اي بين الضاد
والتاء في صفة الاستعلاء والانخفاض وفي صفة الشدة والرخاوة
لان التاء حرف شديد والضاد رخوة فيعسر الجمع بينهما في التلفظ
علة للمعنى الاول وقوله وقرب التاء من الطاء في المخرج علة للمعنى
الثاني وقد عرفت ان البعد بين الحرفين في صفة توجب تعسر النطق
بهما فقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبلها في الصفة وهو الطاء وقصدا
لازالة تعسر النطق فصار اصطبر واما لم يعد اللام في المعطوف هنا كما اعاده
في بحث اذان لقرب المعطوف عليه هنا كما في لبس اهل السلس بوليلي
تسليس والسلس فجعل السين والدال تاء لقرب السين من الضاد
في المهموسة ولقرب التاء من الدال في المخرج والشدة هذا التشبيه

في قلب حرف حرفا لمباعدة بين المقلوب وما يقاربه من وجه ولمقاربته في
المقلوب اليه من وجه آخر فان بين السين والدال مباعدة في صفة الجهر
وفي صفة الشدة فلازالة هذه المباعدة لم يترك السين على حالها وقلب
تاء لمقاربة بينهما في الهمس ولم يترك الدال ايضا على حالها لمباعدة بينه
وبين التاء في المهموسة ولم يذكر المباعدة في الشدة اي سدس اعتمادا
على فهم المتعلم مع ان المباعدة بين الدال والتاء قد ذكرت في بحث اداح
وقلبت تاء لمقاربة بينهما في المخرج ثم ادغم التاء في التاء فصار ستّ
ثم يجوز لك الادغام في اصبر بجعل الطاء صادا نظرا الى الصاد مع انها في
في الاستعلائية اي في النسبة الى الاستعلاء نحو اصّبر ولا يجوز لك
الادغام فيه بجعل الصاد طاء لعظم الصاد في امتداد الصوت اي لا يقال
اطّبر ويجوز لك البيان نحو اصطبر وهو الاكثر لعدم الجنسية في الذات بين
الطاء والصاد وان اتحدا في الاستعلاء والاطباق ونحو اضّرب اصله
اضترب لانه من ضرب الجرح ضربانا وهو مثل اصطبر في الاحكام ومثلها يعني
يجوز اضّرب بادغام الطاء المقلوبة من التاء في الضاد واضطرب بعدم
الادغام ولا يجوز اطّرب بادغام الضاد في الطاء ونحو اطّلب اصله اطتلب
لانه من طلب من باب نصر لا يجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس
واحد بعد قلب تاء الافتعال طاء لبعد التاء من الطاء في صفة الهمس

والانخفاض ولقرب التاء من الطاء في المخرج ونحو اظّلم اصله اظتلم لانه من ظلم
من باب ضرب يجوز فيه الادغام بعد جعل التاء طاء لمباعدة بين الظاء
والتاء في الصفة ومقاربة بين التاء والطاء في المخرج بجعل الظاء طاء والطاء
ظاء مثلا ولقلة بينهما في العظم الصوتي ويجوز البيان بعد قلب التاء طاء
لعدم الجنسية بين الظاء والطاء في الذات مثل اطّلم بالمهملة واظّلم بالمعجمة واظطلم
بالبيان ونحو اتّعد اصله اوتعد لانه من وعد من باب ضرب فجعل الواو
تاء لمناسبة الجواز وكونه وافقا في كلامهم كثير الحروف وادغم التاء في
التاء وجوبا لانه اي الشان ان لم يجعل الواو تاء بان لم يراع ذلك الجعل
يصير ياء لكسرة ما قبلها فيلزم حرج اي حين صارت ياء كون الفعل مرة ياء
في الماضي نحو ايتعد ومرة اخرى واوا في المضارع نحو يوتعد وهو غير
جائز وان جيز بان الاختلاف الذي لا يجوز انما هو الاختلاف الاصلي و
واما الاختلاف بسبب العلة اذا وجد سببه فغير محظور كقيل ويقول وغيره
ويعزو الآن انهم لما امكن لهم قلب الواو بشيء لا يستلزم هذا الاختلاف
لم يرضوا بالاختلاف العارض ايضا قوله ويلزم توالي الكسرات كسرة الهمزة
والياء المركبة من الكسرتين عطف على قوله فيلزم حرج والظاهر ان يقول ويلزم
بالواو اذ لا تغاير بين العلتين الا انه اشار الى استقلال كل منهما في التعليل
ونحو اتّسر اصله ايتسر لانه من يسر من باب حسن ان كان من اليسر وهي يسره

من باب ضرب ان كان من الميسر فجعل الياء تاء لمناسبة الجواز ووقوعه في
كلامهم كما يجيء انشاء الله تعالى فرارا عن توالي الكسرات خصوصا في المصدر
اي الايتسار ولم يدغم اي لم يقع الادغام في مثل ايتكل بقلب الياء مثلا
كما في اتّسر لان الياء في ايتكل ليست بلازمة بل لعدم وجود شرط الادغام
وهو لزوم المدغم بل تغير تلك الياء همزة اذا جعلته اي ايتكل ثلاثيا
لان اصله ائتكل لانه من اكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها ومن ثمة اي ومن اجل ان لزوم الحرف المدغم
شرط في الادغام لا يدغم حيي في بعض اللغة لان الياء الثانية ليس
بلازمة فيه حيث تسقط تارة نحو حيوا وتقلب تارة نحو يحيي كما مر قوله
وادغام اتّخذ شاذ عطف على قوله لا يدغم من حيث المعنى اي ومن اجل
ان اللزوم شرط في الادغام شذ ادغام اتّخذ اذ كان اصله ائتخذ وقلبت
الهمزة ياء ثم قلبت الياء تاء والقياس ان لا تقلب اذ الياء غير لازمة لانها
تصير همزة اذا جعلته ثلاثيا نحو اخذ وهو جواب عن سؤال مقدر ولي
من ثمة ومن ثم توجيهه انتم قلتم ان الياء التي ليست بلازمة لا تدغم والياء
في اتخذ غير لازمة مع انها قد ادغمت فاجاب بانه شاذ فلا تكرار ويجوز الادغام
اذا وقع بعد تاء الافتعال ما يقاربها من حروف ثدذزسصضطظ بقلب تاء
الافتعال الى هذه الحروف لمقاربتها لها في المخارج ومباعدتها عنها في الصفات

فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها فاورد على ترتيب ذكر الحروف امثلتها
فاتبلا نحو تقتل اصله تقتتل من القتل ادغمت اولى التائين بعد نقل حركتها الى ما
قبلها في الاخرى وانما لم يجب الادغام فيه مع اجتماع الحرفين المتماثلين المتحركين لان
التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع
تاء بعدها نحو اقتتم واحترم فهو نظير اغتت ذلك في عدم لزوم التاء بعده
واذا لم يجب في اقتتل ففي نحو اولى ويدل اصله يبتدل من البدل قلبت التاء
دالا وادغم الدال في الدال ويعذر اصله يعتذر من العذر قلبت التاء دالا
ثم الدال ذالا ثم ادغم الذال في الذال ويبترع اصله يبترع من النزع قلبت التاء
دالا ثم الدال زاء ثم ادغم الزاء في الزاء ويتم اصله يبتسم من التسم قلبت التاء
سينا ثم ادغم السين في السين ويخصم اصله يختصم من الخصومة قلبت التاء
طاء ثم الطاء صادا ثم ادغم الصاد في الصاد وينضل اصله ينتضل من النضل
وهو الرمي قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا ثم ادغم الضاد في الضاد ويطلم
اصله يظطلم من الظلم قلبت التاء طاء ثم ادغم الطاء في الطاء وينظر اصله ينتظر
من النظر قلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء ثم ادغم الظاء في الظاء ولكن لا يجوز
في ادغامهن اي الامثلة المذكورة الا الادغام بجعل التاء مثل العين وقوله
لضعف التاء المؤخر مطلق من اضافة المصدر الى المفعول وترك الفاعل
اي لضعف التاء المقدم الزائد الذي هو تاء الافتعال واستلزام

المؤخر الاصلي الذي هو العين مع ان قياس الادغام ان يقلب الاول حرفا
من جنس الثاني لان الاول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي ان يبقى الثانية
على لفظه وان الاول ساكن والساكن اولى بالتغيير الا اذا عرض عارض
منع من هذا القياس مثل ما في تاء الافتعال اذا وقع بعد حرف **اثرذز**
سشص ضطظ ويدي من كونها اصلية اوزايدة في الصفة وعند
بعض الصرفيين لا يجيء هذا الادغام في الماضي اي في ماضي هذه الامثلة
حتى لا يلتبس بماضي التفعيل لان الشان عندهم اي عند هؤلاء البعض
من الصرفيين لو قصد هذا الادغام نقل حركة التاء الى ما قبلها ويحذف
الهمزة المجتلبة فيصير ماضيه مثل اختصم فلا يعرف انه من الافتعال او من التفعيل
وعند بعضهم يجيء الادغام في الماضي ايضا فيقال قتل بفتح القاف والتفاء
في التعرف بالمضارع واشار الى هذا بقوله فيما بعد ويجوز في مستقبله
كسر الفاء وفتحها كما في الماضي وعند بعضهم يجيء بكسر الفاء خصم اصله اختصم
لان الشان عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة التاء
من غير نقلها الى ما قبلها وحذف المجتلبة ولا التباس وعند بعضهم يجيء
الماضي المدغم بالمجتلبة نحو اختصم بكسر الخاء نظرا الى سكون اصله
اي اصل الخاء في اختصم والى ان الحركة العارضة في حكم المعدوم فيحتاج
الى المجتلبة لامكان الابتداء ولا التباس ايضا وانما في خصم بفتح الخاء لم يجئ

اخصم بالمجتلبة لان حركة الخاء في الفتح وان كانت عارضة الا انها حركة
احدى حروف الكلمة فكانها غير عارضة فلا يحتاج الى المجتلبة بخلاف كسرة الخاء في
خصم فانها من خارج فهي عارضة قطعا ولذلك جاز احتماع الخاء
مع المجتلبة لانها حركة اتباع فهي عارضة ويجوز في مستقبله اي مستقبل خصم
من كسر الفاء وفتحها كما جاز في الماضي نحو يخصم فان من قال في الماضي
خصم بفتح الخاء ويقول في مستقبله يخصم بفتحها ايضا ومن قال خصم
بكسر الخاء بالمجتلبة او بغيرها يقول في مستقبله يخصم بكسر الخاء ايضا ويجوز
في اسم فاعله ضم الخاء للاتباع اي لاتباعها الميم في الضم مع فتحها وكسرها
في الماضي ومع كسرها في كسرها فيه نحو مخصمون بالحركات الثلاث ويجيء مصدره
اي اخصم مدغما خصاما بكسر الخاء واصله اختصاما لالتقاء الساكنين
على تقدير سلب حركة التاء او لنقل كسرة التاء الى الخاء ويجيء مصدره خصاما
بفتح الخاء ان اخترت ان حركة الصاد المدغم فيها واتبعت حركة الخاء كما
والحاق ان اخترت اشارة الى ان الاتباع ضعيف لوجود الفاصل
بخلاف مخصمون ويجيء مصدره اخصاما بالمجتلبة بكسر الخاء وفتحها ايضا
لسكون الاصل كما ذكرنا في اختصم هذا على تقدير فتحها للخفة او للاتباع
وعلى تقدير كسرها لالتقاء الساكنين لان الحركة عارضة فكانها في حكم
الساكن فيحتاج الى المجتلبة واما على تقدير ان كسرها منقولة من التاء

فلا احتياج الى المجتلبة لما ذكرنا في اخصم ويدغم تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها
بعدها جواز الاجتلاب الهمزة لانه امكان بعدها ما يقاربها الظهور ثثرذ
سشصضطظ وانما لم يذكر ضد الغير اجتماعها ما يقاربها الظهور ان نعلم وتفاعل
لا يصح ادغامه كما مر في باب الافتعال من ادغام تائه فيما بعدها من حرف
تثرذز سشصضطظ لمقاربتها لها في المخارج ومباعدتها عنها في الصفات
نحو اطهر بتشديد الطاء والهاء اصله تطهر قلبت التاء طاء وادغم الطاء في
في الطاء ثم اجتلبت الهمزة للابتداء واثاقل بتشديد الثاء اصله تثاقل قلبت
التاء ثاء وادغم الثاء في الثاء ثم اجتلبت الهمزة وادارء واظاهر وادلى
واقتل واصدق وازين والسمع واضرع وفي غير الضاد تقلب التاء بعد
الى ما جاورها اما لاتحاد المخرج او لقرب ولما في الضاد فيعد قلب التاء طاء
او لاتحاد ولا قرب كما سبق ولا يدغم تاء استفعل فيما بعدها في نحو استطعم
لسكون الطاء تحقيقا ومن شرائط الادغام تحرك الثاني ولا يدغم ايضا
فيما بعدها في نحو استدان اصله استدين لسكون الدال تقديرا ولكن
يجوز حذف تائه اي استفعل للتخفيف في بعض المواضع نحو اسطاع بكسر الهمزة
اصله استطاع يسطيع اصله يستطيع كما مر في قلت من ان احدى الامين
حذفت للتخفيف واذا قلت اسطاع بفتح الهمزة يسطيع بضم الياء وتكون السين
زائدة على غير القياس اذ زيادة السين انما اطردت في استفعل وذكر

ابو البقاء وانهم انما زادوا السين في اطاع يطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة
من التغيير لان اصلهما اطوع يطوع مثل اخرج يخرج هذا على قول سيبويه واما قول الفراء
فالشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع لان اذا اصله عنده استطاع حذفت التاء
فصار اسطاع يسطيع بالفتح واما كان السين زائدا على قول سيبويه لان اصله
اطاع كالهاء في زيادة الهاء في اهراق اذ اصله اراق فزيدت الهاء على خلاف
القياس والله اعلم بالصواب **الباب الثالث في المهموز**
لم يعرفه اكتفاء بما علم من تعريف الصحيح ولان الاسم اللغوي يغني عنه وهو صحيح على
العلات لان الهمزة حرف صحيح لانه لم يجر فيها ما جرى في حروف العلة
في الاطراد اللازم في كثير من الابواب والافعال له صحيح مع ان الهمزة حرف
صحيح لانه يعرف ورود همزة اي همزة المهموز حرف علة في التليين اي في تليينها
شدتها كالمئين واومن وايمانا وهو على ثلثة اضرب مهموز الفاء نحو
اخذ ويسمى القطع ايضا لانقطاع الهمزة عما قبلها لشدتها ومهموز العين
نحو سأل ويسمى النبر ايضا لان النبر في اللغة جعل الكلمة ذات همزة ومهموز
اللام نحو قرأ ويسمى الهمزة ايضا وذلك ظاهر وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في
الاحكام الا في حكم انها تخفف اذا لم تكن مبتدأ بها كما سيجيء ان شاء الله تعالى
بالقلب وجعلها بين بين اي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها
كما تقول سُئل بين الهمزة والياء وهذا هو بين بين المشهور فانهم

لان العبرة لحركة الهمزة نفسها ولهذا تكتب اذا كانت متحركة بما يوافق
حركة نفسها كما يجيء ان شاء الله تعالى وقصره في لا يظن ان المراد منه غير
المشهور وهو جعلها بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سُئِلَ
بين الهمزة والواو وعلم ان همزة بين بين ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين
متحركة بحركة ضعيفة تنحى بها نحو الساكن ولذلك لا تقع الا حيث يجوز
وقوع الساكن فيه فلا تقع في اول الكلمة وانما وجب تخفيف الهمزة لانها
حرف شديد مستثقل لخروجه من اقصى الحلق فجاز فيها التخفيف لنوع من
من الاستحسان وهو لغة قريش واكثر اهل الحجاز والتحقيق لغة تميم
وقيس قياسا لها على ساير الحروف والاصل في التخفيف بين بين لانه تخفيف
مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف
لانه اذهاب بها بغير عوض الا ان المص قدم القلب لكون القلب من بين الاول من
طرق التخفيف اعني القلب يكون ويتحقق اذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركا
ما قبلها وانما تعين القلب في هذه الصورة اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن
جعلها بين بين المشهور لسكونها ولا غير المشهور لانه لا يجوز حيث
لا يجوز المشهور لانه فرعه ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها وقد
تقلب بشيء يوافق حركة ما قبلها بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه
يعني ان كان حركة ما قبلها فتحة تقلب الفا لان الالف يوافق الفتح وان كانت

ضمة تقلب واوا وان كانت كسرة تقلب ياء لانهما توافقانهما لليس حركة
الساكن اي طبيعة لضعفه واستدعاء ما قبلها اي طلب ما قبل الهمزة وهو
حركة ما قبلها الى ما يجانسه ويوافقه اذ لا شك ان كل حركة تستدعي ان يكون
الحرف الذي بعدها الحرف الذي لو اشبعت لتولد منها ذلك الحرف نحو راس
بالالف اصله رأس ولوم بالواو اصله لؤم وبير اصله بئر والثاني من الطرق
اعني بين بين يكون اذا كانت الهمزة متحركة باي حركة كانت وتحرك ما قبلها
باي حركة كانت وانما تعين فيه بين بين اذ لا مجال للقلب لان الهمزة ليست
ساكنة حتى يليق طبعها وتطاوع استدعاء حركة ما قبلها ولا للحذف اذ
اذ لا يبقى من آثارها وعوارضها ما يدل عليها لان ما قبلها متحرك لا يحتمل
حركتها اليه فتعين بين بين ثم ثبت اي جوز تحركها وتحرك ما قبلها ثبتت الهمزة
على تخفيفها بين بين في كل الاحوال لانتفاء الحذف والقلب لقوة حركتها
اي الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول اصل التخفيف فاحوال الهمزة مع
مع احوال ما قبلها تسعة حاصلة من ضرب الثلثة في الثلثة نحو سأل ولوم
ولئم ورؤس وجؤن وسُئل ومستهزئين ومئر ومستهزئون ففي هذه
الاحوال كلها تثبت الهمزة وجعلها بين بين الا اذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسورا
او مضموما فانها لا تثبت بل تجعل واوا ان كان ما قبلها مضموما او تجعل
ياء ان كان ما قبلها مكسورا نحو مير فيما كان ما قبلها مكسورا اصله مئر

وجون فيما كان ما قبلها مضموما اصله جؤن لان الفتح كالسكون في اللين وكما
تقلب الهمزة المفتوحة كما تقلب في حال السكون فان قيل لم لا تقلب الهمزة
في سأل الفا وهمزته اي همزة سأل مفتوحة ضعيفة لينة قلنا فتحة اي فتحة
همزة سأل لحذف المضاف صارت قوية بفتحة ما قبلها لان الشيء يتقوى
بجنسه ونحو لا هناك المرتع في لا هناك تقلب الهمزة الفا مع كونها وكون
ما قبلها مفتوحتين شاذ وهو بعض من بيت صدره راحت بمسلمة البغال
عشية فارعي فزارة لا هناك المرتع وهو للفرزدق يهجو عمر الفزاري
حين ولي على العراق بدل عبد الملك ومسلمة ابن عبد الملك راحت ذهبت والباء
في بمسلمة للتعدية والبغال فاعل راحت عشية اي بعد الظهر ظرف راحت
فارعي امر من الرعي لجماعة المخاطبين فزارة منادى حذف حرف النداء منه
قبلها المرتع فاعل لا هناك وهو دعاء عليهم يريد ان السلطان
قد ترك الملك لكم فاغتنموه لا بورك لكم فيه ولا تتمتعوا به والثالث
من تلك الطرق وهو الحذف ابتداء بل بتليين الهمزة بسلب حركتها فيه
اي فيما اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها اولا اي قبل الحذف
ليكون التخفيف على التدريج بتليين حركتها لمجاورة الساكن في الحلق قبل
ذلك التليين فان الصحة مؤثرة فتنقاد للتليين والتصرف فيها ثم تحذف
الهمزة لالتقاء الساكنين احدهما الهمزة والاخر الساكن الذي قبلها

وأما نعين الحذف ح لأنه لا مجال للقلب لعدم حركة ما قبلها حتى تقلب على وفقها
والأبين بين لأن همزة بين بين قريبة من الساكن فيلزم ح اجتماع الساكنين
فتعين الحذف مع أنه الملح في التخفيف وقريبة من عوارضها ما يدل عليها ثم أعطي
حركتها لما قبلها ابقاء لأثرها وإنما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها لأنه يؤدي
ذلك إلى الاختلال باسقاط حرف مع حركة بحيث من غير حاجة تضطر
إلى ذلك ووجدت في كلام بعض الأدباء التصريح بتقديم حذف الهمزة على
نقل حركتها كما فعله المص وفي كلام بعضهم التصريح بتقديم النقل على الحذف
وفيه تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكره المص إذا كان ما قبلها حرفا مجيئا أو واوا
أو ياء أصليتين في كلمة الهمزة نحو شيء أصله شيء وسوء أصله سوء ولم يورد
مثالهما اكتفاء بمثله لأن الواو والياء إذا سكنا وانفتح ما قبلهما فهما
في حكم الحرف الصحيح أو اكتفاء بجلي وجوبه من حيث أن الواو والياء لما زيدتا
لمعنى فكأنهما أصليتان أو اكتفاء بأبوتوب وابتغي مره فإنه لما خففت
في كلمتين ففي كلمة أولى وإنما الخ فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف خصه بالذكر
ولم يكتف بمثله أو مزيدتين لمعنى أي الالحاق فإن نظرهم لما كان إلى اللفظ
كان المعنى المتعلق باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق وما يتعلق
بمعنى غير اللفظ كالياء في خطيئة فإنها للفاعلية والواو في مقروءة فإنها
للمفعولية والياء في أفيئس فإنها للتصغير فليس معنى معتدا به عندهم والتناول له

لفظ

لفظ المعنى عند الاطلاق ولهذا يقولون انها زائدة ولم يقيدوا بكونها
لمعنى مع انها زائدة لمعنى نحو مسألة أصله مسألة لين الهمزة بسلب حركتها أولا
ثم حذفت ثم أعطي حركتها السين الذي هو حرف صحيح في كلمة الهمزة وملك أصله
ملأك مشتق من الألوكة وهي الرسالة وإنما قال من الألوكة إشارة إلى أن
أصل ملائك مالك فقدمت اللام فصار ملأك فحذفت الهمزة كما في مسلة
وقيل ملك فعال من الملك لمجيء ملائك وملائكة والنساء لما كثر الجمع ولم يكتف
في التمثيل في الحرف الصحيح فيما إذا كان في كلمة الهمزة بحمله على ما بأن تحرك
الهمزة وسكون الحرف الصحيح قد يكونان عارضين كما في ملك والحمر إذا خففت
همزته على طريق تخفيفها فحركت لام التعريف الخ لهم في الألف واللام طريقان
أحدهما أنه يجوز فيه لحمر بسلب حركة الهمزة وحذفها وإعطاء حركتها لما قبلها
الذي هو حرف صحيح في غير كلمة الهمزة وهذا هو القياس لأن الألف أي همزة
الوصل كانت لأجل سكون اللام وقد انعدم سكونه بنقل حركة الهمزة إليه
فانعدم الاحتياج إليها وثانيهما أنه يجوز فيه الحمر بابقاء الهمزة لطرو حركة
اللام فكأن اللام ساكن إذ لا اعتبار بالعارض كما في اجئنم وجيأل أصله جيأل
فزيدت الياء للالحاق بجعفر فصار جيأل فخففت الهمزة على طريقة وحوبة
أصله حوأبة زيدت الواو للالحاق بجعفر فصار حوأبة ثم خففت الهمزة على
طريق تخفيفها وأبو توب أصله أبو أيوب فيما كان الواو والياء في غير

كلمة الهمزة وابتغي مره أصله ابتغي أمره فيما كان الياء والأصلي في غير
كلمة الهمزة فإن ياء الغير كأحد حروف الكلمة لما عرفت ولذا قال ابتغي
كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريق تخفيفها ويجوز نقل الحركة على حرف العلة
في هذه الأشياء أي في الأمثلة الأربعة الأخيرة وهذا هو الظاهر إذ في الواو
والياء الأصليين أو مزيدتين لمعنى وهذا هو الأولى لشموله لمثل النبي والسوء
لعوقتها أي حروف العلة بأن كانت أصلية أو في حكمها وطرو الحركة لأنها
نقلت إليها من الهمزة فهي كالعدم وإذا كان ما قبلها أي الهمزة المتحركة
حرف لين أي حرف علة ساكنا حال كونه مزيدا لغير الالحاق نظرا إلى ذلك
الحرف فإن كان واوا أو ياء حتى يشبه أو ما شابه المدة كياء التصغير فإن ياء
التصغير تشابه المدة لأنها في مقابلة الف التكسير نحو رجال جعلت الهمزة
مثل ما قبلها جوازا فإن كان ياء قلبت ياء وإن كان ما قبلها واوا
قلبت واوا ثم ادغم الأول الذي هو ما قبلها في آخره أي ثاني ذلك
الأول والمتأخر عنه الذي هو مقلوب من حرف الهمزة لاجتماع المتجانسين
وإنما تعين القلب ولم ينقل حركتها إلى ما قبلها كما نقلت فيما كان ما قبلها
حرفا مجيئا أو واوا أو ياء أصليتين أو مزيدتين لمعنى لأن نقل الحركة من
الهمزة إلى هذه الأشياء التي هي الواو والياء المزيدتان المدتان و
أو ما شابه المدة يفضي إلى تحميل الضعيف أي إيجاع المحل الذي هو الحركة

وإن كانت عارضة على الضعيف الذي هو حرف اللين المزيد لغير الالحاق
فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن أيضا بجعلها بين بين لأن همزة بين بين
قريبة من الساكن بل ساكنة كما مر فيلزم التقاء الساكنين لأن ما قبل
الهمزة ساكن فتعين القلب ثم فرع على القاعدة جزئيا بها فقد نحو
خطية أصله خطيئة لأن الياء فيه مدة زائدة ومقروة أصله مقروءة
لأن الواو فيه مدة زائدة وأفيس أصله أفيئس تصغير أفؤس جمع فأس
لأن الياء فيه تشابه المدة وكل ما هو إنشائه قلب فرع ثم حكم القاعدة المذكورة
فهذه تقلب فتدغم فإن قلت يلزم تحميل الضعيف أيضا أي كما في النقل
في الادغام وهو أي ذلك الضعيف في الادغام الياء الثانية والواو
الثانية ولم يذكرها اكتفاء بذكر الياء الذي هو في الثاني وفي النقل
الياء الأولى والواو الأولى قلنا الياء الثانية وكذا الواو الثانية حرف
أي مبدلة من حرف أصلي فلا يكون ضعيفا كياء جيل أي كما لا يكون ياء
جيل ضعيفا بسبب زيادتها لمعنى وكذا واو حوبة هذا إذا كان ما قبل
الهمزة حرفا مجيئا أو واوا أو ياء وإن كان ما قبلها الف جعل الالف
الذي هو الهمزة بين بين المشهور إذ لا مجال لغير المشهور بسبب
سكون ما قبل الهمزة وإنما تعين بين بين في هذه الصورة لأن الألف
لا يقبل الحركة حتى تحذف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها ولا تقبل الاد

غام

ايضاً حتى قلب الفاً وبدغم الالف في الالف فيقرأ بين بين نحو سائل في الهمزة
الاصلية وقائل في المبدلة هذا اذا كانت الهمزة واحدة في كلمة واذا اجتمع
الهمزتان في كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية ساكنة قلب الثانية
الفا على سبيل الوجوب لمجانسة نحو آخر للتفضيل اصله أأخر كافعل ونحو آدم
للصفة المشبهة اصله أأدم كاسمر فالزايدة هي الاولى بدليل التصغير
وعدم الانصراف ثم استثنى من الحكم السابق الذي هو قلب الهمزة الثانية الفا
وجوبا بجنس الاول لفظا ايمة بقوله الا ايمة فان اصلها أأممة نحو امام
كآنية جمع اناء اجتمع الاعلال والادغام فقدم الاعلال بان جعلت همزتها
الثانية الفا على مقتضى القياس فصار آيمة كما جعل في آخر وبعد ما تم
امر الاعلال قصد الى الادغام فحذف حركة الميم الاولى لعدم المحل لنقلها
اذ الالف لا تقبلها فادغمت في الثانية فاجتمع ساكنان الالف والميم المدغمة
ولم يحذف الالف للالتباس بامة بضم الهمزة وتشديد الميم وامة بكسرها والتخفيف
ثم جعلت الالف ياء متحركة بحركة من جنسها دفعا لاجتماع الساكنين ولم يجعل
واوا لثقلها فصار ايمة بالياء وبعضهم قد قدم الادغام فنقلوا حركة الميم
الاولى الى الهمزة ثم قلبوا الهمزة حرفا موافقا لحركتها هي الياء تخفيفا
ولم يجعلوها بين بين اما للعروض حركتها واما لان ذلك ملاحظ للهمزة فيلزم
حينئذ الجمع بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين الان ما ذكره

المص اقرب الى القياس وعند الكوفيين لا تقلب همزتها بالالف فيه لئلا يلزم
اجتماع الساكنين بعد الادغام ولا يحتاج الى قلبها ياء فقال وقرئ
عندهم ائمة الكوفيين بالهمزتين المحققتين والادغام فان قيل اجتماع
الساكنين في حده جائز فلم لا يجوز في آممة بعد القلب والادغام عند
البصريين حتى احتاجوا الى قلب الالف ياء قلنا الالف في آممة ليست بمدة
لان المدة هي الالف الغير المقلوبة من شيء والمقلوبة من واو وياء
والالف في آممة ليست كذلك فكيف يكون اجتماع الساكنين في حده الاستفهام
الانكاري اي لا يوجد اجتماع الساكنين واذا كانت اولى الهمزتين المجتمعتين
في كلمة مكسورة تقلب الثانية الساكنة ياء لتناسب حركة ما قبلها نحو ايسر اصله
ائسر من الاسر واذا كانت اوليهما مضمومة تقلب الثانية الساكنة واوا
للمناسبة نحو اوثر اصله اؤثر من الاثر وهو الاختيار واما كل وخذ ومر
فشاذ لان اصلهما اءكل اءخذ اءمر والقياس المذكور يقتضي ان تقلب الهمزة
الثانية واوا ويقال اوكل اوخذ اومر الا انهم حذفوا الهمزة الاصلية منها
لكثرة الاستعمال تخفيفا على خلاف القياس واستغنوا عن همزة الوصل لعدم
الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن ثم الحذف في الاوليين واجب
بخلاف الثالث لعدم بلوغه مبلغ الاوليين في كثرة الاستعمال قال الله
تعالى وأمر اهلك الا انها تطرح في سكت واحد نظرا الى اتحاد ما فيه

في الحذف الغير القياسي عند حذف الهمزة من مر وهذا اي تخفيف الهمزة الثانية
الساكنة من الهمزتين المجتمعتين بقلبها بجنس حركة الاولى منهما اذا كانتا اي
اي الهمزتان في كلمة واحدة كما ذكر من الامثلة واذا كانتا في كلمتين فالاقسام
اثنى عشر اذ لا ابي للسكون الثانية لوقوعها في اول الكلمة والاقسام
العقلية ستة عشر الاربع من اثني عشر يكون اذا كانت الثانية مفتوحة
وقبلها اربع احوال وذلك يتحقق بذكر لفظ احد بعد جاء ويرد ومن
تلقاء ولم يرداه والاربع الاخرى منها يكون اذا كانت مكسورة وقبلها
الاربع ويتحقق ذلك بذكر لفظ ابل بعد الالفاظ الاربع المذكورة والاربع
الاخرى منها يكون اذا كانت مضمومة وقبلها الاربع ويتحقق ذلك بذكر
اولئك بعد تلك الالفاظ الاربع والتفصيل في التخفيف انه تخفف الثانية عند
الخليل لان الثقل انما حصل عند الثانية وعند ابي عمرو تخفف الاولى لان
الاستثقال انما حصل من اجتماعهما فعلى ايتهما وقع التخفيف جاز لكن
قد رأينا انهم ابدلوا من اول المثلين حرف اللين في نحو دينار وديوان اصلهما
دنّار ودوّان وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين ويجوز تخفيفهما لان كون
اجتماعهما عارضا صوّن امر الثقل نحو فقد جاء اشراطها تخفف الثانية بجعلها
بين بين وعند اهل الحجاز تخفف كلاهما ذكر كلا باعتبار اللفظ لان الثقل
لزم من اجتماعهما وتخصيص احديهما بالتخفيف تحكم وفي تخفيفهما جميعا وجهان

احدهما ان تخفف الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف
الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها للاجتماع في كلمة ففي نحو جاء احد
تجعل الاولى بين بين والثانية تقلب واوا لان الهمزتين اذا اجتمعتا في كلمة
ولم تكسر الثانية او ما قبلها قلبت واوا نحو اوادم اصله اءادم في جمع
آدم واويدم تصغير آدم اصله اءيدم والثاني ان تخففا معا على ما يقتضيه
تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت ففي مثل جاء احد تجعلان بين بين
لان الهمزة المنفردة اذا كان ما قبلها الفا نحو سائل او كان ما قبلها
مفتوحا نحو سأل تجعل بين بين وان لم يكونا متفقين في الحركة خففتا
ايضاً على ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت ففي نحو جاء
ادريس تجعلان بين بين ففي يرد احد تجعل الاولى بين بين وتقلب
الثانية واوا ويجوز وعلى هذا القياس وعند بعض العرب تقحم بينهما الف
للفصل حرصا منهم على اثبات الهمزتين وتحرزا من اجتماعهما ولا يجوز
اثبات تلك الالف في الخط كراهة اجتماع الفات ثلث ولا يجوز اقحام
الالف بينهما اذا كانت الاولى آخر كلمة نحو جاء احد بل انما يجوز اذا
كانت الاولى همزة استفهام نحو قول ذي الرمة • فيا ظبية الوعساء بين
جلاجل • وبين النقا آانت ام ام سالم • اصله اانت الوعساء الارض
اللينة وجلاجل اسم موضع وكذا النقا ونحو قول الآخر • حزق اذا ما القوم

ابدوا فكاهة • تنكر اياه يعنون ام فردا • الحرق الغليظ القصير الذي يجلب
الخطو ابدوا ظهر واو الفكاهة المزاح يعني هو قصير غليظ يشبه القرد فجيب لو كان جم
القوم يذكر القرد ليظن ان القوم يعنون به فتم منهم من يحقق ههنا في كلم
الالف ومنهم من يخفف ولا يخفف الهمزة في اول الكلمة اذ لم يتصل بها كلمة
اخرى وذلك لان المبتدأ بها لو خففت لجعلت بين بين اذ هو الاصل فيه لكن
ولكن همزة بين بين قريبة من الساكن فيمتنع الابتداء بها واذا امتنع ما هو
الاصل حمل الباقي عليه وايضا ليس قلبها حرفا في تصور الحذف والقلب
بشيء مع ان الهمزة المبتدأ بها لا يكون مستثقلا لقوة المتكلم والابتداء
وحذف همزة قبل للاستثقال للتخفيف وتخفيفها بالحذف في ناس اصله اناس
مع الانسان اذ لم يثبت فعال في ابنية الجموع اذ اصل اناس بالهمزة في الاول
لشهادة انسان وانس واناسي وانسي شاذ في القياس المذكور
وكذا اي كناس في تخفيف الهمزة في الاولى على غير القياس اله مخفرا
كما اختاره القاضي فحذفت الهمزة منه حذفا غير قياسي فصار لاه ثم ادخل
الالف واللام عوضا عن الهمزة المحذوفة ولذلك قيل في ندائه يا الله
وانما اختص القطع بالنداء اذ هناك يتمحض الحرف للتعويض ولا يلاحظ
معها شائبة تعريف اصلا حذرا من اجتماع اداتي للتعريف والتعاقي
غير النداء فيجري الحرف على اصله ثم ادغم فصار الله وقيل اصله الاله

معرفا كما اختاره صاحب الكشاف وابو البقاء حذفت الهمزة الثانية وعوض
عنها اللازم حرف التعريف فنقل حركة الهمزة بعد حذف الهمزة الى اللام
الاولى فصار الالاه ثم ادغم فصار الله وهذا اصرح في ان الحذف على
قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذ
الحذف الغير القياسي ان يحذف الهمزة مع حركتها ولم تنقل الى شيء
فيكون ذكر هذا القول هنا على سبيل الاستطراد اذ الكلام هنا في
الهمزة المبتدأ بها من غير ان يتصل بها كلمة اخرى وبعد ذلك فالحذف
على غير القياس وليس الامر كذلك على هذا القول فلزوم الحذف ولزوم
التعويض بحرف التعريف ووجوب الادغام ونقل الحركة فيه كلمتين
في حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم ولا نظير ونقل الحركة الى ما بعدها
وذلك يوجب اجتماع المثلين متحركين وتسكين المنقول اليه للوجب
يكون النقل على الاصل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك
بمعزل عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت كل ذلك من خواص
هذا الاسم يمتاز بها عن نظايره امتياز مسماه عن ساير الموجودات
بما لا يوجد الا فيه كما ان التفخيم من خواصه ولما ظهر عبارة صاحب الكشاف
يدل على ان الحذف ابتدائي من غير قياس حيث اكتفى على قوله فحذفت
الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح به ابو علي حيث قال همزة اله

حذفت من غير حذف من غير القياس نظرا الى وجوب الادغام والتعويض
فان المحذوف قياسا في حكم الثابت وما كان في حكم الثابت يمنع للادغام
لعدم اجتماع المثلين ويمنع التعويض ايضا للزوم اجتماع العوض
والمعوض عنه والحاصل انه ان كان حذف الهمزة على القياس يكون
لزوم الحذف والتعويض ووجوب الادغام على خلاف القياس
وان كان الاول على غير القياس يكون الثاني على القياس فهذا الاسم
لا يخلو عن خلاف القياس ففيه توفيق بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى
خارجا عن دائرة العقل وطرق القياس كما حذف الهمزة في يرى تنبيه
الجلالة يرى انما هو في لزوم حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها لا
في الادغام وفصل هذا التنبيه ربط لحيث يرى بما تقدم اصله يرأى فحذفت
الياء القائم كما دنعه ما قبلها ثم التقى الهمزة بسبب حركتها فاجتمع
ثلث سواكن الراء والهمزة والالف فحذفت الهمزة واعطى حركتها للراء
فصار يرى وهذا التخفيف اي تخفيف الهمزة بالحذف واجب في يرى الا
في ضرورة الشعر كقوله الم تر ما لاقيت والدهر اعصر ومن يتمل العيش
يرأى ويسمع يقول اخبرني ما رايت من العجايب والنوايب في الدهر الطويل
فان من يتمتع بطول العمر ويعيش زمانا كثيرا يرى ويسمع اشياء عجيبة
ولا يجوز هذا التخفيف في رأى لعدم سكون ما قبل الهمزة الا في ضرورة الشعر

كقوله ماح ... رايت اوسمعت براع رد في الضرع ما قرى في الحلاب
قرى يقري والتشديد الحلاب المحلب يقول الغائبة لما تدارك دوة الحوايه
من الفعل والاسم تمام في همزة متحركة ما قبلها ساكن لكثرة الاستعمال مع
اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل في يرى دون اخواتها ومع
نحوها اي ومن اجل ان وجوب حذف الهمزة في يرى لاجتماع الشرائط المذكورة
لا يجب ان يقال ينأ بحذف الهمزة في ينأى لفقدان الشرط الاول وان
يقال يسل في يسأل لفقدان الشرط الثاني وان يقال مرى في مرأى
لفقدان الشرط الثالث وتقول في الحاق الضماير بالماضي رأى رأيا رأوا
الى آخره رأت رأتا رأين آه واعلال الياء سيجيء في باب الناقص ان شاء
الله تعالى واما ذكر قلب ياء يرأي الفا هنا فلذكره في التنبيه على صورة
لفظ يرى المستقبل عند الحاق الضماير يرى يريان يرون ترى تريان
يرون ترى تريان ترون ترين تريان ترين ارى نرى وما كان
في صيغ المستقبل لحيث متعلق بالهمزة او ذما على التمام بخلاف الماضي
وحكم يرون في تخفيف الهمزة وقلب الياء الفا كحكم يرى ولكن حذف الالف
التي في يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع لان اصله يرأيون قلبت الياء
الفا كما في يرى فالتقى ساكنان الالف المقلوبة من الياء وواو الجمع فحذفت
الالف المقلوبة فصار يرأون ثم خففت الهمزة لالتقاء الساكنين وعدم

امكان حذف احدهما للالتباس بالمفرد مع ان الحركة على الياء لطرو الحركة
فهي كالمعدومة فلم تنقل عليه واختير الفتح لان الالف لابد ان يكون ما قبلها مفتوحا
ولا تقلب الياء الفا بعد ما تحركت مع انها متحركة وما قبلها مفتوح لانه يلزم
الوقوع في المحذور الذي فرّوا منه اعني التقاء الساكنين لانه اذا قلبت
الياء الفا يجتمع ساكنان الف التثنية والالف المقلوبة من الياء ثم يحذف الالف
المقلوبة لدفع اجتماع الساكنين فيلتبس ترميان بالواحد في اللفظ بحذف
النون في مثل لن يرميا اي عند دخول الناصب قوله يرميا بدل من بالواحد
اي فيلتبس يرمي لان نون التثنية تسقط بالناصب فتقول في يرميان عند
دخول لن لن يرميا فلو قلبت الياء الفا وحذف الالف لالتقاء الساكنين
وقيل لن يرمي لم يعلم انه مثنى حذف نونه بالناصب او واحد من غير سقوط
حرف وانما قيدنا الالتباس بكونه في اللفظ اذ لا التباس في الخط لان الف
التثنية تكتب بالالف بخلاف الف المفرد المقلوب من الياء فانه تكتب بالياء
واصل ترين للواحدة المخاطبة ترأيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما
حذفت في يرى فصار ترييين ثم جعلت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار ترايين ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين ويمكن ان تقول
حذف كسرة الياء ثم الياء لاجتماع الساكنين لكن ما ذكره المص اولى لانه
ترجيح في التخفيف وسوى بينه اي بين ترين للواحدة المخاطبة في اللفظ جمع

اكتفاء بالفرق التقديري فوزن الواحدة تفين لحذف العين واللام
ووزن الجمع تفعلن لحذف العين فقط كما اكتفي في ترمين بالفرق التقديري
بين الواحدة المخاطبة وبين جمعها وسيجيء ان شاء الله تعالى في باب
الناقص ان ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة الاناث وسنذكر الفرق
التقديري بينهما هناك ان شاء الله تعالى واذا دخلت النون الثقيلة على
ترين في حال دخول حرف الشرط عليه كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر
احدا حذفت النون التي للاعراب علامة للجزم وكسرت ياء التانيث يعني انه
لما الحق الثقيلة بآخر ترين بعد دخول حرف الشرط عليه اجماعا ولسقوط النون
بها وصار اما ترين اجتمع ساكنان احدهما ياء الضمير والثاني اولى نوني
الثقيلة تحركت ياء الضمير دفعا لاجتماع الساكنين اذ لم يمكن حذف
احدهما اما ياء الضمير فلعدم ما يدل عليه واما النون المدغمة فلانه يلزم
من حذفها ابطال الغرض وخص الكسر حتى يطرد بجميع نونات التاكيد
فان نونات التاكيد يكون ما قبلهن مكسورا في الواحدة الحاضرة لاجل
ياء الضمير فانبني على الكسر بعد حذف الياء لدلالته عليها نحو اضربن وفيما لم
يحذف الياء كسر الياء ايضا طردا للباب لان الياء تحذف ما قبل نون التاكيد
نحو اما ترين كما كسرت ياء التانيث في اخشين اصله اخشي فلما الحق نون التاكيد
واجتمع ساكنان كسر الياء ليطرد ويجيء تمامه في باب اللفيف الامر للحاضر من ترى

رَيا رَوا رِي رَيا رَين ولا تجعل الياء الفا في ريا وان يلتبس اذا جعلت
الفا وحذفت لاجتماع الساكنين بتعال يريان ويجوز اي يجب فان الجواز
يستعمل فيما يعم الوجوب في ره اي الوقوف عند الوقف نحو ره اصله ارأي
فحذف همزته اي العين كما حذفت في يرى ثم حذفت الياء لاجل السكون
اي لعلامة الوقف ثم استغني عن همزة الوصل ثم الحق هاء السكت
لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان اسكن الراء للوقف او الوقف على المتحرك
ان لم يسكن فصار ره وتقول في ره واخواته بالنون الثقيلة رين ريان
رون رن ريان رينان فتجيء بالياء في رين اي اعيدت اللام المحذوفة
لانعدام السكون الوقفي بسبب اتصال نون التاكيد اذ السكون الوقفي
انما يكون حيث يكون السكون الجزمي ولا جزم في وسط الكلمة لا آخر
في الوسط فلا وقف فيه ايضا فان نون التاكيد لما الحق بالفعل صار
كجزء منه وبمنزلة الداخل فامتزجا فصار كانهما كلمة واحدة فالياء ما
حذف لاجل السكون او نقول الياء في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح
فاذا الحق نون التاكيد بآخر الصحيح جيء بالحركة دفعا لالتقاء الساكنين
فينعدم السكون فلا يكون الآخر محلا للسكون فكذا اذا الحقت بآخر الناقص
جيء بما هو بمنزلة الحركة اعني اللام لانعدام السكون وكون الآخر محلا لما
اعيدت الياء في ارمين لذلك ولم تحذف واو الجمع في رن لعدم ضمة ما قبلها

ولو

ولو حذفت لم يبق هو وليس له ما يدل عليه ايضا وذلك لا يجوز ولا
يعاد اللام فيه لان حذفه كان لالتقاء الساكنين اذ اصله رووا فاسكنت
الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقي روا فلما الحق به النون التقى ساكنان
ولا مجال لحذف شيء منهما لما ذكر في اما ترين فحركت الواو وحركته ضمة
وحركته عارضة فلو اعيدت اللام وقيل ريون اجتمع ساكنان حقيقة فيلزم
الوقوع فيما فر منه وكذا رن بخلاف اغزن فان واو الجمع حذف فيه
لان ضمة الزاء تدل على الواو المحذوفة ولم يعد اللام هنا ايضا ولو اعيدت
وقيل اغزون نحو انصرن لزم اسكان الواو لثقل الضمة عليه فيجتمع ساكنان
وهو ممكن كان على حده الا ان الكلمة ثقلت والسقطان بسبب نون التاكيد
فيلزم حذفه فيكون الاعادة كلا اعادة وكذا اغزن وكذلك ارمن و
ارمن وتقول في ره واخواته بالنون الخفيفة رين رون رين واحكامها
كاحكام الثقيلة الفاعل من يرى راء الخ على وزن فاع اصله رائي اعل
كاعلال رام ولا تحذف همزته اي همزة راء لما اي للوجه الذي يجيء
في اسم المفعول منه وقيل لا تحذف همزته لان ما قبلها الف والالف لا تقبل
الحركة وطريق تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها بالحذف ان تنقل
حركتها الى ما قبلها كما مر ولكن يجوز لك ان تجعل همزته بين بين المشهور
كما جعلتها بين بين في سائل وقائل كما مر وقس على هذا اي على راء ونحوه

المهموز فبابه الافعال من التصريف تكون ما استعمل من الرؤية في هذا الباب
لكثرة الاستعمال ماضيا كان نحو اري اصله ارأي او مضارعا نحو يري
اصله يرأي او امرا نحو ار اصله ارأ او فاعلا او مفعولا نحو مرو مري اصلهما
مرأي ومرأي او مصدرا نحو اراءة اصلها ارآي على وزن افعالا قلبت
الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة فصار اراءة لان الواو والياء
اذا وقعتا طرفا بعد الف زايدة تقلب الفا اما لعدم اعتدادهم بالالف فهذا
حرف العلة كانه ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم
الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وانها جوهرها فقلبوا حرف العلة الفا كما
يقلبونها بعد الفتحة فالتقى الفان فلم يمكن حذف احدهما او تحريك الاولى
لئلا يعود الممدود مقصورا فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فصارت همزة
واما اذا لم يكونا بعد الف زايدة بان كانت الالف منقلبة من حرف اصلي
فلا يعلان لئلا يتوالي في الكلمة اعلالان اعلال العين واعلال اللام
وذلك يجوز نحو ثاي وناي من رويت وثويت الان جعلهما اعلتا
وسلمت لاماهما وكان الاصل ان تعل اللام ويصح العين لكنهما الحقا
في الشذوذ بالراوية والغاية ثم نقلت حركة الهمزة التي هي العين الى
الراء في اراءة وحذفت كما في الفعل فصار ارادة ثم عوضت تاء التانيث
عن الهمزة المحذوفة كما عوضت عن الواو في اقامة فصار اراءة ويجوز

اراه

اراء بلا تعويض لان ما حذف منه كان مجزوما من فعله فلم يحتج الي لزوم التعويض
بخلاف الاقامة ونحو ارائه بالياء ايضا نظرا الي انها لم تقع طرفا بسبب التاء على
اعتبار تقديم حذف العين والتعويض عنه على قلب الياء او بسبب ان التاء لزمة
كسقايتان تاء التانيث يعتد بها ح بخلاف ما اذا كانت عارضة حيث
لا يعتد بها نحو شاوة فانه يقال للمذكر شاء ومن قلب نظرا الي ان التاء
كلمة اخرى فكان الياء متطرفة المفعول من يري مري الي اخره
اي مريا فمرئيون الخ اصله مرءوي فاعل كما اي كاعلال الري وقع
في مهدي كما مر في المضمرات ولا يجب حذف همزته لان وجوب حذف
الهمزة في فعله اعني يري غير قياسي كما مر حيث قال وهذا التخفيف
واجب في يري لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال غير موجبة للحذف
بل انما يصار اليها اذا لم يوجد قياس يوجب الحذف واذا ثبت الحكم في
محل على خلاف القياس لا يتعداه كما تقرر في موضعه فلا يتبع الفعل النوع
وغيره من الفاعل والامر وغيرهما وانما حذفت الهمزة وجوبا في نحو مري
بمعني في غير الفعل اصله مرئي اسم مفعول من باب الافعال مع ان وجوب
الحذف في فعله غير قياس بل لكثرة الاستعمال لكثرة مستعمله اي نحو مري
بخلاف نحو مرئي فان مستعمله قليل وهو المضارع فقط وهو اي ذلك
المستتبع الكثير اري يري واخواتها اي الامر والنهي والموقع من

من الثلاثي مرئي والالة مراي او احذف الهمزة في هذه الاشياء
اي المفعول والموضع والالة دون الفاعل لوضع الثاني نحو الحذف
بالقياس الي نظايرها من المضارع والامر والنهي الالة اي حذف
الهمزة في هذه الاشياء المذكورة غير مستعمل اي غير واقع في كلامهم
المجهول ري على الاصل بري على الحذف اصله برئي الي اخر محامر
المهموز الفاء يجيء من خمسة ابواب منها باب نصر نحو اخذ ياخذ ومن باب
ضرب نحو لوب يلوب من المادوبة يعني الضيافة لا من الادب فانه من
باب حسن ومن باب فتح نحو اهب ياهب ومن باب علم نحو ارج يارج و
ومن باب حسن نحو اسل ياسل ولا يجيء من فعل يفعل بكسر العين فيهما
والمهموز العين يجيء من ثلثة ابواب من باب فتح نحو راي يراي ومن
باب علم نحو يئس ييئس ومن باب حسن نحو لؤم يلؤم ولا يجيء من غيرها
والمهموز اللام يجيء من اربعة ابواب من باب ضرب نحو هناه يهنيه
ومن باب فتح نحو سباه يسباه ومن باب علم نحو صدي يصدا ومن
باب حسن نحو جرؤ يجرؤ ولا يجيء من غيرها وتقديم مثال باب فتح على مثال
باب علم في الواضح الثلثة انما هو لتقدم مجيء ماضيه واما تقديم مثال باب
نصر على مثال باب ضرب فلكثرة استعمال مهموز الفاء من باب نصر
بالنسبة الي استعماله من باب ضرب ولكثرة استعمال خصوص المثال

ابعض

بعض نحو ولا يجيء في اللفيف الا مهموز الفاء نحو اتي يا بني كل
ذلك بالاستقراء والتسامح ولا يقع الهمزة في موضع حرف العلة والغرض
من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع توهم ان المهموز قسم من اقسام السبعة
فلا يجتمع مع قسم اخر منها لئلا يلزم تداخل الاقسام والاقرب الحكم وما
يتفرع عليه ضروري لا حاجة الي تعليم ومن ثمة اي ومن اجل عدم وقوع
الهمزة موضع حرف العلة لا يجيء في المثال الا مهموز العين واللام نحو
وامو من باب ضرب ووجاء من باب فتح وسمي بينهما فيقال المثال
المهموز العين والمثال المهموز اللام ولا يجيء في الاجوف الا مهموز
الفاء واللام نحو ان من باب نصر وجاء ويقال الاجوف المهموز الفاء ولا
المهموز اللام ولا يجيء في الناقص الا مهموز الفاء والعين نحو اتي وراي
ولا يجيء في اللفيف المفروق الا مهموز العين نحو واي من باب ضرب
ولا يجيء في المقرون الا مهموز الفاء نحو اوي من باب ضرب وتكتب
الهمزة في الاول اي حال كونها في اول الكلمة على صورة الالف في كل
الاحوال اي سواء كانت مفتوحة نحو اخ او مضمومة نحو ام او مكسورة
نحو ابل وسواء كانت اصلية نحو ابل او منقلبة نحو احد اصله وحد
وسواء كانت همزة قطع نحو اكرم او همزة وصل نحو اضرب وانما كتبت الهمزة
فان الالف تشارك الهمزة في المخرج وهي اخف حروف الحلق فابدلوا الهمزة

جوف

الفا في الخط للتخفيف لان التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة
ايضا فهذه الهمزة وان لم يمكن تخفيفها لفظا لما مر من ان الهمزة لا تخفف
في الاول لكن امكن تخفيفها خطا فخففوها لان ما لا يدرك كله لا يترك
كله وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات وان كان على الالف
فلا يرد ان الالف لا يقبل الحركة فكيف تكتب الهمزة على صورتها في الاول ثم
التي هو محل الحركات وتكتب الهمزة في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق
حركة ما قبلها نحو راس ولؤم وذئب للمشاكلة اي لتوافق صورة الهمزة
حركة ما قبلها ولتوافق طريق تخفيفها واذا كانت الهمزة المتوسطة متحركة
سواء كان ما قبلها ساكنا او متحركا تكتب على وفق حركة نفسها نحو
نحو يسئل ويلؤم ويئس ونحو سأل ولؤم وسئم فانما لم يرد امثلة المتحركة
الساكن ما قبلها لبيان الاختلاف فيها فمنهم من يحذفها ان كان تخفيفها
بالنقل نحو يسل ويلوم ويسم او بالادغام كسال ومنهم من يحذف
المفتوحة بعد الساكن فقط نحو يسل والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف نحو
تساءل ومنهم من يحذفها في الجمع واشار بالمثال الى ان هذا الحكم اذا
كان حركة ما قبلها فتحة يعلم منه ان كتابة نحو جؤن وئبر على طريق تخفيفها
انه ذا الاصل ان يكون الكتابة على طرز اللفظ ولو قال على طريق تخفيف
الهمزة بدل قوله على وفق حركة نفسها كما قال [illegible] لشمل نحو [illegible]

الا انه عدل عنه الى ما في الكتاب ليشمل الساكن ما قبلها وعلم نحو مرءة [illegible]
قد علم بطريق آخر كما ذكرنا على انهما كانا مستثنيين في تخفيف الهمزة من حكم
اخواتهما واما اذا كانت الهمزة متحركة حال كونها في آخر الكلمة تكتب
على وفق حركة ما قبلها اذا كان ما قبلها متحركا لا على وفق حركة نفسها
لان الحركة الطرفية عارضة والعارض كالمعدوم فصار كانها لا حركة
لها نحو قرأ وقرؤ وفتئ ويعلم من هذا ان الهمزة المتطرفة اذا كانت
ساكنة ومتحركا ما قبلها نحو لم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ فالاولى ان تكتب
على وفق حركة ما قبلها واذا كان ما قبلها اي ما قبل الهمزة المتطرفة
ساكنا لا تكتب تلك الهمزة على صورة شيء لا على حركة نفسها لطرفها
ولا على حركة ما قبلها لفرض عدم حركة ما قبلها نحو خبء ودفء وبرء
بل يحذف من الخط فان شكل الهمزة وصورتها الخطية هو شكل احد
حروف اللين واما المكتوب في خبء ودفء وبرء فانما هو علامة للهمزة
وامارة لها ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فتلفظ واما كتابة نحو البطؤ
والوطئ والجزئ بالواو والياء فليس على قانون علم الخط بل من جهل
الكاتب بصورة الخط والله اعلم **الباب الرابع في المعتل** قدم
ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة ابحاثه والسهولة ولان الواحد
قبل المتعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل العين لتقدم الفاء على العين

ويقال له معتل الفاء باضافة المعتل الى الفاء اضافة لفظية نحو الحسن الوجه
اي الذي اعتل فاؤه معتل بدون الاضافة الى الفاء لان حرف
العلة لما كانت في اوله كان كانه هو المعتل لظهور كونه معتلا من اول
الامر ولانه لا يجب الاطراد في التسمية ويقال له المثال ايضا لان ماضيه مثل
الصحيح في الصحة وعدم الاعلال خطوته تبع للصحة فلا تتوهم كون المراد
منه كون حروفه حروفا صحيحة ليس فيها حرف علة ويلزمه كونه مثله في
الحركات كوعد ووعد فقيل انما سمي مثالا لان امره يماثل امر
الاجوف في الوزن نحو عد من تعد وزن من تزن فزن وعد يماثلان
في الوزن وهو اي المثال يجيء من خمسة ابواب باب ضرب وعلم وفتح
وحسب وشرف نحو وعد يعد ووجل يوجل ووهب يهب وورث يرث ووجه يوجه وومق
يمق ولا يجيء المثال من فعل يفعل اي من باب نصر بالاستقراء الا و
وجد يجد كما في لغة بني عامر وفي لغة غيرهم من باب ضرب فحذف الواو في نحو
اصله يوجد قياس بعضهم لثقل الواو مع ضمة ما بعدها وقيل هو اي يجد
بالضم لغة ضعيفة [illegible] من القياس والاستعمال الفصيح فلا يتبع لبعد
في الحذف يعني ان الحذف في يجد على طريق الاتباع لا على طريق القياس و
وحكم الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة كحكم الصحيح في الصحة وعدم
الاعلال سواء كانتا مفتوحتين او مضمومتين نحو وعد ووعد [illegible]

وهو ثقيل الاذن وهو متعد لا من الوقر بمعنى القعود في البيت ولا من
الوقار وهو الرزانة لانهما لازمان وقوله قد يدل على انه متعد وينع
وينع ولم يرد من الياء الا هذا الا واحدا منها على فعلة ونظائرها نحو
ومق ووبق ووبر ووبر فلا تعلان في اول الكلمة لقوة المتكلم في
الابتداء فان الاعلال انما هو للتخفيف وتسهيل التكلم على المتكلم وعند
الابتداء يقوى المتكلم على التكلم اذا لم يعرض له فتور ومشي في التكلم بعد
فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل او فقيل انما لا يعلان في الاول اذ الاعلال
مصدر المجهول اي كون الحرف معلا قد يكون بالسكون او بالقلب اي
بانقلابه الى حرف العلة او بالحذف اي بكونه محذوفا فلا تنهما لا يمكن
اما السكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء بالساكن وكذلك اي كما لا يمكن
اي كما السكون القلب متعذر لان المقلوب به غالبا احد [illegible] جنس حروف
الابدال يكون بحرف العلة يعني الالف والياء زائدة في المنصوب للتاكيد والاهتمام
يقتضي [illegible] حرف العلة اي الالف لا يكون الا ساكنة فيلزم الابتداء بالساكن
واما انه لا يمكن الحذف فلنقصانه اي فلزوم نقصانه من القدر الصالح
في الثلاثي ولا تابع الثلاثي في الزائد منه وان لم يلزم ذلك النقصان فيها الحرف
مضاف الى المفعول ولا يعوض اي لا يقع التعويض بالتاء في الاول ولا
في الآخر مع انه لو عوض فيه لا يلزم ذلك النقصان فيه لا يلتبس المصدر بالمستقبل

بالتعويض في الاول نحو تره والمصدر بالتعويض في الآخر نحو عدة وفي نوع الحروف
وان اندفع الالتباس بالحركات ومن ثمه اي ومن اجل ان عوم التعويض عنها
بالتاء في الاول لئلا يلتبس بالمستقبل لا يجوز ادخال التاء في الاول عوضا
عن الواو المحذوفة في العدة بل ادخلت في الآخر لان اصل عدة وعد بكسر
الواو فنقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليه مع اعتلال فعلها وحذف الواو
ثم زيدت التاء عوضا عنها وقيل اصلها وعدة حذف الواو لثقل ما ذكر ولزم تاء
التانيث كالعوض من المحذوف فانزال اصل العوض للحذف ولزم الحذف
من نحو الوعد لعدم الكسرة ولا من نحو الوصال لعدم اعتلال فعل نحو واصل
للالتباس اي لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل ويجوز ادخال التاء في الاول
عطف على قوله لا يجوز في التكلان مصدر من التوكل وهو تعويض لا عن
الى الغير على التكلان لعدم الالتباس بالمستقبل ولان للمستقبل لا يجيء على وزن
التكلان وعند سيبويه يجوز حذف التاء التي هي عوض من الواو في العدة
مطلقا كما في قول الشاعر • واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا • لحذف
التاء من عدا الامر اذ اصله عدة الامر يقول • انتم الذين اخلفوا ما وعدوا •
لان التعويض من الامور الجائزة لا من الامور الواجبة فلا يلزم
من حذف العوض محذور وعند الفراء لا يجوز الحذف اي حذف التاء في حال
من الاحوال لانها عوض من المحذوف وهو الواو في العدة فلو حذف للعوض

ايضا

ايضا لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف الا في حال الاضافة فانه
يجوز فيها لان الاضافة تقوم بسبب استلزامها للفا والارغام مقام التاء
فيجوز حذفها وحاصل هذا الاستثناء جواب عن السؤال لسيبويه بقول
الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء في الشعر انما هو
حال الاضافة ودعواك مطلق فلم تثبت به فلم يتم التقريب وكذلك اي مثل
حكم العدة حكم الاقامة اصلها اقوام نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت
الفا وحذفت احدى الالفين على اختلاف المذهبين لالتقاء الساكنين
وعوضت عنها تاء في الاخر كما في العدة وكذلك حكم الافاضة والاستعانة
ونحوهما كالاجابة والاستجابة ومن ثمه اي ومن اجل ان حكمها حكم العدة
حذفت التاء في قوله تعالى واقام الصلوة اصله اقامة الصلوة للاضافة
كما حذفت في عدا الامر وتقول في الحاق الضماير وعد وعدا وعدوا الخ
ويجوز اي يجب في وعدت ادغام الدال في التاء لقرب مخرجهما فكانهما
من جنس واحد فيستثقل فيجب الادغام المستقبل يعد الى آخره اصله يوعد يقلب
الحروف ما بينه بحرف مضارعه والفاء في الماضي واو فوجب ان يحذف
الواو في المضارع بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد فحذف
الواو لانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية اي الياء الى الضمة التقديرية
اي الواو ومن الضمة التقديرية الى الكسرة التحقيقية التي هي كسرة العين ومثل

ومثل هذا الخروج ثقيل وليس كذلك يوعد لسهولة النطق بالانضمام
ما قبلها فلذلك ثبت في احديهما وسقطت في الآخر وهذا الثقل وان لزم
من اجتماع هذه الامور الآتية لما لم يمكن حذف غير الواو تعين الواو للحذف
وان لزم منه ايضا توالي الكسرات الآتية اهون من فساد الآخر ومن
ثمه اي ومن اجل ثقل هذا الخروج لا يجيء لفظ على وزن فعل بكسر الفاء
وضم العين اذ فيه الخروج من الضمة الكسرة الى الضمة وفعل بالعكس اي فيه
الخروج من الضمة الى الكسرة ولهذا جعلوا هذه الصيغة في الفعل
ليعلم بغير معقول كما مر لاجل تكسير الفاء وضم العين ودليل على العكس فلان
المستقبل احدهما وحده فكيف اذا اجتمعا وحذف الواو في يقع واخواته
ايضا كيعد وان يوجد العلة المذكورة في يعد فيها للمشاكلة ولطراد الباب
وحذفت الواو في مثل يضع ويقع ويلع ويدع ويطاء لان اصله
يوضع بكسر العين وكذا اصل امثاله فحذفت الواو للعلة المذكورة في يعد
ثم جعل يضع مفتوح العين نظرا الى حرف الحلق فان حرف الحلق ثقيل
فيكون فتح العين مقاومة لثقله الا انه بعد حلوله لم يعد الواو بعد
زوال الداعي كسرة ما بعدها وتسهيلا ايضا بخلاف يوجل ومثل يسع فان
ماضيه وسع مكسور العين فالحكم بانه في الاصل فعل مكسور العين
وهو شاذ والجواب انه وقع هذه الافعال محذوفة الواو مفتوحة

العين فذكروا انها اولئك لئلا يلزم منه جزم قاعدتهم والآخر لهم بذلك
وكذا جميع العلل المذكورة في هذا الفن فانها مناسبات يذكر بعد الوقوع
والاصل هو السماع فاحفظ هذا فانه ينفعك في مواضع كثيرة ولا يحذف
الواو في يوعد لان اصله يا وعد فلم يوجد العلة الموجبة للحذف وانما كانت
الهمزة المغيرة مانعة عن سقوط الواو ومع انها لم يكن مانعة عن قلب الياء
واو في يوسر لانه يلزم بسقوط الواو فيه الثقل بالخروج من الضمة
الى الكسرة فلم يترك الاصل ولان الواو تفوت بضم ما قبلها فعوضت
على انشاء الامر عد الى آخره وانما لم يذكر حذف الواو في الامر لانه فرع
المضارع فيعلم حكمه من حكمه اولانه ماخوذ من تعد بلا واو والفاعل واعد
بسلامة الواو والمفعول موعود بسلامتها والموضع موعد بسلامة الواو
على مفعل بفتح الميم وكسر العين والآلة ميعد اصله موعد على وزن مفعل
بكسر الميم وفتح العين فقلبت الواو ياء لسكونها وكسرة ما قبلها وقوم يقولون
يقلبونها اي الواو ياء بالحاجر المانع في نحو فيه اصله قوة مصدر من باب
نصر بمعنى الحفظ وذلك الحاجر فيها هو النون الساكنة وغير الحاجز اي وجد
يكون اي الحجر فقوة اغلب منهم مع الحاجز اي بالطريق الاولى واعلم
ان ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن حاجزا حيث حكم بان واو قوة ياء لغلوه
بعدم كسر ما قبلها ويعضده عدم كتابة حيث بالالف ويرد بالواو ودي بالياء

ونقل السيد ركن الدين رحمه عن ابن القطاع ان ياء فيئة اصلية لا مبدلة فهي
لا من فوت فان مصدر فوت فوة فعلى هذين القولين لا استشهاد
في فيئة الا ان الظاهر من كلام الزمخشري لما كان كون ياء فيئة مقلوبة
من الواو وان هذا القلب على القياس شذوذ اكتفى في ذلك ولعل ما ذهب
اليه الزمخشري والمص اظهر اذ يرد على ابن الحاجب جواز الامالة في
استقلال وعدم جواز ما في جيئا ويرد على المنقول من ابن القطاع
ان مجيء فيت فيئة لا يمنع من استعمال فوت فيه بالقلب ايضا **الباب**
الخامس في الاجوف اي معتل العين قدمه على الناقص لتقدم العين على
اللام ولانه يجري في الاخبار على ثلثة احرف والناقص فهو يجري على اربعة
احرف والثلثة متقدمة على الاربعة ولان نوعي الاجوف لا يجيء بخلاف
الناقص ويقال له اي المسمى باسم الاجوف اجوف لخلو جوفه اي ما هو
كالجوف له عن الحرف الصحيح او لوقوع حرف العلة في جوفه ويقال له
ذو الثلثة لصيرورته على ثلثة احرف في المتكلم في الماضي المجرد ويسمى
بذي الثلثة تجاوزا ولما كان المتكلم مقدما على غيره كما مر اعتبر في صيرورته
على ثلثة احرف وان كان المخاطب ايضا كذلك نحو قلت فانه وان كان على
الا ان الغير في تسمية الفعل الماضي للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع
بالفعل خصوصا المتصل فلانه حرف من حروفه وهو اي الاجوف يجيء من ثلاثة

ابواب بالاستقراء من باب نصر نحو قال يقول ومن باب ضرب نحو باع يبيع
ومن باب علم نحو خاف يخاف واما باب حسب فلم يجيء منه الا طال يطول و
وذلك لم يعتبره قال بعض الشراح في اصلا ضابطا شاملا قوله في باب
الاعلال اما متعلق بقوله شاملا فيكون في قوة قولنا شاملا لانواع
الاعلال واما متعلق بقوله قال فيكون التقدير قال بعض الشراح فيتبع
في صحة باب الاعلال اصلا منا ولجميع انواع الاعلال محذوف صلة
الشمول لدلالة صلة قال عليها واما صفة بعد صفة لاصلا جزء اي لتحصيل
جميع المسائل والاحكام المتعلقة بالاعلال منه اي من ذلك الاصل وهو
اي ذلك الاصل قولهم ان الاعلال في حرف العلة حال كونه في غير الفاء
الذي وقع في الابتداء فانه ليس قبله شيء صحح يدخل في ستة عشر نوعها
واما الفاء الذي لم يقع في الابتداء فهو داخل فيها نحو يوسر وميزان
يتصور في ستة عشر وجها لانه اي الشان يتصور في حروف العلة التي هي
غير الفاء والابتداء في اربعة اوجه الحركات الثلث والسكون ويتصور فيما قبلها
ايضا اي كما يتصور في حروف العلة كذلك اي مثل ما يتصور في حروف العلة
من الحركات الثلث والسكون فاضرب الاربعة الاولى التي هي احوال حروف
العلة من الحركات الثلث والسكون في الاربعة الثانية التي احوال ما قبل
حروف العلة من الحركات الثلث والسكون فيحصل ستة عشر وجها

ثم اشرك حرف العلة الساكنة التي فوقها اي قبلها فكان ما قبل الحرف
فوقها ساكنا لتعذر اجتماع الساكنين فبقي لك خمسة عشر وجها الاربعة منها
حاصل اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مفتوحا وحرف العلة مع
احد الاحوال الاربعة نحو قول مصدرا وبيع وخوف وطول ولا نعل الحروف
الاولى وهي ما كان حرف العلة فيه ساكنا وما قبلها مفتوحا نحو قول لان
حرف العلة اذا سكنت اي وجدت على صفة السكون صارت من جنس
حركة ما قبلها في جميع الاوقات لكن حركة الساكن والسنو على ما قبلها
اعني الحركة فان الحركة بعد الحرف لما ذكر في علم الكلام ولان الابتداء بالساكن
اذا كان مصوتا اي حرف مد ممتنع بالاتفاق واما الابتداء بالساكن
الصامت اعني غير حرف المد فقد جوزه قوم ولان الحركات ابعاض
المصوتات لما ذكر في ذلك العلم فلما لا يمكن الابتداء بالمصوتات لا يمكن الابتداء
ببعضها ويمكن الابتداء بالصامت الساكن فيجوز ان يتقدم الصامت
الساكن على الحركة ولا يجوز ان يتقدم الحركة على الحرف والا يلزم الابتداء
بالساكن الممتنع اتفاقا نحو ميزان اصله موزان قلبت الواو ياء ونور اصله
نير قلبت الياء واوا الا اذا فتح ما قبلها اي الا وقت انفتاح ما قبلها
فانها لا تجعل من جنس حركة ما قبلها لخفة الفتح والسكون يعني ان القلب
انما هو للتخفيف واذا كان حرف العلة ساكنة وما قبلها مفتوحا نحو خوف

فلا يحتاج الى القلب وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال نظرا الى العلة
المقتضية وقصدا الى زيادة التخفيف وقد جاء بنت اليك فتقبلي تابتي
صمت اليك فتقبلي صامتي اي توبتي وصومتي ذكره الواحدي في تفسير قوله
تعالى ان هذان لساحران قال ابن عباس رضي الله عنه هي لغة الحارث [illegible]
قبيلة من اليمن وقيل نحو اغزيت اصله اي الياء واو ساكن اذ اصل اغزيت
اغزوت قلبت الواو ياء وان كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا لما يجيء
كما يجيء ان شاء الله تعالى وطرد الباب كيكرم وتكرم ونكرم تبعا لاكرم
وكقيام تبعا لقام واطراد الباب لا يقتضي امالة المتبوع وفرعه
التابع كما مر في اول الكتاب وقيل نحو كينونة اذ اصل كينونة بالواو
لانه ماخوذ من الكون مصدر كان يكون مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها
وانتم قلتم اذا كانت كذلك لا تعل لانه اصله اي اصل لفظ كينونة كيونونة
عند الخليل بوزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون
وقلبت الواو ياء فادغمت الياء في الياء فصار كينونة كما ادغم في ميت
اصله ميوت على وزن فيعل قلبت الواو ياء لما تقدم ثم ادغم الياء في الياء
فصار ميت ثم خففت الياء الثانية المتحركة التي هي عين الفعل لانها
لما تغيرت بالقلب من الواو واشتهر هذا التغيير عن التغيير الثاني بالحذف
لان التغيير يونس بالتغيير فصار كينونة كما خففت تلك الياء في ميت

الا انهم التزموا هذا التخفيف في كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التانيث
ولم يلتزموا في حيد لعدم هذه العلة فيه والحاصل ان كينونة متغيرة متغير
عن اصلها بلا خلاف اذ ليس في كلامهم فعلولة الا نادرا كصعفوقة
فقال البصريون منهم الخليل انه متغير عن كينونة بحذف العين بدليل عوده الى
في قوله حتى جود الوصل كينونة ووجود فيعلولة كحيعورة وهو كل شيء
لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسراب قال الشاعر كل انثى وان
بدت لك منها آية الحب حبها خيعور وقيل اي قال الكوفيون اصلها
اي اصل كينونة كونونة بضم الكاف على وزن بهلولة وفي الطبقة
ثم فتح الكاف اي غيرت بابدال ضمه اولا فتحة ثم بابدال الواو ياء
كما عند البصريين حتى لا يصير الياء واوا في نحو الصيرورة مصدر صار يصير
والغيبوبة مصدر غاب يغيب والقيلولة مصدر قال يقيل اذ لو بقي
على صورة مثلا بالضم لزم قلب الياء واوا للسكون وانضمام ما قبلها
فيلتبس بالواوي ثم حملت الواو في الواويات على اليائيات ثم الحكم
لكثرتها اي اليائيات بالنسبة الى الواويات على ان التخفيف اولى من التثقيل
وقوله حتى لا يصير الخ وقوله تبعا لليائيات اشارة الى رد ما قيل من ان
الامر في هذا لو كان كما قاله الكوفيون لم يكن لابدال الواو ياء والفتحة
فتحة وجه قوله ومن ثمة اشارة الى ما تقدم في قوله لكثرتها لا الى اي ولاجل

قلة

قلة الواويات قيل لا يجيء من الواويات غير الكينونة والديمومة مصدر
دام يدوم والسيدودة مصدر ساد يسود والهيعوعة مصدر هاع
يهاع بمعنى جاع وقال الامام ابن جني في العلة الاخرة اي فيما كان
ما قبل حرف العلة مفتوحا مع الحركات الثلث في حرف العلة نحو بيع
وخوف وطول لسكن حرف العلة اولا للخفة اي ليحصل الخفة ثم قلب
الفا قوله لاستدعاء الفتحة الالف اشارة الى المقتضي وقوله ولبين
عن كيفية الساكن اشارة الى انتفاء المانع وهذا الاسكان والقلب
انما يتحقق بشروط سبعة اشار الى الاول بقوله اذ كان اي حرف
العلة في فعل لتعلله او في اسم على وزن فعل لشبهه بالفعل والى الثاني
بقوله اذا كان وهو ظرف بقوله اذا كان حركتهما غير عارضة اذ العارض
كالمعدوم فيحصل الخفة فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث بقوله
ولا يكون فتح ما قبلها في حكم السكون اذ لا يبقى في الفتح حينئذ قوة الاستدعاء
الواو للعطف والجملة الحالية معطوف على اذا كان لان الحال في معنى الظرف
فيجوز عطفه عليه فكانه تقديره اذا كان في فعل وفي كون حركتهما غير
عارضة وحال عدم كون فتح ما قبلها في حكم السكون وحال عدم وجود
الاضطراب في معنى الكلمة التي فيها حرف العلة وحال عدم لزوم ضم حروف
العلة في مضارع فعل اي ماض فيه حرف العلة وحال عدم تركه

اعلال حروف العلة المتوالية على الاصل واشار الى الرابع بقوله ولا يكون اي
ولا يوجد في معنى الكلمة اضطراب وتحرك اذ لا يبقى فيهما على تقدير الاعلال
ما يدل على اضطراب معناها والى الخامس بقوله ولا يجيء فيهما على تقدير
الاعلال اعلال اذ هو مخل بالكلمة والى السادس بقوله ولا يلزم
ضم حرف العلة في مضارعه اي مضارع الفعل الذي هو الماضي اذ هو
مرفوض والى السابع بقوله ولا يترك الاعلال للمتوالية على الاصل اذ
يفوت الغرض على تقدير الاعلال ولما كان الاصل في هذه الشروط هو
الشرط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها وباقيها اما متعلق
بحركة نفس حرف العلة او حركة ما قبلها او اعلالها من حيث ترتب مفسدة
او فوت مصلحة واما متعلق بمعنى الكلمة قدمه وجعل بواقي الشروط
قيود الظرف او حالا ثم قدم الشرط الثاني على الثالث لان الثاني حال
حركة نفس حرف العلة التي هي موضع للاعلال والثالث حال حركة ما قبلها
وحال نفسها مقدم على حال غيرها وايضا مفهوم الثاني وجودي لان
قوله غير عارضة وان كان العدول بحسب الظاهر الا ان المراد منه
التحصيل على ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى وقدم الثالث على الرابع لان
الثالث حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع حالها بالنظر الى معناها
ولا شك ان الاول مقدم على الثاني وانما قدم الشروط الاربعة

الاولى

الاولى على الثلثة الاخيرة لان الاربعة الاولى متعلقة بقابلية المحل واما
الاعلال والثلثة الاخيرة متعلقة بترتب الفساد او ترتب فوت المصلحة
على الاعلال بعد امكانه في ذاته والاول مقدم على الثاني وقدم الخامس
على السادس لان الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس فساد في غيرها
وقدم السادس على السابع لان دفع الضرر مقدم على جلب النفع
فافهم وذكر الشرط الثاني بلفظ الماضي حيث قال اذا كان لكونه
مناسبا بكون الحركة لازمة غير عارضة وتحقق بالعدول الى المضارع
والحال في غير الشرطين الاولين تنبيها على تفاوت الحال بينهما وبين غيرهما
بالوجودية والعدمية وبالتعلق بنفس الكلمة وبنفس الحروف التي فرض
ورود الاعلال عليها والتعلق بغيرها ومن ثمة اي ومن اجل ان الثلثة
الاخيرة تعلل اذا تحقق جملة الشروط السبعة المذكورة يعلل نحو قال اصله
قول ونحو دار اصله دور اسكنت الواو فيهما ثم قلبت الفا لوجود
الشرائط المذكورة فيهما اذ الاول فعل والثاني اسم على وزن فعل
ووجود باقي الشرائط فيهما ظاهر والانسب ان يؤخر قوله ويعل حتى
يارم مع سابقه الى قوله للمتابعة حتى يجمع ما لا يعل فيه حرف العلة لانتفاء
شرط شرط لئلا يقع الفصل بين ما يعل لاجتماع الشرائط وبين ما لا يعل
لانتفاء شرط شرط الا انه قدمه اهتماما به في السؤال المقدر

ورعاية لمناسبته لما قدم في تحقيق الاعلال واعلّ ديار جمع دار اعلّ بقلب الواو
ياء وهو قد اعل كما مرّ وبعلّ مثل قيام اصله قوام بقلب الواو ياء
قام وهو قد اعل كما مرّ وبعلّ مثل سياط اصله سواط بقلب الواو ياء
وهو سوط وانما قال بقلب الواو واحده ولم يقل بقلب واحده كما قال
في ديار لان واحده لم يعل بل كان في حكم ما اعل بسبب واوه وهي
واو سوط وان لم يعل الا انها مشابهة بالواو دار في كونها عينا اي
ساكنة والدار قد اعل وكان سوطا قد اعل لمشابهتها بالمعل فيعل
هذه الاشياء التي هي ديار وقيام وسياط وان لم يكن افعالا ولا يقع
وزن افعال وهذا الوزن نظرا الى الجمع اذ يقع قول ولا يقع وزن افعال
ولا يقع وزن فعل فيعل للتابعة لتلك الاشياء التي هي دار وقام ولو
واعلم ان هذه الاشياء التي اعلت بالتبعية وان لم يكن من الثلثة الاخيرة
التي اشترط ابن جني في اعلالها الشرائط المذكورة الا انها لما تابعتها
في كون حرف العلة وما قبلها متحركين ذكرها فقوله ولا يعل عطف على قوله
يعل في قوله ومن ثمة يعل نحو قال اي ومن اجل ان الثلثة الاخيرة
انما تعل اذا وجدت الشرائط المذكورة اجمع لا يعل نحو الحوكة جمع حائك
والخونة جمع الخائن وصيدي وهو الحمار الذي يميل عنقه للنشاط و
وصوري اسم ماء بقرب المدينة لانتفاء الشرط الاول فيها وهو

وهو احد الامرين اما انتفاء الامر الاول اي كون حروف العلة في افعال
فظاهر ولذلك لم يتعرض المص له واما انتفاء الامر الثاني اي كونه
في الاسم على وزن فعل فلتوهم انه بقوله لخروجهن عن وزن الفعل جملة
ما انث وجود التاء في الاول وبين والالف في الاخرين وقيل انما لم يعل
حروف العلة في هذه الاشياء حتى يدل على هذه الاشياء او حروف
العلة في هذه الاشياء على الاصل اي على ان اصل حيرى ياء واصل غزو
واو ولو اعلت لم يعلم انها واوي او يائي ومن ثمة لا يعلّ نحو حوا
القوم لطرو حركته بسبب التقاء الساكنين فلم يوجد الشرط الثاني اي
عدم عروض حركة حرف العلة ومن ثمة لا يعل نحو عور واجتور لان
حركة العين في عور وحركة التاء في اجتور في حكم السكون لان العين
والتاء في حكم الساكن اي العين في عور في حكم عين اعور لانه بمعناه
والتاء في اجتور في حكم الف تجاور لانه بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو
عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون وانما حمل الثلاثي هنا على المزيد
لانهم يقولون الاصل في الالوان والعيوب افعلّ وافعالّ بدليل
اختصاصهما بهما والبواقي محذوفات منهما فلا تعل كما لا تعل الاصل
وهذا عكس ساير الابواب فان ساير الابواب يتبع المزيد المجرد وهنا يتبع
المجرد المزيد ومنهم من لم يلتفت الى عدم اعلال الاصل الذي هو افعلّ

وافعالّ فاعل المجرد فقال عار يعار قال في الصحاح وسألتهم نظهر العيب
حتى اعارت عينه ام لم تعار والهمزة في اعار للاستفهام والالف
في تعار مبدلة من نون التاكيد الخفيفة اصله تعارن قال في الاعلير لقوله
اعارت عيني وهو انه اسند الفعل الى العين تحلا وقولهم عور
الرجل فالفعل مسند الى الرجل لا الى جزء منه ولا شك ان العيب المضاف
الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء فان انتقضت رتبة العيب
ينبغي ان لا ينتفت اليه في كونه عيبا حتى كان عار ليس من افعال العيوب
فلذلك اعل وانما لم يعل اعور لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل
الواو وشرط قلبها الفا ان يكون متحركة وما قبلها مفتوحا او محمولا
على ما كان ما قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب وهنا ليس كذلك اذ لا شيء
يحمل هو عليه اذ هو اصل عور كما ذكرنا فلا مجال للحمل عليه مع انه لم يعل
عور الا ان ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب اعور
والسواد للبس فالواجب عليه ان يقول لعدم موجب الاعلال
وهذا الذي ذكرناه يوافق ما في الصحاح حيث قال فانما صح اعور لسكون
ما قبلها انتهى الا ان يقال انه نظر الى ان عور ثلاثي والعوار رباعي
فالثلاثي اصل للمزيد ولم ينظر الى استعمال الالوان والعيوب والحاصل
انه نظر الى جانب اللفظ دون جانب المعنى كما نظر من اعل الى انه كلمة

من باب خاف فوجد موجب الاعلال فاعل فيكون ما قبل الواو في اعور
في حكم المفتوح فوجب ان يعل بالنقل والقلب والاستغناء الا انه لم يعل
لئلا يلتبس بمضاعف فاعل ولم يعل تجاور لعدم موجب الاعلال لسكون
ما قبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو عليه اذ لم يجئ جار يجور
من الجار مع ان الالف لا تقبل نقل الحركة اليه ولو اعل فيحتمل في تجاور
بناء على ان الساكن ليس بحاجز قلب الواو الفا لزم حذف احدى الالفين
لالتقاء الساكنين فيلتبس بمضارع باب علم في الوقف ومن ثمة لا يعل
نحو الحيوان حيث يدل حركته على الاضطراب معناه لان في معناه اضطرابا
وحركة فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب في معناه
ولخروجه عن وزن الفعل بزيادة الالف والنون فلم يوجد الشرط الاول
ايضا ولم يذكره المص لان مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء
شرط واحد من تلك الشرائط السبع والموتان محمول عليه اي على الحيوان
في عدم الاعلال وان لم يوجد في معناه اضطراب لانه نقيضه والنقيض
يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه الشرط الاول لكان له وجه لكنه
اراد التنبيه على انه كما ان الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناسبه
كما في ديار ونحوه يكون عدم الاعلال ايضا بالتبعية والحمل على ما يناسبه
والراجح صيغة الطباق ومن ثمة لا يعل نحو طوي حيث لا يجيء فيه الاعلال

اذ قرأ على طوي مرة اذ اصله طوي قلبت الياء الفا فلم تقلب الواو الفا
لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم اجتماع الاعلالين بتقدير الاعلال
ولم يعكس لان الاعلال بالآخر اولى ولم يجعل طويا لانه يحول على اي يجاء
طوي في عدم اعلال الواو وان لم يجعل فيه اعلال لانه ولا يعل نحو حيي
لقلب الياء الاولى الفا حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع اي في مضارعه
يعني لانتفاء الشرط السادس وهو عدم لزوم ضم حرف العلة في مضارعه
يعني اذا قلبت العين من حيي الفا وقلت حاي يجيء مستقبله يحاي
يعني وجب القلب في مضارعه ايضا تبعا للماضي كما في خاف يخاف ومن ثمه
لا يعل نحو القود والصيد حتى يدل على الاصل يعني لانتفاء الشرط
السابع وهو عدم الترك للدلالة على الاصل يعني لو قلب واو القود الفا
وقيل القاد لم يعلم انه واوي او يائي وكذا الصيد الاربعة الاخرى من تلك
الخمسة عشر وجها كائنة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مضموما مع
الاحوال الاربعة لحرف العلة نحو بيع وبوع ولن يدعو يجعل حرف
العلة في الصورة الاولى اي في بسر ولو الضمة ما قبلها ولين عريكة
الساكن فصار موسر وحرف العلة في الصورة الثانية اي في نحو بيع تحكي
للخفة تنقل الكسرة على الباء حصولها بعد الضم ثم يجعل واو الضم ما قبلها
ولين عريكة الساكن فصار بوع وهذه لغة مواذا جعلت حركة ما قبل

حرف

حرف العلة اي الياء في الصورة الثانية من جنسه وهو الكسر يعني تبقى حرف
العلة كما هو الاصل في اعلال الياء ولهذا كان بيع افصح فصار بيع
وهذه افصح وحروف العلة تسكن في الصورة الثالثة اي في يغزو للخفة
تنقل الضمة على الواو فصار يغزو بسكون الواو ولا تعل حرف العلة
في الصورة الرابعة للخفة الفتحة على الواو والمقصود من الاعلال التخفيف
وهو حاصل بدونه ومن ثمه اي ومن اجل ان الفتحة خفيفة لا يعل عيبة بفتح
العين الجيم وفتح الياء مبالغة غايب ولا نومة بضم النون وفتح الواو
مبالغة نايم كضحكة مبالغة ضاحك كما مر الاربعة الاخرى من تلك الوجوه
ثابتة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مكسورا مع الاحوال
الاربعة لحرف العلة نحو موزان وداعوة ورضيوا ونرميي وفي الصورة
الاولى اي في موازن يجعل حرف العلة وهي الواو ياء كما مر من ان حرف
العلة اذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها وفي الصورة الثانية
وهي داعوة يجعل حرف العلة وهي الواو ياء لاستدعاء ما قبلها ولين
حركة الفتحة لكونها اخت الياء فصار داعية ولا يعل مثل دول مع انه
من الصورة الثانية لان الاسماء التي ليست بمشتق من الفعل لا تعل بحال
لخفتها لبعدها من الفعل الثقيل الا اذا كان الاسم مما على وزن الفعل في
يعل نحو دور وهو اي الزوال ليس بمشتق من الفعل ولا تحلى على وزن

النعل وهو ظاهر وفي الصورة الثالثة وهي رضيو اسكن حرف العلة
للخفة لنقل الضمة على الياء ثم تحذف حرف العلة لاجتماع الساكنين
ثم يضم ما قبل واو الجمع لصيانتها عن التغيير فصار رضوا والصورة الرابعة
وهي نرميي مثلها اي مثل الصورة الثالثة في الاعلال اي تسكن الياء
من نرميي لنقل الكسرة عليها ثم تحذف لاجتماع الساكنين الوجوه الثلثة
من خمسة عشر وجها كائنة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة حرفا صحيحا
ساكنا او ما هو في حكمه تنقل حركات حرف العلة نحو يخوف ويبيع ويقول
حركاتها اي حركات حروف العلة في هذه الثلثة الى ما قبلها لضعف حروف
العلة لانها حروف تتولد من الحركات وقوة الحرف الصحيح ولكن يجعل
حرف العلة في يخوف الفا لفتحة ما قبلها بسبب نقل فتحة الواو اليه ولين
عريكة الساكن العارض سكونه وانما قال العارض لان الاعلال
انما هو للخفة كما مر فاذا كان سكونه عارضا لا يحصل الخفة اذ الحركة ثابتة
في التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان اصليا نحو الخوف فانه لا يحتاج
الى الاعلال لحصول الخفة بالفتحة والسكون الاصلي فصار يخاف ويبيع
ويقول ولا يعل نحو اعين جمع عين وادور جمع دور والقوس واثوب
واثب مع انها من صور الوجوه الثلثة حتى لا يلتبس بالافعال فنحو اعين
جمع باعتبار اللفظ فاذا اعل التبس بالافعال وهو ايضا ينضم الآحاد الى الآ

الي الآحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد من الافعال مثلا اذا
اعل اعين بنقل الحركة وكسر العين صيانة للياء وقيل اعين التبس بمتكلم
مضارع عان يعين بمعنى اصاب العين وكذا لو اعل ادور بنقل الحركة وقيل
ادور التبس بمتكلم مضارع دار يدور ولا يعل نحو جدول مع انه من تلك
الصور حتى لا يبطل الالحاق فانه ملحق بجعفر ولا يعل نحو قووم مع انه
من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال اذ اصله قووم فلو نقلت
حركة الواو الثانية الى الاولى لكونها في حكم الحرف الصحيح اذ الحنبي الجنبي
يتقوى وقلبت الفا يلزم ان تقلب الواو الاولى ايضا الفا لانفتاح
ما قبلها وتحركها بحركة لازمة غير عارضة اذ يوم خروج الحركة ان لا يكون
ثابتة متقررة وتكون في معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها كحركة الواو
في دعو القوم اذ لو قلت دعوا زيدا ووقفت على دعوا وابتدأت القوم
لم تثبت بل تزول بخلاف حركة الواو الاولى بعد التحرك بها او نقول انها
وان كانت عارضة الا انها ليست من خارج بل من احدى حروف الكلمة
فكانت اصلية غير عارضة ولذلك جاز الضم بالجبلة مع كسر الحاء ولم يجز
الضم مع المجبلة وفتح الحاء كما مر وانما لم يكتف بان يقول حتى لا يلزم
اجتماع الاعلالين بل قال حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال لان الاعلال
الثاني يلزم من الاعلال الاول بخلاف نحو طوي ولا يعل نحو الري

مع انه من الوجوه الثلثة حيث لا يلزم الحرف الساكن في اخر المجرّب بالحركة
من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة الياء الى الميم ثم قلبت الياء الفا في التعجب
لفتح ما قبلها وتحرّكها في الاصل وكسر الميم في المجرّ لان المنقول هو الكسر
ح ولا موجب لتغيره وابقي الياء على حاله لموافقه حركة ما قبلها اياه ودخل الميم
في الرفع وقلب الياء واوا وابدل ضمة كسرة لصيانة الياء ويلزم في اخره
حرف ساكن في الاحوال كلها بلا ضرورة اذ اصل الخفة حاصل بسبب سكونه مطلقا
ولهذا احتمل الحركات الثلث وقوي عليه كما حصل اذا اسكن هو نفسه
بخلاف العين فان ما قبله متحرك وبخلاف نحو جوف اذ لم يلزم من الاعلال
محظور ولا يعل نحو تقويم وتبيان في مقوال ومخياط مع انهما من الوجوه
الثلثة حيث لا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير الاعلال بالنقل والقلب فان اجتماع
الساكنين محظور في نفسه ومع ذلك يستلزم محظورا اخر وهو الالتباس
في كل واحد منهما اما في تقويم فلانه لو اعلّ وحذف احد الساكنين وقيل
تقيم يلتبس بمضارع اقام في الصورة وبمضارع يفعل بالكسر في الوقف واما
في تبيان فلانه يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع بان يتبين في
في الصورة او ببناء ما سمي فاعله من مضارع يفعل بالفتح في الصورة
واما في مقوال ومخياط فلم يدرا مفعل ام مفعال واما مقول ومخيط فلم
يعلا مع انهما من الوجوه الثلثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير الاعلال

منقوص من المقوال ومن المخياط اذ اصلهما مقوال ومخياط فقصرا فلا يعل نحو
تبعا للمقوال ولا مخيط تبعا له اي للمخياط فان قيل لم يعل الافامة بالنقل والقلب
واصله اقوام مع حصول اجتماع الساكنين فيها اذا اعلت كاعلال اخواتها
من التقويم ونحوه قلنا اعلت تبعا لقام فانه ثلاثي اصيل في الاعلال
اي اباح ضرورة التبعية محظورا اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس
بحذف احد الساكنين بسبب تعويض الهاء وبخلاف اخواتها فان قيل لم لا
التقويم تبعا لقام وهو ثلاثي اصيل في الاعلال قلنا لانه ابطل
قوله اي القائل وقوله قوم مقول القول الستنابع قام للتقويم اي
ابطل قوم ان يطلب ويستدعي قام تبعية التقويم في الاعلال وان كان
قام ثلاثيا اصيلا في الاعلال لقوة قوم في الاخوة مع التقويم لان فعل
وهو مصدره وليس قام في الاخوة مع التقويم بتلك المرتبة فلم يتبعه
في الاعلال ولا يصلح قام ان يكون متبوعا لقام هذا جواب دخل مقدر
وهو ان يقال لم لا يجوز ان يتقوى قام في استتباع التقويم باقام
فانه قد اعل بتبعية قام ولم يعل مثل قام والجواب ان اقام وان اعل
مثل قام الا انه اعل بتبعية قام ولم يعل بالاصالة والاستقلال
فلا اعتبار باعلاله فكان اعلاله هو اعلال قام فلم يكن شيئا اخر غير
قام فلا يصلح ان يكون متقويا لقام وهذا معنى قوله لانه اي اقام ليس

من ثلاثي اصيل ولا يعل مثل ما اقول فعل التعجب واحليت المراة اي حملت
ولدها الغيل وهو بالفتح اللبن المراة الحامل والتحوذ اي جلب مع انها
من الوجوه الثلثة حيث يدل على الاصل انه واوي او يائي ونقول في
الحاق الضماير قال قالا قالوا الخ فان قالت قلن الخ واصل قال قول
كنصر فجعل الواو الفا كما اي كما جعل الذي مر في الثلثة الاخيرة من الاربعة
الاولى من خمسة عشر وجها وهو ان تسكن الواو ثم تقلب الفا واصل قلن
قولن كنصرن فقلبت الواو الفا كما مر ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين
فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة ولا يضم الفاء وهو
القاف في خوف تلك الدلالة لان الاصل في النقل اي فيما يمكن نقل حركة الواو
الى ما قبلها اي ان يفعل ذلك اي نقل حركة الواو الى ما قبلها دلالة عليها
لا حذفها والاتيان بحركة اخرى من خارج لتلك الدلالة لسهولتها اي
سهولة حركة الواو في النقل اذ لا شك ان نقل موجود اسهل من تحصيل
معدوم ولا يمكن هذا النقل اي نقل حركة الواو في قلن لانه يلزم فتح القاف
لان حركة الواو فتحة وما قبلها مفتوح ايضا وهو تحصيل الحاصل وهو
محال واذا لم يمكن الاصل فيؤتى بحركة من خارج لتلك الدلالة ولا يفرّق
بينه اي بين قلن في جمع المؤنث من الماضي وبين جمع المؤنث في الامر
وهو قلن ايضا لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني اي الاشتراك الغير

القصدي فان هذا الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد الى الاشتراك
بينهما ويكتفون بالفرق التقديري وهنا الفرق التقديري حاصل اذ
اذ اصل قلن ماضيا قولن كما مر واصله امرا اقولن كما انهم لم يعتبروا
الاشتراك الضمني في بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ايضا اي
كالاشتراك قلن واكتفوا بالفرق التقديري بينهما فيه ايضا اذ اصل
معلوما بيعن بفتح الباء ومجهولا بيعن بضم الباء وكسر الياء او وقع
الاشتراك بين الماضي والامر في مثل قلن من غرة الواضع اي من غفلته
عن الوضع الاول بان وضع لهذا اولا قصدا ولذاك ثانيا قصدا غافلا
عن الوضع الاول فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدي من غير قصد
الاشتراك وهذا انما يكون على تقدير ان يكون الواضع غير الله كما هو
مذهب البهشمية فيكون التبعية ووقوع المشترك في اللغة هو الغفلة
واما على تقدير ان يكون الواضع هو الله كما هو مذهب الاشعري فلا
يستقيم وعلى هذا فسبب وقوع المشترك الابتلاء كما وقع الاشتراك بالوضع
القصدي من غير قصد الاشتراك من تلك الغرة على ذلك المذهب في فعل
الاثنين والجماعة من الامر والماضي في تفعل نحو تكسرا تكسروا في الامر
وتكسرا تكسروا في الماضي وتفاعل نحو تباعد تباعدا تباعدوا امرا وتباعد
تباعدا تباعدوا ماضيا وتفعلل نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا امرا وماضيا

ولا يفرق بعد الاعلال بين فعلي بضم العين وفعلي بفتح العين نحو طلني اصله طولني وقلني اصله قولني للمثنى اي الثنان يجلم من الطويل ولم يعلم لانه ليس على وزن فعل ان اصل طلن طولن بضم العين لا طولن بفتحها لان الفعيل من الصفة المشبهة يجيء من فعل بضم العين غالبا ومن فعل بالفتح نادرا كالسخين من باب نصر ولما جاء الصفة المشبهة من طلن على طويل علم انه ليس من طول بالفتح بل من طول بالضم بناء على الغالب كما يعلم الفرق بين خفن وبعن من مستقبلهما الفتح يعلم من يخاف ان اصل خفن خوفن بالكسر لان باب فعل يفعل بفتح العين فيهما لا يجيء من حروف الحلق عينا او لاما وليس في خفن حرف منها عينا او لاما فلا يظن انه من فعل بالفتح ولم يجئ فعل بالضم يفعل بالفتح فعلم ان اصله خوفن بالكسر وبفتح يعلم من يبيع ان اصل بعن بيعن لان الاجوف لا يجيء من فعل يفعل بالكسر فيهما ولم يجئ ايضا فعل بالضم يفعل بالكسر فيتعين ان اصله بيعن بفتح الياء والمستقبل من قال يقول الخ اي يقول يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقول تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن اقول نقول اصل يقول كينصر واعلاله مر وهو ان حركة حرف العلة نقلت الى ما قبلها فحذف الواو بعد نقل حركتها الى ما قبلها في يقلن اصله يقولن لاجتماع الساكنين الامر قل الخ اي قولا قولوا قولي قولا قلن

اصله اقول كانصر فنقلت حركة الواو الى القاف لما مر في يقول ثم حذفت الواو لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف اي همزة الوصل لانعدام الاحتياج اليها بحركة ما قبلها فقدم حذف الواو على حذف الالف لان سبب حذف الواو هو اجتماع الساكنين مقدم على سبب حذف الالف وهو عدم الاحتياج اليها لان سبب اجتماع الساكنين وهو اخذ حركة الواو مقدم على سبب عدم الاحتياج اليها وهو اعطاء الحركة الى القاف ضرورة ولو منع التقدم الزماني فلا مجال لمنع التقدم الذاتي وايضا دفع التقاء الساكنين امر ضروري ولا ضرورة في حذف الالف ولحذف الواو في قل الحق وان لم يجتمع فيه الساكنان بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو بان يقول قول الحق لان الحركة فيه حصلت بالخارجي وهو لام التعريف في الحق فكون حركة اللام في قل الحق في حكم السكون لان العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين تقديرا فحذف الواو فيه بخلاف قولا وقولي لان الحركة فيهما حصلت بالداخلين فلم يتحقق اجتماع الساكنين فلم يحذف الواو فيهما وانما قال بمنزلة الداخلين ولذلك قال وهو بمنزلة الداخلين وانما قال بالداخلين للمبالغة في كونهما بتلك المنزلة وهما الف الفاعل ونون التاكيد اما كون الف الفاعل بمنزلة الداخلي فلما مر من ان الفاعل كالجزء من الفعل فلذا لم يذكره واما كون نون

التاكيد بمنزلة الداخلي فنوضحه بقوله وهو اي نون التاكيد بمنزلة الداخلي لانه تحقق بمعنى الفعلية لان التاكيد في الحوادث يكون ومن ثمه اي ومن اجل انه بمنزلة الداخلي جعلوا مواخر المضارع مع نون التاكيد مبنيا مع وجود سبب الاعراب وهو حرف المضارعة اذ جعلوا اخره وسطا ولا اعراب في الوسط ولم يقع الاعراب على النون لانه مشابه بالتنوين في كونه اخر الكلمة والتنوين لا يقع محل الاعراب اذ ليس من الكلمة ولا جزء منها فكذا لا يقع ما يشابهه محل الاعراب ويحذف الالف في دعنا اصله دعونا قلبت الواو الفا فحذفت لاجتماع الساكنين وان حصلت الحركة في نا في دعنا بالف الفاعل الذي هو بمنزلة الداخلي لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها جيئت بها لبيان تانيث الفاعل فلم يعتبر حركتها فاجتمع ساكنان تقديرا وان لم يجتمعا بحسب الظاهر بخلاف اللام في قولا فانها من نفس الكلمة فاعتبر حركتها فلم يجتمع ساكنان تقديرا بحسب ان الحركة والمتحرك كليهما عارضان في دعنا فكانت الحركة في حكم السكون والحركة وان كانت عارضة في قولا الا ان المتحرك ليس بعارض بل هو اصلي فتقوى الحركة بعروضها فلم يكن في حكم السكون وتقول في الامر بنون التاكيد المشددة قولن بالفتح قولان قولن بالضم قولن بالكسر قولان قلنان وتقول بالخفيفة قولن بالفتح قولن بالضم قولن

بالكسر على قياس الصحيح الفاعل قائل الخ قائلان قائلون وقوال وقول وقولة قائلة قائلتان قائلات قوائل اصله قاول كناصر فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت في كساء اصله كساو ومن الكسوة وجعل واوه الفا لوقوعه في الطرف وعدم اعتبارهم بالالف حاجزا حصينا كان الواو وقع بعد الفتح فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة فالتقى الفان فلم يحذف احدهما او تحرك الاولى لئلا يلتبس المحدود مقصورا او المقصور اسم معتل اللام يكون ما قبل اخره نظيره من الصحيح فتحة خفيفا كعصا وهو نظير فرس والممدود اسم معتل اللام يكون ما قبل اخره نظيره من الصحيح الفا ككساء وهو نظير كتاب فاذا حذف احدى الالفين في كساء او حرك الاولى لم يعلم ان ما قبل اخره الف في الاصل ام لا وهذا يحصل نحو الممدود معقود ان لم يكن حذف احدى الالفين ولا تحرك الاولى جعل الالف المقلوبة همزة دفعا لالتقاء الساكنين واختص الهمزة لقربها من الالف ولا اعتبار بالف اسم الفاعل في قائل لانها ليست بحاجزة حصينة لسكونها فلا يمنع من كون القاف ما قبل الواو في والقاف مفتوحة فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع الفان وهما الفان ساكنان ولا يمكن اسقاط الالف الاولى لرفع التقائهما لانه اي اسم الفاعل حينئذ يلتبس بالماضي ولا يمكن الحذف بالوقف فرقا لانه يزول بالوقف

كاو

وكذلك أي الالف الاولى الالف الثانية في عدم امكان النطق بها لالتقائها
بالماضي فحركت الاخيرة فصارت همزة ولم تحرك الاولى لئلا يلزم تغير العلامة
اذ هي علامة لاسم الفاعل وحملا على كساء ونقط هذه الهمزة كما نقطها
الحريري في الرسالة الرقطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة
والاخرى غير منقوطة نحو نائل حيث قال بعض شارح خطاء وحكي ان
ابا علي الفارسي دخل على واحد من المتقمصين بالعلم فاذا بين يديه جزء فيه
مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا خط
من قال خطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال قد اضعنا خطواتنا
في زيارة مثله وخرج من ساعته ويجيء اسم الفاعل في البعض من الاجوف
بالحذف اي بحذف العين نحو هاع من الهواع وهو القيء ولاع
من اللوع وهو الهم والمحبة واحراق العشق القلب والاصل
هائع ولائع حذف الالف المقلوبة من العين على غير القياس فصار
هاع ولاع على وزن فال ومنها اي مما يجيء بالحذف قوله تعالى
على شفا جرف هار اي هائر منهدم فحذفت العين لما مر ويجيء اسم
الفاعل في بعض الاجوف بالقلب المكاني وهو نقل حرف عار عن
من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما معوض لعارض
اللفظ نحو شاك اصله شائك اي اذا لم يقلب بالمكان كان حقه ان يقال شائك

ثك

واصله شاوك من الشوكة وهو شاك السلاح من باب علم فوضع
العين موضع اللام واللام موضع العين فجعل شاكو فوزنه فالع فاعل
اعلال غاز فعلى هذا يقال جاءني شاك ومررت بشاك ورأيت شاكيا
واما من قال جاءني شاك بالرفع ورأيت شاكا ومررت بشاك
بالجر فقد حذف حرف العلة التي هي العين طلبا للتخفيف وكثيرا ما قلب الواو
همزة على مقتضى القياس فيقال شائك وحاد اصله واحد فنقل الواو
الى موضع الدال فيتعذر الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار حادو
فاعل اعلال غاز فوزنه عالف ولا يخفى ما في قلبه استبعاد القلب
المكاني ويجوز هذا القلب في كلامهم نحو قسي بكسر القاف والسين اصله
قووس بضمهما جمع قوس فقدم السين الى موضع الواو الاولى واخرت
هي الى موضع السين فبقي القاف والواو الثانية في موضعهما فصار
قسوو بغير الادغام اذ الاعلال متقدم عليه فوزنه فلوع مثل عصو
جمع عصا ثم جعل قسي بضم القاف اي قلبت الواوان ياءين واو فعول
والواو التي هي لام ياءين لوقوع الواوين المذكورين في الطرف مع
الاولى مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام كانها
وليت الضمة وكانه في التقدير قسو بواو واحدة او نزلوا الواو التي هي
مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي لام ياء على حد قلبها في ادل فصار

قسوي فاجتمع الواو والياء والسابق ساكنة فقلبت الواو ياء و
ادغم في الياء وكسر ما قبل الياء صيانة لها ثم كسر القاف اتباعا
لما بعدها فصار قسي وفعلوا كما فعلوا هذا القلب في عصو وحذف
التعلل بالنقل فصار عصي وزنه فعيل والاصل عدم الاتباع فيهما وزنه
اي من القلب المكاني اينق وزنه اعفل اصله انوق جمع ناقة على وزن
افعل ثم قدم الواو على النون ليسكن ويحصل الخفة فصار اونق ثم
ثم جعل الواو ياء على غير قياس للتخفيف فصار اينق المفعول نحو مقول
لان اصله مقوول فاعل كاعلال يقول اي اعطي حركة الواو الى ما قبلها
فصار مقوول فاجتمع الساكنان فحذفت الواو الزائدة للمفعول عند سيبويه
لان الحذف بالزائد اولى لا بغيره وحذف الواو الاصلي اي عين الفعل
دون واو المفعول عند ابي الحسن الاخفش لان الواو الزائدة اي واو
المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف وقال سيبويه في جوابه اي
في جواب دليله لا نم ان الواو علامة للمفعول بل هو اشباع الضمة لزوم
مفعلا كما مر والعلامة انما هي الميم فقط بناء على كونها علامة للمفعول
في المزيد فيه من غير واو ولئن سلمنا ان الواو علامة لكن لا نم ان العلامة
لا تحذف بل انما لا تحذف العلامة اذا لم توجد هناك علامة اخرى غير
المحذوف وفيه اي في مقول توجد علامة اخرى للمفعول وهي الميم فيكون

وزنه

وزنه اي وزن مقول عنده اي عند سيبويه مفعلا بفتح الميم وضم الفاء وسكون
العين وعند الاخفش يكون وزنه مفولا بفتح الميم وضم الفاء **فان قيل**
اذا اجتمع الزائد مع الاصلي فالمحذوف هو الاصلي كما في باء قاض مع
التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما في قل
وبع وخف **قلنا** كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين
حرفا صحيحا واما هاهنا فليس كذلك بل هما حرفا علة وكذلك اي كمقول
مبيع اصله مبيوع يعني اعل كاعلال يبيع اي اعطي حركة الياء الى ما قبلها
فصار مبيوع بسكون الياء والواو فاجتمع ساكنان الياء والواو
فحذفت الواو لانه عند سيبويه على اصله فصار مبيع بضم الباء
وسكون الياء ثم كسر الباء المنقوطة بنقطة واحدة حتى تسلم الياء المنقوطة
بنقطتين من قلبها واوا لانضمام ما قبلها وتسلم البناء من الالتباس
بالواوي وعند الاخفش حذف الياء اي عين الفعل على اصله لدفع التقاء
الساكنين ولم تقلب واوا على ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء السا
ن فصار مبوع فاعطي الكسرة لما قبلها لتدل عليها ولئلا يلتبس بالواوي
كما مر في بعت هكذا وقع في النسخ التي رأيناها والصواب ان لفظ مر
وقعت سهوا من الكاتب لان هذه حوالة تؤدي اي كما اعطيت الكسرة
لما قبل الياء في بعت اذ اصله بيعت قلبت الياء الفا فاجتمع ساكنان

بحذف الالف ثم كسرت الباء لدلالة على الياء ولئلا يلتبس بالواوي فصار
مبوعا ثم جعل الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما جعل ياء في
ميزان لذلك فصار مبيع فيكون وزنه مفعلا عند سيبويه وعند الاخفش
يكون وزنه مفيلا الموضوع مقال اصله مقول بفتح الميم والواو فاعل
كما اي كاعلال الذي في يخاف اي ينقل حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبها
الفا وكذلك اي كما قال مبيع اصله مبيع بفتح الميم وسكون الباء وكسر
الياء فاعل اي اوقع الاعلال فيه كما اوقع في مبيع بلا فرق والتمييز بالقرائن
التقديرية في مبيع بين الموضع اي اسم المكان وبين اسم المفعول لحال
تقديره اسم مفعول مبيوع واسم مكان مبيع كما مر وكيف لا يكتفي
به وهو اي الفرق التقديري معتبر عندهم وذلك كما كاعتبارهم اياه
في الفلك بضم الفاء وسكون اللام فانك اذا قدرت سكونه اي سكونه
كسكون قفل وهو اللام سكون حين اشير بالضم والسكون جمع اسد بضمتين
يكون اي الفلك جمعا نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم
فان جرين مسند الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لعبر جرى بالافراد
والتذكير على الاصل كما في الفلك المشحون وفي مثله ولذلك قال المص
اذا قدرت سكونه في الموضعين بتذكير الضمير الراجع الى الفلك او من
لكونه بمعنى السفينة كما في الفلك التي تجري في البحر ولا تقل جرين على جرت

لثبوت الايام فعلى وانما وجب ان يقال جرين لان ضمير الجمع لا يرجع
الى المفرد واذا قدرت سكونه كسكون قرب بضم القاف وسكون الراء
مصدر قرب وهو مفرد يكون الفلك واحد نحو قوله تعالى في الفلك
المشحون فان الفلك ههنا مفرد اذ لو كان جمعا لوجب ان يقال المشحونة
او المشحونات لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف في التذكير
والتانيث والافراد معا الى مقول وقد تقدم انهما لا يعلان ولذلك
لم يذكرهما المص المجهول من قال قيل الخ اصله قول كنصر فاسكن
الواو للخفة لان الكسرة ثقيلة على الواو وخصوصا مع ضم ما قبلها
فصار قول الى قلنا بالضم في الكل وهو لغة ضعيفة لثقل اجتماع
الضم مع الواو وفي لغة اخرى اعطي كسرة الواو في قول الى ما قبلها
بعد حذف حركتها وانما لم يذكره لانه لازم اعطاء الحركة اليه فعلم
بالالتزام ولم يعكس لعدم الاستلزام في العكس فصار قول بكسر القاف
وسكون الواو ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها وسكونها ولم يذكره
اكتفاء بما علم التزاما مما سبق اذ اعطاء حركة الواو الى ما قبلها
يستلزم سكونها ولم يعكس اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق فضلا الى موافقة
ما ذكره صريحا فصار قيل وهذه افصح اللغات اذ لا ثقل فيها وفي لغة
اخرى تشم كسرة ما قبل الياء ضمة او بوقع الاشمام بتذكير تشم وهو

يوهجه لوجود الخفة الا انها غير افصح لوجود الاشمام حينئذ علم ان اصل
حركة ما قبلها مضموم اي ضمة مثل المفتون بفتح الفتنة او يريد ان ما قبلها
مضموم في الاصل وتحقيق هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل
نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة
ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء فيما وقع الاشمام في غير
اخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان كما في الوقف فلذا الاشمام
فان الاشمام في الوقف على اخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم
الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشم
في وقف نستعين تسكن النون وتضم شفتيك بعد اسكانها من غير حركة
ما وكذلك بيع مجهول باع واختير وانقيد وكذلك قيل وبيع اي اتصل
به ما سكن لامه وحذفت العين للساكنين من نحو اخترن وانقدن له
فالكسر فيما اتصل به ما سكن لامه فرع على لغة قيل بالكسر الخالص والضم
فيه فرع على لغة قول وبوع بالضم الخالص يعني يجوز فيه اي في بيع
واختير وانقيد وقيل وبيع ثلاث لغات كسر ما قبل الياء في كل المطردة
وضمه في كلها والاشمام في كلها ولا يجوز الاشمام في مثل اقيم لانه لم
ضمة ما قبلها اي ما قبل الياء اذ اصله اقوم واذ لا ضمة فلا اشمام
ولا يجوز ان يقال اقوم بالواو الساكنة ايضا اي كما لا يجوز الاشمام

لان

لان جواز الواو كان لانضمام ما قبل حرف العلة في الاصل وهو ليس
بموجود في اقيم لما عرفت ان اصله اقوم بسكون القاف وسوى في مثل
قلن وبعن بين المعلوم والمجهول اما في قلن فعلى لغة تقول في المجهول
اذ تقول في المعلوم قال قالا قالوا قالت قالتا قلن بضم القاف وسكون
اللام وفي المجهول على تلك اللغة قول قولا قولوا قولت قولتا قلن
بضم القاف وسكون اللام ايضا فوقع التسوية بين المعلوم والمجهول
واما على لغة قيل في المجهول فلا تسوية بينهما اذ في المعلوم قلن بضم
القاف وفي المجهول قلن بكسرها واما في بعن فعلى لغة بيع في المجهول
تقول في المعلوم باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر الباء وفي المجهول
على تلك اللغة بيع بيعا بيعوا بيعت بيعتا بعن بكسر الباء ايضا فوقع
التسوية بينهما واما على لغة بوع في المجهول فلا تسوية اذ تقول
على هذه اللغة في المعلوم بعن بكسر الباء وفي بعن بالضم اكتفاء بالفرق
التقديري فان اصل قلن في المعلوم قولن بفتح القاف وفي المجهول
قولن بضمها وكذلك اصل بعن معلوما بيعن بفتح الباء ومجهولا
بيعن بضمها فالضم والكسر في المعلوم عارضان في المجهول اصليان
واصل يقال في مجهول يقول يقول كينصر فاعل كما علال يخاف
اي ينقل حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفا الباب الثالث في الناقص

ای معتل اللام يقال له اي معتل اللام للمعتل اللام ناقص لنقصانه في الآخر
اما من بعض الحركات كما في حالة الرفع نحو يرمي او من الحرف كما في
حالة الجزم نحو لم يرم ويقال له ايضا ذو الاربعة لانه يصير على اربعة
احرف في الاخبار عن نفسك نحو رميت ولا يلزم نسبة الصحيح بذي الاربعة
اذ لا يجب الاطراد في التسمية ووجه اعتبار الاخبار قد مضى في الاجوف
وهو اي الناقص لا يجيء بالاستقراء من باب فعل يفعل بكسر العين
فيهما وقد علم من تخصيصه بالذكر انه يجيء من الابواب الباقية نحو رمى
يرمي وغزا يغزو ورضي يرضى وسرو يسرو وذكر بذكو وتقول
في الحاق الضماير رمى اه رميا رموا رمت رمتا رمين اه اصله رمي
فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو الفا في قال
لذلك واصل رموا رميوا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وانما قلبت الفا لئلا يلزم اربع حركات متواليات موجبة لزيادة
الثقل اثنان لخفيفتان حركتها وحركة ما قبلها واشتمل تعذر ثنان
منها الياء ولانها حركة من كسرتين ولم يعتبر واحركة ما بعدها اذ لا اعتبار
بالحركة الطرفية لكونها في محل التغير فثلث حركات متواليات ليست في تلك
المرتبة من الثقل ولهذا جوزوا ضربا ولم يجوز وضربت وكذلك
الواو ما قبلها فصار رماو فاجتمع ساكنان فحذفت الالف فما الاجتماع

الساكنين دون الواو لانه ضمير وهو لا يحذف فصار رموا بفتح الميم
وكذلك اي مثل رموا في حذف لام الفعل بسبب الاعلال رضوا الا انه
ضم الضاد فيه اي في رضوا بعد الحذف اي حذف لام الفعل حتى يصح واو
الجمع او لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو وهو مستثقل فان اصله
رضيوا بدليل الرضوان فقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها
فصار رضيوا فاستثقلت الضمة على الياء فصار رضيوا فاجتمع ساكنان
فحذفت الياء لانه دون الواو لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد و
سكون الواو فضم الضاد لتصح واو الجمع اذ لو لم يضم تنقلب ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها او لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو
فصار رضوا واصل رمت رميت فحذفت الياء بعد قلبها الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها لاجتماع الساكنين كما قلبت وحذفت في رموا
وتحذف الياء بعد القلب في رمتا اصل رمتا قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار رماتا فحذفت الالف وان لم يجتمع الساكنان هو قلبا لانه
اي الشان يجتمع فيه الساكنان تقديرا وتمامه تقريره في الاجوف قال ههنا وفي خاف الالف
في دعتا وان حصل الحركة بالوالفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام
في قولا ولا تعل حرف العلة في رمين لما مر في القول من ان حرف العلة الساكنة انما تعل
اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا فاذا لم يكن كان ما قبلها مفتوحا فلا تعل نحو القول في المستقبل السكون في يرمي

اصله يرمي كيضرب فاسكن الياء لثقل الضمة عليها فصار يرمي ولا يعل
الياء باسكانها في مثل يرميان لان حركتها فتحة وهي خفيفة واصل يرمون
يرميون فاسكنت الياء بنقل ضمتها الى الميم بعد سلب حركتها ثم حذفت
لاجتماع الساكنين فصار يرمون او نقول لما اسكنت الياء اجتمع ساكنان
وحذفت فصار يرمون بكسر الميم وسكون الواو ثم ابدلت كسرة الميم الى
الضمة لواو الجمع وكلام المص ههنا ظاهر في الاعلال الاول اذ لم يتعرض
لابدال كسرة الميم الى الضمة الا انه يحتمل الثاني ايضا بعونه قوله في الاعلال
رامون ثم ضم الميم لاسند على الواو الضمة وسوي لفظا بين جمع الرجال
وبين جمع النساء في مثل يعفون اي في الغيبة من الناقص الواوي
تقول الرجال يعفون والنساء يعفون اتفقا بالفوق التقديري وذلك
الواو في جمع النساء اصلية اذ اصله يعفون بضم الفاء وسكون الواو
على وزن ينصرن والنون فيه علامة التانيث اي علامة جمع المؤنث
فوزنه يفعلن وعلم من ذلك ان الواو في يعفون اذا كان جمع الرجال
زايدة وعلامة لجمع المذكر وان النون للاعراب ولذا سقط في الجزم
والنصب نحو لم يغزوا ولن يغزوا اصله يعفوون مثل ينصرون استثقلت
الضمة على الواو فاسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل فصار
يعفون ومن ثم اي ومن اجل ان النون في جمع النساء علامة لا تسقط

في قوله الآن يعفون اي المطلقات ولو لم تكن علامة لسقطت حالة النصب
كما هو حال نون الاعراب واصل ترمين للواحدة المخاطبة ترميين مثل
تضربين فاسكنت الياء لثقل الكسرة عليها ثم حذفت بكسر الياء لاجتماع
الساكنين دون الاخرى لكونها علامة فصار ترمين فوزنه تفعين
وهو اي ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة النساء الغايبات بالفوق التقديري
فان اصله اذا كان جمع النساء ترمين بكسر الميم وسكون الياء مثل
تضربن فوزنه تفعلن واذا دخلت ادوات الجازم على يرمي تسقط
الياء منه علامة للجزم فتقول لم يرم لان حرف العلة في الناقص
بمنزلة الحركة في الصحيح ومن ثم اي ومن اجل ان الياء تسقط علامة
للجزم كالحركة في الصحيح تسقط الياء في حالة الرفع علامة للوقف
في قوله تعالى والليل اذا يسر اصله يسري لسقوط الحركة في الصحيح نحو نصر
وتنصب الياء اذا دخلت على يرمي الناصب تقول لن يرمي لخفة
النصب ولستعمل النصب الاعراب من الجزم والرفع والنصب لان المضارع
معرب بكماترون ولم تنصب الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
في مثل لن يخشى لان الالف لا تحتمل الحركة اي لا تحمل لها كقوله ولو لا الحبوب
الحلم لحبون الحلم انا عدم المسبوق احبابي اي لحلي اذ لو حركت
لخرجت من اصل وضعها وهو السكون الامر منه ارم اه اصله ارمي

بسكون الياء فحذف الياء علامة للجزم فبقي ارم مثل المشاكل فقوله
فاذا ادخلت الجازم تسقط الياء علامة للجزم والا فالوجه ان تقول
للوقف او للسكون كما في بعض النسخ واصل ارموا ارميوا كاضربوا
فاسكنت الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين كما في يرميون بلا فرق
واصل ارمي بالياء للواحدة المخاطبة ارميي كاضربي فاسكنت الياء
الاصلية لاستثقال الكسرة عليها لا حاجة الى هذا التعبير اذ يعلم من قوله
فاسكنت ان المراد بالياء الاصلية ولذا لم يذكر في اعلال ترميين الا انه
ذكره ههنا لئلا يتردد السامع في بادي الامر من اطلاق لفظ الياء
اي اليائين هو اي المسكن والمحذوف ثم حذفت تلك الياء لاجتماع
الساكنين دون الزائدة لانها ضمير وتقول بنون التاكيد المشددة ارمين
بفتح الياء ارميان ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم ارميان ارمينان
وتقول بالخفيفة ارمين بفتح الياء ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم الفاعل
رام اه اصله رامي على وزن ضارب فاسكنت الياء في حالة الرفع
والجر لاستثقال الضمة والكسرة على الياء ثم حذفت الياء لاجتماع
الساكنين الياء والتنوين دون التنوين لانها نون ساكنة تتبع
حركة الآخر اي تاتي بعد الحركة لا كنون حسن فانها قبل الحركة فاذا
صار الميم اخرا تتبع حركته وتاتي بعدها وليست بعارضة لحرف كالحركة

بل هي حرف مستقل حرف زيدت علامة للتمكن والعلامة لا تحذف ولا
تسكن الياء في حالة النصب بل تحرك بالفتح على ما هو مقتضى حالة النصب
لخفة النصب اي الفتحة على الياء واما قال النصب للمشاكلة وهذا اكثر
في كلامه واصل رامون راميون على وزن ضاربون فاسكنت الياء
بان حذفت حركتها لما مر ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين دون الواو
لانه علامة الرفع ثم ضم الميم لاستدعاء صيانة الواو الضم واذا اضفت
انت التثنية اي تثنية رام الى نفسك اي الى ياء المتكلم فعل جواب
الشرط اي فقد قلت راماي في حالة الرفع اصله راميان فلما اضيف
الى ياء المتكلم اسقطت نون التثنية لانها تؤذن بتمام الكلمة والاضافة
تؤذن بعدم تمامها بدون المضاف اليه فلو لم يسقط النون حالة الا
الاضافة لاجتمع النقيضان فصار راماي وقلت راميي في حالة النصب
والجر تثلث ياءات اصله راميين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقط النون
فصار راميي ثم قلبت راميي بادغام علامة النصب والجر في الياء
الثانية في ياء الاضافة وهي الياء الثالثة واذا اضفت الجمع اي جمع
رام الى نفسك فقلت رامي جاءني في جميع الاحوال اي في حالة الرفع
والنصب والجر واصله في حالة الرفع راموي اصله رامون سقطت
النون بالاضافة فصار راموي فادغم اي وقع الادغام في راموي

لانه اي الشان اجتمع الحرفان هما الواو والياء من جنس واحد في العلة
اي كونهما حرفي علة وسبقت احدهما الاخرى بالسكون فقلبت
الواو ياء كما هو القاعدة فصار راميي فادغم الياء الاولى في الثانية
فصار رامي ثم كسر الميم لتفتح الياء فصار رامي واما في حالة النصب
والجر فاصله رامين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار
راميي ثم ادغمت الياء الاولى في الثانية فصار رامي المفعول مرمي
اه اصله مرموي فادغم كما في رامي حالة الرفع بلا فرق واذا اضفت
تثنيته اي تثنية مرمي الى ياء الاضافة فقلت مرمياي في حالة الرفع
اصله مرميان سقطت النون بالاضافة وقلت في حالة النصب والجر
مرميي باربع ياءات اوليها منقلبة من واو المفعول وثانيها
لام الفعل وثالثها علامة النصب والجر ورابعها ياء الاضافة
واذا اضفت الجمع اي جمع مرمي للمذكر السالم الى ياء الاضافة قلت
مرميي ايضا اي كالتثنية الا ان لام الكلمة مكسورة هنا ومفتوحة
في التثنية باربع ياءات في كل الاحوال اي في حالة الرفع والنصب
والجر اما في حالة الرفع فاصله مرميون فلما اضيف الى ياء المتكلم
وسقطت النون صار مرميوي فاعل كما في راموي فكسرت
الياء الاصلية لصيانة الياء المقلوبة واما في حالة النصب والجر فاصله

مرميين فصار بعد الاضافة الى ياء المتكلم مرمييي فادغم الياء
الثالثة في الرابعة فصار مرميي بكسر الياء الثانية المدغم فيها الموضع
مرمى بفتح الميمين اصله مرمي قلبت الياء الفا وحذف لالتقاء الساكنين
الياء والتنوين الاصل فيه اي في مرمى ان ياتي على وزن مفعل بكسر
العين لانه من يفعل بكسر العين الا انهم فروا من توالي الكسرات
ففتحوا العين كما مر في اسم المكان الالة مرمى بكسر الميم الاولى وفتح
الثانية اصله مرمي فاعل مثل مرمى المجهول رمي يرمي مثل ضرب
يضرب اه ولم يقل رمي لسلب حركة الياء لخفة الفتحة عليها كما في برمي
واصل يرمي يرمي كيضرب فقلبت الياء الفا كما قلبت في يرمى وحكم
الناقص الواوي نحو غزا يغزو وحكم الناقص اليائي مثل رمي
يرمي في كل الاحوال التي ذكرت في اليائي الا في هذا الحكم وهو انهم
يبدلون الواو ياء في نحو غزيت اصله غزوت تغازيوني اصله تغازون و
قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر في اوايل باب الاجوف
وانما اخر الواوي عن اليائي مع ان الاصل تقديم الواوي لقوة
الواو لان الواوي للعجمي من اول الدعائم والياء في للعجمي منه
وليعرج على بحث الابدال بمناسبة ابدال الواو ياء ولذا قال هو ان الياء
من حروف الابدال الابدال جعل حرف مكان حرف غيره لا للادغام فخرج

الشارح منه الضعف الابدال في مثل ادغام الناخ على طرفه عادة ذكره

بقوله مكان حرف تعويض همزة ابن واسم وبقوله غير رد واو باب اواخ
في النسبة وبقوله للادغام جعل الطاء مكان تاء افتعل للادغام
وحروفها اي حروف الابدال وتانيث الضمير باعتبار الجمع بين اضافة
الحروف لها اذ المصدر يتناول الكثير ويمكن ان يقرا الابدال بفتح الهمزة
جمع بدل واضافة الحروف اليها بيانية اي الحروف التي هي المبدلات
كما في قولهم ومنها طصطنظ خغوج عند الزمخشري والمعنى
ثلاثة عشر ويجمعها قولك استنجده يوم صال زط ومعنى استنجده استعان
به وزط اسم قبيلة صال اي حمل من الحملة وما قيل ان حروفها عند
الزمخشري ثلاثة عشر ويجمعها قولك استنجده يوم طال خلاف ما صرح
به في المفصل حيث قال فيه ومن غير حروف الزيادة والطاء والدال
والجيم والصاد والزاء ويجمعها قولك استنجده يوم صال زط
الى هذا عبارته في النسخ الحاضرة مع انه ذكر الصاد و
الزاء في المفصل ايضا فمن الناس من يقول انها ثلاثة عشر يجمعها
قولك استنجده يوم طال بل منهم من يقول انها احد عشر غاية من
حروف الزيادة غير السين واللام وثلاثة من غيرها وهي الجيم والطاء
والدال وعند ابن الحاجب اربعة عشر يجمعها قولك انصت يوم
جد طاه زل انصت اي سكت ويوم ظرف وجد مبتدأ مضاف

الى طاه وهو اسم رجل وزل من الزلل خبر المبتدأ والظرف مضاف
الى الجملة اي سكت في هذا اليوم واعترض على عدّ السين من حروف الابدال
منهم الزمخشري والمص ثم قال ولو اوردا انجع ووددا ذكرا اللام بعني
ان المراد ما لا يكون للادغام والا لوردا ذكرا اللام اصلها اذ تكر
واظلم فان الدال والظاء ليسا من حروف الابدال اتفاقا ولعل
الزمخشري والمص نظرا الى الوقوع في الجملة حيث حكى المرتضى بعض
العرب انه يقول استخذ فلان ارضا يريد اتخذ فيبدل من احدى
التائين سينا ولا شك ان هذا الابدال ليس للادغام مع ان المص
قد طعن في سيبويه في استخذ كما يجي انشاء الله تعالى ثم شرع
في بيان اي حرف من الحروف المذكورة من اي حرف يبدل مرعيا في
ذلك ترتيب الحروف فقال الهمزة منها ابدلت وجوبا اي ابدالا واجبا
لا يجوز غيره مطردا اي غير موقوف على السماع في احاده اي قياسا من
الالف في نحو حمراء اي فيما فيه الالف الممدودة عند سيبويه في الاصل
مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المدة وذلك لانها للزوم ما صارت
كلام الفعل فجاز زيادة الفعل الالف قبلها كما في كتاب فاجتمع الفان
فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع الغرض ثم جعلت
الف الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة دفعا لالتقاء الساكنين

دون الزائدة لزيادة المد لئلا يجاوز ما ولا يعود الممدود مقصورا وانما
قلبت همزة ولم تقلب واوا او ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها
لبعض اكثر لانه لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها همزة كما في
كساء ورداء لكون ما قبلها الف فيهما فيضيع العمل فتقوم المسافة
ومن ثم اي ومن اجل ان همزة حمراء الف في الاصل وليست باصلية
لا يجوز جعلها اي همزة حمراء همزة اي الفا في ما همزة في نحو
صحاري بفتح الراء جمع صحراء فاذا اردت ان تجمعها ادخلت بين الحاء
والراء الالف وكسرت الراء كما يكسر ما بعد الف الجمع في مثل مساجد ومساجد
وجعافر فتقلب الالف التي بعد الراء ياء لكسرة التي قبلها وتقلب الف
التانيث ايضا ياء لانسداد الياء وتدغم احدى اليائين في الاخرى
فصار صحاري بياء مشددة ثم حذفوا الياء الاخيرة للتخفيف كما في تيد
وابدلوا من الياء الباقية الفا للتخفيف في الجمع الثقيل فلزم فتح الراء
فصار صحارى يعني لو كانت همزة صحراء في الاصل همزة لجاز
صحارئ بالهمزة بعد الياء في صورة ما اي في صورة من الصور من
هذا النحو على مثال مساجد مع انه لم يجز كما يجوز جعل الهمزة همزة في
خطيئة او تجوز خطيئة بالهمزة ايضا فظهر ان همزة صحراء ليست اصلية
وابدلت الهمزة ايضا من الواو التي هي الفاء وجوبا مطردا في نحو

اواصل اي فيما اجتمع فيه واوان متحركان في اول الكلمة واواصل جمع
واصلة اصله وواصل الواو الاولى هي الفاء والثانية منقلبة عن الف
اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكسير كما في ضوارب ولم يحذف
احديهما للالتباس ولم يقلب ياء لئلا يقع علوي اي الالف بين
ثقيلتين الياء والكسرة وانما وجب قلب الواو فرارا عن اجتماع
الواوات عند العطف مع ان الواوين اذا تحركتا اجتمع فيهما من
الاستثقال ما يوجب ابداله ومن الواو التي هي عين مكسورة
قلبت الفا في نحو قائل اي في اسم الفاعل من الاجوف الواوي
اصله قاول كما مر في باب الاجوف في بحث اسم الفاعل من انه همزة
بدلا وجوبا من الالف المبدلة من الواو العين لعلة مرت هناك ومن
الواو التي هي عين مضمومة في نحو ادور اي في جمع القلة من الاسم
الثلاثي الاجوف الواوي الذي واحده على وزن الفعل والادور
جمع قلة للدار اصله ادور قلبت الواو همزة لثقل الضمة على الواو في الجمع الثقيل
مع كون واحده على وزن الفعل الثقيل وانما لم ينقلوا هذا الثقيل بنقل
حركة الواو الى ما قبلها لئلا يلتبس بمتكلم المضارع كما في ادور جمع دور
كما مر وانما قلت مع كون واحده على وزن الفعل احترازا عن نحو ادور
جمع دور فانه لم يجز قلبها همزة لان خفة الاسم فاوجب نقل الحركة وانما

واما الذي واوه على وزن الفعل فهو ثقيل بسبب كون واوه على
الثقيل الذي هو الفعل فوجب ازالة ثقل الحركة عن الواو والزمخشري
عدّه من الجائز ولعله نظر الى الخفة التي حصلت بسبب سكون ما قبل
وبسبب سكون وسط واحده وان كان بعد الاعلال ومن الواو التي
هي لام الفعل في نحو كساء اي في اسم معرب آخره واو قبلها الف اصله
كساو وانما قلبت الواو همزة في هذا النحو لوقوع الحركات المختلفة
على الواو على تقدير عدم القلب ثم ان المص راعى ترتيب حروف الكلمة
فقدم أواصل على قائل وقدم قائلا على كساء وعكس الزمخشري
وابن الحاجب نظرا الى ان التغيير بالآخر اولى وابدلت الهمزة ايضا
من الياء وجوبا مطردا في نحو بائع اي في اسم الفاعل من الاجوف
اليائي كما اي كالابدال الذي مر في قائل واعلم ان الهمزة في قائل
وبائع وكساء وان كانت مقلوبة من الالف كما ذكرناه في الاجوف
الا ان تلك الالف لما كانت مقلوبة منهما ههنا قصر المص وتماديه
بصاحب المغرب بهذا التسهيل حيث قال لان الهمزة انما ابدلت من
الالف المبدلة من الواو والياء واشار الى المذهبين فان بعض النحويين
يزعم ان الهمزة منقلبة عن الالف التي هي بدل عن الواو والياء في
قائل وبائع وكساء وبعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو

والياء اولا من غير واسطة فاشار هنا الى المذهب الاخر اذ المتبادر
من عبارته هنا ابدالها من نفس الواو والياء واشار في الاجوف الى
المذهب الاول حيث قال فقلبت الواو الفا ثم جعل همزة وابدلت
الهمزة جوازا اي ابدالا يصح ان يقع ويصح ان يترك بان يبقى الهمزة
على اصلها مطردا عن الواو المضمومة نحو اجوه اصله وجوه جمع وجه
لثقل الضمة على الواو ولم يجب لعدم كون واوه على وزن الفعل و
ابدلت جوازا غير مطرد من الواو غير المضمومة مكسورة نحو اشاح
لثقل الكسرة على الواو اصله وشاح ومفتوحة نحو احد اصله وحد
لثقل الحركة على الواو ولم يذكره اكتفاء بذكره في الياء اصله وحد وقد
روي ان سعد بن ابي وقاص كان يشير باصبعه فقال النبي عم احد
احد اي اشر باصبع واحدة وابدلت من الياء جوازا غير مطرد
نحو قطع الله اديه اصله يديه لثقل الحركة على الياء وابدلت من الهاء جوازا
غير مطرد نحو آل فعلت والا فعلت اصلهما هل فعلت وهلا فعلت
وان كان في بعض الصور لازما نحو ماء اصله ماه الا انه غلب صور
الجواز عليه فعده من الجائز حيث سكت عن التقييد ولم يفصل الى جائز
ولازم او نقول المراد بالواجب ما له سبب موجب وبالجائز ما ليس له سبب
موجب فقلب الهاء همزة لسبب موجب بل هو على خلاف القياس فيكون

من الجائز فاللزوم لا ينافي الجواز وهذا شاذ لعلة ومن ثم اي ومن اجل
ان اصل ماء ماه يجيء جمعه امواه وتصغيره مويه فانهما يردان
الشيء الى اصله وانما تعرض لبيان اصله واشار به الى ان الابدال
فيه لازم واخرجه عن حكم سائر ما دخل في حكم الجواز ولذلك
لا يقال ماه على الاصل وابدلت من الالف جوازا غير مطرد في نحو قوله
مبيأض شوق المشتأق بكسر الهمزة اصله المشتاق اسم فاعل فلما زال
المانع من الحركة عاد الى اصله وهي الكسرة وهذا ايضا شاذ لانه يريد قوله
ضربه باداري بدكا بجل البرق صبرا فقد مبيأض شوق المشتاق ه
الركاوك جمع دكراك وهي الرمل المتراكم والبرق بضم الباء وفتح الراء
جمع برقة وهي ارض غليظة فيها حجارة ورمل صبرا اي احطي صبر المحب
حركة وزدت يريد بالمشتاق نحو ونحو قراءة من قرأ وهو ايوب
السختياني ولا الضألين بالهمزة وقراءة عمرو بن عبيد ولا جأن
بفتح الهمزة فيهما اذ لا مقتضي للعدول عن الوجه الخفيف اصله الضالين
بالالف لانه اسم فاعل وانما اخر الابدال من الالف عن الابدال من الهاء
مع ان المناسب ان يقدم الابدال من الالف عليه لئلا يقع الفصل بينهما
وبين اخيتها نظرا الى ان الابدال من الهاء في ماء لازم كما ذكرنا والابدال
من الالف في المشتاق غير لازم واللازم الابدال في بابه مقدم على غيره

فان قيل ففي هذا يلزم ان يقدم الابدال من الهاء مقدم على الابدال من
الواو والياء اذ الابدال فيهما غير لازم قلنا الابدال فيهما وان كان
غير لازم الا انه ليس بشاذ اذ الحركة مطلق علتهما ثقيلة بخلاف الابدال
من الهاء فانه شاذ كالابدال من الالف في نحو المشتأق اذ لا تخفيف
بل فيهما تثقيل وانما جعل ابدال الهمزة من الالف من غير المطرد وان
كان اصحاب هذه اللغة طردوه وجعلوه جائزا في الضرب عن الشعراء
وان كونه في لغة ضعيفة لا ينافي كونه مطردا نظرا الى عدم اطراده في جميع
اللغات وابدلت من العين جوازا غير مطرد في نحو اباب بحر ضاحك زهوق
اصله عباب وهذا الابدال اشد لكونه في غاية القلة ولذا اخره والعباب
ارتفاع الماء وضحك البحر كناية عن امتلائه وموجه وزهوق اي مرتفع
قوله لاتحاد مخرجهما اي الهمزة والهاء والالف والعين وهو الحلق
تعليل لابدال الهمزة من الهاء والالف والعين التي منها ابدلت جوازا
غير مطرد من التاء نحو استخذ اصله اتخذ عند سيبويه على ما حكى المبرد عن
بعض العرب كما مر ابدلت التاء الاولى سينا ومن انكر كون التاء من
حروف الابدال انكر كون اصل استخذ اتخذ بل يقول انه استفعل من
تخذ يتخذ كما مر تقريرها في المهموز بيّنة التاء ومنها ابدلت من الواو التي هي
فاء جوازا غير مطرد نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء والميم والعامة تقول

نخة بتسكين الخاء اصلها وخمة لانه من الوخامة يعني الثقل ابدلت التاء
من الواو فصار تخمة ومن الواو التي هي لام نحو اخت اصلها اخوة
بالتحريك كاخ فان اصل اخ اخو بالتحريك حذفت اللام منهما على غير القياس
لكثرة استعمالهما وهو الواو لانك تقول في التثنية اخوان ولم يعوض
عن المذكر وعوض للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر
ولان التعويض فرع كالمؤنث وخص التاء للتعويض لمجيئه للتانيث
وضم الهمزة في اخت دون اخ لاجل التاء التي ثبت في الوصل
والوقف كالاسم الثلاثي فكان الضم جعل دليلا على ان التاء عوض
من الواو لاجل ان التاء ثابتة في الوصل والوقف وانها بمنزلة الحرف
الاصلي وان الاسم بها كالثلاثي فقيل في تثنية اختان بالتاء دون
اخوان بالواو وان كانت التثنية ترد على الاصل واما الاخ فلما لم
يعوض عن الواو فيه ثنيت فلانه لم يكن فيه واو من الاصل وانه
ثنائي فلم يحتج فيه الى دليل لقرب مخرجيهما وابدلت التاء من الياء جوازا
غير مطرد نحو ثنتان اصل ثنيان في عدد المؤنث لانه من ثنيت والسنتو
بضم الهمزة من باب الافعال اي اجدبوا اصل السنتوا اسنيوا بالياء واصله
السنوة بالواو بدليل سنوات ابدلت الياء من الواو فصار السنيوا
ثم ابدلت التاء من الياء فصار السنتوا وانما قلنا ان التاء ابدلت

من الياء دون الواو لان حكم الواو الرابعة قلبها ياء حتى لا يبقى الحركة مطلقا
على الياء الضعيف وابدلت التاء من السين جوازا غير مطرد نحو ست اصل
سدس كما مر في باب المضاعف ونحو يا قاتل الله بني السعلات عمرو بن
يربوع شرار النات غير اعفاء ولا اكيات الاصل الناس والاكياس
جمع كيس والنادي محذوف اي يا قوم السعلات الناس الضعيفات
الخبيثات وعمرو بدل من بني وشرار النات صفة عمرو وعمرو ههنا اسم
قبيلة وشرار جمع شر واعفاء جمع عفيف بريد يا قوم قاتل الله
هؤلاء الجماعة فانهم شرار الناس وغير اعفاء وغير اكياس وذكر في
الضرام من حكايات العرب ان عمرو بن يربوع تزوج سعلاة وهي
انثى اخبث الجن ولدت له اولاد انهم ابعث منهم تناسل الاولاد
فصار يربوع اسم قبيلة فعلى هذا السعلات جمع سعلاة يعني الغول
وابدلت التاء جوازا غير مطرد من الصاد نحو لصت اصل لص بالتشديد
لقربهما اي التاء والسين والصاد في المهموسية وابدلت التاء
من الباء جوازا غير مطرد نحو الذعالت اصله الذعالب لكثرة استعماله
جمع ذعلبة بكسر الذال وهي الناقة السريعة واما الذعاليب جمع ذعلوبة
بضم الذال وهي قطعة الخرقة النون منها ابدلت من الواو جوازا غير
مطرد نحو صنعاني اصل صنعاوي فكانهم قالوا صنعاوي كصحراوي

ثم ابدلوا من الواو النون وقيل النون بدل من الهمزة في صنعاء و
الاول هو الاصح اذ لا مقاربة بين الهمزة والنون بخلاف الواو والنون
وصنعاء مدودة قصبة باليمن لقرب النون من حروف العلة
وابدلت النون من اللام على الضعف لمخالفة استعمال الفصحاء نحو
لعن اصله لعل لكثرة استعماله وقيل انهما لغتان لعلة التصرف في
الحروف لقربهما في المجهورية وفي المخرج ايضا وكذلك يدرع قيل الجيم
منها ابدلت جوازا غير مطرد من الياء المشددة في الوقف لان الجيم
والياء في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في صفة
الجهر قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال فقيمج
اصله فقيمي وفقيم اسم قبيلة فقلت من ايهم فقال مرج بتشديد الراء
اصله مري وقد يجري الوصل مجرى الوقف نحو ابو علج اصله ابو علي
في قوله خالي عويف وابو علج المطعمان الشحم بالعشج و
وبالغداة كتل البرنج يقلع بالود وبالصيصج الاصل العشي والبرني
والصيصي البرني اجود التمر والصيصي القرن والكتل بضم الكاف وفتح
التاء الجمع الود الوتد ادغم التاء في الدال حتى لا يبقى الحركات
الثقيلة على الياء الضعيف وابدلت الجيم جوازا غير مطرد من الياء الغير المشددة
حملا على المشددة وانما قال حملا على المشددة لان ابدال الجيم من الياء

المشددة

المشددة كثير شايع في استعمال الفصحاء سواء كانت متطرفة في الوقف
كفقيمج او في الوصل كابي علج او غير متطرفة كاجل عوج ابلي وسواء كانت
في النثر كالمثال الاول او في الشعر كالمثال الثاني والثالث في قوله
كان في اذنابهن الشول من عبس الصيف قرون الاجل الشول
جمع شائل وهو المرتفع والعبس بالتحريك ما يتعلق باذناب الابل من
ابوالها وابعارها فيجف عليها في الصيف والاجل اصل الايل وهو
الوعل شبه البعرات الملتصقة باذناب الابل في الصيف بقرون الايل
واما ابدال الجيم من الياء المخففة فلا يختص ذلك الا في الشعر ولذلك
قيل ان هذا الابدال حسن ينثر وطئته لتشرو الياء والوقف والشعر فان
اختل احدها فهو قليل نحو لاهم ان كنت قبلت حجتج اي حجتي
فلا يزال شاحج ياتيك بج اي به اقمر نهات ينزي وفرتج اي وفرتي
لاهم يعني اللهم الشاحج الحمار اقمر ابيض نهات صوات ينزي اي يحرك
الوفرة الشعر الى شحمة الاذن فلا يزال دعاء يقول ان قبلت حجتي
فوفقني لان آتيك بالحج مرارا كثيرة راكبا على حمار ذي قوة تحركني
في تحرك شعري الدال ابدلت من التاء جوازا مطردا نحو فزد
اصله فزت اي ظفرت واجدمو اصله اجتمعوا قرب مخرجهما الهاء
ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد نحو هرقت لاتحادهما في المخرج اصله

ارقت وابدلت من الالف جوازا غير مطرد نحو حيهله اصله حيهلا بالالف
دون الهاء وانه اصله انا بالالف دون الهاء لانهما انما يزادا في الوقف
والاكثر في الاستعمال الوقف على حيهلا وانا بالالف دون الهاء
فظهر ان الاصل فيهما الالف وابدلت الهاء من الياء جوازا غير مطرد في
هذه امة الله اصله هذي بالياء لانه ثبت ان الياء للتانيث في باب
تضربين واضربي ولهذا عد كثير من النحاة الياء من علامة التانيث
وانما ابدلت الهاء من الالف والياء لمناسبتها اي الهاء بحروف العلة في الخفاء
ومن ثمة اي ومن اجل خفاء الهاء لا يمنع الامالة وهي ان تنحو بفتحة
ما قبل الالف نحو الكسرة في مثل يضربها ويمنع في مثل اكلت عنبا واعلم
ان سبب جواز الامالة قصد المناسبة لكسرة قبل الالف او بعدها والكسرة
انما تؤثر في الامالة اذا تقدمت على الالف بحرف كعماد او بحرفين اولهما
ساكن كشملال واما اذا تقدمت عليها بحرفين متحركين او اكثر مثل اكلت
عنبا وقلت قنبا فلا تؤثر واما قولهم يريد ان ينزعها ويضربها وهو عندها
ولو درهما فشاذ وان كان شاذا لان الهاء خفية فلا يعتد بها فكانه
لم يفصل بين الالف والكسرة باكثر من حرف بخلاف اكلت عنبا فان الباء
ليست بخفية وابدلت الهاء في الوقف من التاء وجوبا مطردا في مثل طلحة
اي في الاسم المفرد الذي في آخره تاء التانيث لا في الاصل للفرق بينها

وبين التاء التي في الفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في ضربت
لالتبس بضمير المفعول الياء ابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو مفيتيح تصغير
مفتاح ومفاتيح جمعه اي فيما وقع الالف بعد كسرة وابدلت الياء من الواو
وجوبا مطردا نحو ميقات اصله موقات اي فيما اذا كان الواو ساكنا وما
قبلها مكسورا وذلك لكسرة ما قبلها اي الواو والالف وسكونهما و
استدعاء ما قبلها الكسرة الياء تعليل لابدال الياء من الالف والواو
جميعا وابدلت الياء من الهمزة جوازا مطردا نحو ذيب اصله ذئب اي فيما
يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسورا لثقل حركته الساكن واستدعاء
ما قبلها وقد مر في المهموز ولهذا لم يذكره وابدلت جوازا غير مطرد من
احد حرفي المضعف نحو تقضي البازي في قول العجاج اذا الكرام ابتدروا
الباع بدر تقضي البازي اذا البازي كسر ابصر خربان فضاء فانكدر
اصله تقضض فاستثقلوا ثلاث ضادات فابدلوا من احديهن ياء كما مر
في المضاعف قال الجوهري لم يستعملوا التقضي من تقضض الا مبدلا قوله
ابتدروا اي عجلوا الباع قدر مد اليدين وربما يعبر بالباع عن الشرف
والكرم وهو المراد هنا بدر اي اسرع وتقضي بكسر الضاد ونصب الياء مصدر
من التفعل اصله تقضض ابدلت الياء من الضاد لما ذكرنا وخصت الاخيرة
بالابدال لان الثقل انما نشا منها وانما خصت الياء لانها الاصل في الابدال

حروف العلة لكثرة دورها والواو ثقيل بالنسبة الى الالف والياء وقد يكون
ما قبل البدل منه مكسورا كما في تصرية فمن جعلها من صريت وقد يكون
مضموما كما في تقضي البازي فلا يصلح الالف للابدال فتعين الياء والياء
لام الفعل وهو المحل للتغيير وكسرت الضاد المضمومة لاجل الياء كما في الترجي
والتزجي وانتصابه على انه مفعول مطلق لبدر اي اسرع ذلك الممدوح الى
الشرف اسراعا مثل اسراع البازي عند نزوله من الهواء على الصيد
كاسرا جناحيه قوله ابصر بدل من كسر او حال بتقدير قد الخربان جمع خرب بفتحتين
وهو ذكر الحبارى انكدر نزل وابدلت الياء من النون جوازا غير مطرد
نحو اناسي اصله اناسين لانه جمع انسان ودينار اصله دنار بالتشديد فابدلت
النون فيهما ياء لقرب الياء من النون في الغنة والمد وكسرة ما قبلها ثم ادغمت
الياء في الياء وابدلت الياء من العين جوازا غير مطرد نحو ضفادي
بسكون الياء لانه حكاية من قوله ومنهل ليس له حوازق والضفادي
جمه نقانق المنهل المورد والمشرب الحوازق جمع حازقة وهي الجانب والجم
ما اجتمع من ماء البئر النقانق جمع نقنقة وهي صوت الضفدع الخرب
شبه ماء ليس له جوانب تمنع الواردة اليه بل كلها سهل لمن يرده والقصيدة
سائية الجمع اصوات باضافة الضفادي الى الجم والجم الى ضمير المنهل اصله
ضفادع جمع ضفدع بكسر الضاد والدال وسكون الفاء لثقل العين لانه

من حروف الحلق وهي ثقيلة وكسرة ما قبلها المستدعية للياء وابدلت الياء
من التاء جوازا غير مطرد نحو وائتصلت بالواو العاطفة وهي في قول قائل
بيتها يشتعل كل منشر وائتصلت بمثل ضوء الفرقد كوكب لان اصله
اي اصل ائتصلت في اتصلت واو ما قبلها مكسور اذ اصله اوتصلت من الوصل
قلبت الواو تاء على القياس لان فاء الافتعال اذا كان واوا قلبت
الواو تاء كما مر في المضاعف وهذا التوجيه حسن ثم ابدل الشاعر الياء
من التاء وان لم يكن بينهما مناسبة الا ان التاء لما ابدلت من الواو
وبين الياء والواو مناسبة فكانه كان المناسبة بين الياء والتاء فابدلها
منها واما اهل الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار ما قبلها ويتركون
الياء على حالها فان زالت كسرة ما قبلها كما في واو تعد لا يقلبون الواو
ياء لعدم علة القلب ولهذا حمل الزمخشري والمص قول الشاعر
وائتصلت على ان الياء بدل من التاء في اتصلت ولم يجعلاه بدلا
من الواو على لغة اهل الحجاز وما وقع في النسخ من ائتصلت بدون
الواو فخطاء كانه وقع من الكاتب اذ لو كان بدون الواو يكون
ما قبلها مكسورا فيحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على لغة اهل
الحجاز فلا يتعين لان يكون مثالا لابدال الياء من التاء واما اذا
كان مع الواو فح لا يكون ما قبلها مكسورا فلا يحتمل ان يكون الياء

مبدلة من الواو على تلك اللغة فتعين ان يكون هذا الابدال الياء
من التاء قال ابن الحاجب انما ابدلت التاء ياء لكونها احد حرفي
التضعيف وابدلت الياء من الباء جوازا غير مطرد نحو الثعالي في قوله •
كان رحلي على الشغواء حادرة ظمياء قد بل من طل خوافيها • لها اشارير
من لحم متمرة من الثعالي • ووخز من ارانيها الشغواء العقاب • الحادرة
المكتنزة الغليظة شبه راحلته في سرعتها بعقاب • وظمياء معناه انها
تضرب الى السواد او عطشى الى دم الصيد والطل مطر ضعيف و
الخوافي ريش جناحها واذا بلها الطل اسرعت والضمير في لها للعقاب
اي لها في وكرها اشارير جمع اشرارة بزنتين غير مجتمع وهي قطعة
من القديد متمرة مقطعة والوخز الشيء القليل يعني انها تصيد لفرخها
الثعالب والارنب اصل الثعالي والاراني الثعالب والارانب وابدلت
الياء من السين جوازا غير مطرد نحو السادي في قوله • اذا ما عد اربعة
فسال فزوجك خامس وابوك سادي • اصله سادس الفسال جمع فسل
بفتح الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس يعني اذا عد اربعة من القوم
فزوجك خامسها وابوك سادسها وابدلت جوازا غير مطرد من الثاء
نحو الثالي في قوله قد مر يومان وهذا الثالي وانت بالهجران
لا تبالي اصله الثالث يعني مضى يومان وهذا هو اليوم الثالث

وانت لا تبالي ولا تكترث بالفراق لكثرة ما قبلهن اي الياء والسين
والثاء الواو ابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو ضوارب اي فيما
وقع الالف قبل الف التكسير جمع ضارب فلما زيد الالف بعد الف اسم
الفاعل للتكسير اجتمع الفان فابدلت الواو من الاولى لقربهما في
العلية واجتماع الساكنين وعدم امكان حذف احدهما لالتباس
بالواحد كما تقرر واصل وابدلت الواو من الياء وجوبا مطردا نحو
موقن اي اذا كانت الياء ساكنة وما قبلها مضموم اصله ميقن لضمة
ما قبلها واستدعاء الضمة الواو ولم يوجد قوله وجوبا مطردا هنا
في اكثر النسخ مع وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من كاتب فانتشر
نسخة ذلك الكاتب وابدلت الواو من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم
اي فيما كان الهمزة ساكنة وما قبلها مضموما اصله لؤم لما مر من ان
تحريك الساكن لينه وما قبلها مستدع الميم ابدلت من الواو جوازا غير
مطرد نحو فم اي ابدلت الميم من الواو في فم وحده اذ لم يقع في كلامهم
فيلحقوا ما به وليس مثل الاذو ولم يقع الا مضافا فاستغنى عن ابدال واوه
ميما واصل فم فوه بدليل افواه حذفت الهاء منه على القياس لخفائها
وكثرة استعماله ثم قلبت الواو ميما لاتحاد مخرجهما الحرفي فكانهما مخرجان
مخرجا جزئيا لانه لو بقي فيما وجب ان تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

وان يحذف الالف لالتقاء الساكنين التنوين والالف فيلزم بقاء الاسم المتمكن على
حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم وانما عده من الجائز حتى سكت
عن التقييد مع انه لازم لان لزوم قلب الواو ميما انما حصل من حذف الهاء
ولم يحذف لسبب موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون
جائزا لا واجبا والميم ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد اي من لام
التعريف نحو قوله م ليس من امبر امصيام في امسفر بدل كثرة الاستعمال
اللام في التعريف اي ليس من البر الصيام في السفر اذا تضرر الصائم
لقربهما اي لمناسبة الميم واللام في المجهورية وابدلت الميم من النون الساكنة
جوازا غير مطرد نحو عمبر اصله عنبر وقد مر البحث عنه في مواضع فصل الادغام
وابدلت من النون المتحركة جوازا غير مطرد نحو البنام في قوله • يا هال ذات
المنطق التمتام • وكفك المخضب البنام • اصله البنان هال منادى مرخم
اصله هالة اسم امرأة التمتام الذي يكثر التاء في كلامهم والواو في
وكفك للقسم على سبيل الاستعطاف وليس يقسم على الخفيف المخضب من الخضاب
صفة كف ومضاف الى البنام البنان اطراف الاصابع وقوله لقربهما
اي الميم والنون في المجهورية تعليل لابدال الميم من النون الساكنة والمتحركة
معا وابدلت الميم من الباء جوازا غير مطرد نحو قولهم ما زلت راتما
اي راتبا يعني ثابتا لاتحاد مخرجهما واتحادهما في المجهورية الصاد ابدلت

جوازا مطردا من السين نحو اصبغ اصله اسبغ اي اتم لقرب مخرجهما
واتحادهما في الصفير الالف ابدلت من اختيها اي الواو والياء وجوبا
مطردا نحو قال وباع اي فيما اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما اصلهما
قول وبيع كما مر وابدلت الالف من الهمزة جوازا مطردا نحو راس
اي فيما اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا اصله رأس لما مر في المهموز
من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا جعلت الفا لتلين
حركة الساكن واستدعاء ما قبلها اللام ابدلت من النون جوازا
غير مطرد نحو اصيلال في قوله • وقفت بها اصيلالا اسائلها • عيت
جوابا وما بالربع من احد • الموقف بدار الحبيبة احيانا دهما
عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها احد يجيبني اصله اصيلان تصغير
اصلان وهو جمع اصيل كبعير وبعران والاصيل هو الوقت بعد العصر
الى المغرب صغر اصلان فقيل اصيلان ثم ابدلت من النون اللام
فقيل اصيلال وابدلت من الضاد ايضا جوازا غير مطرد نحو الطجع
في قوله • لما راى ان لا دعه ولا شبع • مال الى ارطاة حقف فالطجع •
راى اي الذيب والدعة سعة العيش الحقف الرمل المجتمع اصله اضطجع
لاتحادهما اي اللام والنون والضاد في المجهورية الزاء ابدلت
من السين جوازا غير مطرد نحو يزدل اصله يسدل بضم العين والسدل

الاخفاء الخاء مخرجهما وقربهما في الهمس ولما كان السين حرفا
مهموسا والدال حرفا مجهورا وكرهوا الخروج من حرف الى حرف
ينافيه فربوا احدهما من الآخر بان ابدلوا من السين زاء لانها من مخرجها
واختها في الصفير ويوافق الدال في الجهر فيجانس الصوتان
وابدلت من الصاد ايضا جوازا غير مطرد نحو قول الحاتم الطائي حين
أسر في عنزة فاصدته ام المنزل ان يفصد ناقة لها فقام الى الناقة
فنحرها فلامته على ذلك هكذا فردي انه اي هكذا فصد الكرام اصله فصدي
وانا تاكيد لياء الاضافة والهاء فيه للوقف لقرب مخرجهما واتحادهما
في الصفير ولم يذكر المص اكتفاء بما ذكره في ابدال الصاد من السين
الطاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا في باب افتعل نحو اضطرب
اصله اضتبر اي فيما كان قبل تاء الافتعال من الحروف المستعلية
المطبقة وجوازا غير مطرد في فحصط اصله فحصت من باب فتح يفتح
فتنت اي فيما كان قبل تاء الضمير من الحروف المستعلية المطبقة تشبيها
لتاء الضمير بتاء الافتعال في انها كجزء من الفعل ولهذا قال سيبويه
والحرب اللغتين واجودهما الا غلب لان هذا الضمير كتاء الافتعال
في اللزوم لقرب مخرجيهما والموضع الذي لم يعتد الابدال فيه بالوجوب
المطرد او الجواز المطرد فقوله من الصور المذكورة بيان الموضع الذي لم يعتد

اي من ابدال حرف بحرف منه شرع في بحث الابدال بكون الابدال في ذلك
الموضع الغير المقيد جائزا غير مطرد كما قررنا نحن في موضع موضع
الباب السابع في اللفيف يقال له لفيف للف اي اجتماع حرفي
العلة فيه يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيف فمنهم نوع نوع من وجه نحو
وهو على ضربين احدهما مفروق وهو ما فرق بين حرفي العلة
وثانيهما مقرون وهو ما قرن بين حرفي العلة بان لا يدخل بينهما
حرف آخر ولم يعتبر فيهما الاغناء والسبيهما اللغويين بحذ وقدم المفروق
لتقدم الفاء على العين ولانه اذا اجتمعا تقوي احدهما بالآخر فيغلبان
على الحرف الصحيح فيكون ابعد عن الصحيح بخلاف ما اذا لم يجتمعا فهو
اقرب الى الصحيح وما هو اقرب الى الصحيح فهو احق بالتقديم اللفيف
المفروق فمثل وقى يقي قيا فانها كحكم وعد يعد اي حكم فاءه في حكم
فاء وعد وحكم فاء يقي كحكم فاء يعد وحكم فاء وعد يعد فرقا في المثال
وحكم لامهما كحكم لام رمى يرمي وحكم لامهما قد مضى في الناقص
اي حكم لام اللفيف المفروق كحكم لام المعتل اللام اذ هو مما يصدق
عليه المعتل اللام وكذلك اي مثل حكم وقي يقي فاءه ولامه حكم انواعها
من الفاعل والمفعول وغيرهما فاءه ولامه مثلا حكم فاء واو واو
حكم فاء واعد وموعود وحكم لامهما كحكم لام رام ومرمى وعلى هذا

الامر منهما ف اصله او في على وزن اضرب واعلال واعلال افعولن
واضولها ظاهر لمن اتقن قواعد بابي المثال والناقص فيافوا
في قيا قين وتقول بنون التاكيد الثقيلة قين قيان قن قن قيان
قينان وبالخفيفة قين قن قن الفاعل واق اصله واعلال كاصل
رام واعلاله المفعول موقي في حاله الاصل والاعلال كحال مرمي
الموضع موقي كمرمي الآلة ميقى اصله موقي اعل فاءه كفاء ميعد
ولامه كلام مرمي المجهول منهما وقي يوقى كرمي يرمى اللفيف
المقرون نحو طوى يطوي اه وحكمهما لاما كحكم الناقص لانهما
ناقصان من حيث اللام ولا يعل عينهما لما مر في باب الاجوف
من لزوم اجتماع الاعلالين الامر اطو اطويا اطوي اطوي اطويا
اطوين كارم اه وتقول بنون التاكيد الثقيلة اطوين اطويان
اطون اطون اطويان اطوينان وتقول بالخفيفة اطوين
اطون اطون وتقول بنون التاكيد الثقيلة في الامر من روي
يروي من باب علم من الري وهو ضد العطش لا من الرواية من
باب ضرب لئلا يتكرر المثال ارون اروايان ارون ارون اروان
اروينان وتقول بالخفيفة منه ارون ارون ارون وادارت
ان نعرف احكام نوني التاكيد في الناقص واللفيف واما حقيقتهما

تكون احكام اتصال النونين بغيرهما ظاهرة فانظر الى حرف العلة التي
في آخر الكلمة ان كانت اصلية اي من نفس الكلمة محذوفة في الواحد
تلك الحروف المحذوفة لان حذفها كان للسكون وقد انعدم بدخول
النون لان بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب ولا سكون مع البناء
على الفتح وتفتح تلك المردودة لخفة الفتحة عليها نحو الياء في اطوين
والواو في اغزون والياء في ارضين كما ترد المحذوفة وتفتح في التثنية
نحو اطويا واغزوا وارضيا اذا لم يكن النونان مع ضمير البارز
كانتا كالكلمة المتصلة مثل الف التثنية فكما ان الفعل المعتل اللام المحذوف
اللام لاجل السكون اذا التحق بكلمة متصلة به كالف التثنية تعاد اللام وتفتح
لانعدام موجب السقوط وهو كونه في الآخر وخفة الفتحة كذلك نونا
التاكيد اذا لم يكونا مع ضمير بارز كانتا متصلتين بالفعل اذ لا حاجز
حتى يمنع اتصالهما به فيصيران بمنزلة جزء كالف التثنية فترد بسببهما
ما يرد بسبب الف التثنية وان كانت حرف العلة ضميرا فانظر الى ما قبلها
ان كان ما قبلها مفتوحا فحرك تلك الحروف بحركة موافقة لها لطرو
حركتها بسبب اجتماع الساكنين احدهما حرف العلة والآخر
اولى نوني التاكيد وخفة ما قبلها بسبب خفة حركتها وهي الفتحة نحو لا ترون
بضم واو الضمير وارضين بكسر ياء الضمير كما حركت واو الضمير بحركة موافقة

في نحو قولك يا هند لم ترمي القوم وان كان ما قبلها حرف غير مفتوح سواء
كان مضموما او مكسورا يحذف حرف العلة وان كانت ضمير القوم المحذوف
ضم ما قبلها نحو اطوُنّ بضم العين اصله اطوِيُونّ حذف واو الجمع لاجتماع
الساكنين وضم ما قبلها واطوِنّ بكسرها اصله اطويِنّ حذف ياء الضمير
لالتقاء الساكنين مع كسرة ما قبلها كما حذفت واو الضمير في اللفظ
دون الخط لذلك في يا امرأة اخزي القوم يعني اذا كان حرف العلة
ضميرا يكون النونات كالكلمة المنفصلة فكما ان المعتل اللام اذا اتصل
بالكلمة المنفصلة يحرك الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير اذا كان ما قبلها
مفتوحا ويحذف اذا كان ما قبله غير مفتوح فكذلك اذا اتصل با
بالنونين يعني اذا كان ما قبل الضمير مفتوحا يحرك الضمير بحركة مناسبة له
واذا كان غير مفتوح يحذف لان تخلل الضمير بمنعهما عن اتصالهما
بالفعل الفاعل من طوى يطوي طاو واصله طاوي اعل كاعلال
رام ولا تعل واوه اي عينه التي هي الواو كما لم تعل في طوي
ونقول في اسم الفاعل من الري ريان للمفرد المذكر ريانان للتثنية
رويانان رواء للجمع اصله رواي قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا
بعد الف زائدة ريا للمفرد المؤنث ريتان للتثنية قلبت الف التانيث
ياء لاجتماع الالفين وعدم امكان حذف احديهما للالتباس بالمفرد

رواء للجمع ايضا اي لجمع المؤنث واكتفي في الجمعين بصيغة واحدة
لقلة الاستعمال فلم يبال بالالتباس مع الاكتفاء بالقرائن ولا يحلي
واو فيهما اي الجمعين ياء كما جعل الواو ياء في سياط حتى لا يجتمع الاعلال
احدهما قلب الواو التي هي عين ياء وثانيهما قلب الياء التي هي
لام همزة لما ذكرنا وهذا القلب ايضا اعلال في اصطلاحهم الا ترى
ان قول الزمخشري في المفصل واما قولهم رواء مع سكونها
في ريان وانقلابها فلئلا يجتمعوا بين الاعلالين قلب الواو التي هي عين
ياء وقلب الياء التي هي لام همزة والى قوله في موضع آخر منه و
اعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع ان تقلب عينه همزة والى قول
ابن الحاجب وصح رواء جمع ريان كراهة اعلالين وهذا الاطلاق
في كلامهم اكثر من ان يحصى واما قولهم الاعلال تغيير حرف العلة
للتخفيف فلا ينافيه لان في اجتماع حروف العلة في رواي وفي كون
الياء عرضة لتوارد الحركات من الثقل المحسوس ما ليس في الهمزة
ولذا اطلقوا الاعلال على قلب الالف همزة في قائل مع غاية الخفة في
الالف لان اجتماع الالفين اثقل من الهمزة واعلم ان اجتماع
الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس واحد واذا كانا متواليين
بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا في محل واحد فخرج بالقيد

الاول نحو قال وبالثاني نحو قو وبالثالث نحو مي اصله موي
قلبت الواو ياء ثم الياء الفا واحترز ولا في ترك هذه القيود في لفظ
الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم ليس بتعريف فلا يكون قولهم
اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية ونقول في تثنية المؤنث
في حالة النصب والخفض اي الجر ريين باربع ياءات الاولى منقلبة
عن العين التي هي الواو والثانية اللام والثالثة منقلبة عن الف
التانيث والرابعة علامة النصب والجر وادغم الاولى في الثانية
نحو طوي في تثنية حطيء واذا اضيفت اي تثنية المؤنث في
حالة النصب اي ريتين الى ياء المتكلم قلت رايت ريتي بخمس
ياءات الياء الاولى منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل والثانية
لام الفعل والثالثة منقلبة عن الف التانيث والرابعة علامة النصب
والخامسة ياء الاضافة اي ياء المتكلم ادغمت الاولى في الثانية
المفتوحة والرابعة في الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة
المفعول مطوي اصله مطووي اعل كاعلال مرمي والموضع
مطوى اصله مطوي اعل كاعلال مرمى والآلة مطوى اصله
مطوي اعل كاعلال مرمى المجهول طوي يطوى اعل كاعلال
يرمى وحكم لام هذه الاشياء اي الفاعل والمفعول والموضع

والآلة ومجهول الماضي ومجهول المضارع من اللفيف المقرون
كحكم لام الناقص كما اشرنا اليه وحكم عينه كحكم عين طوي في عدم
الاعلال في الكلمة التي اجتمع فيها اعلالان لتعذر اعلالها اي
اعلال عين تلك الكلمة كطاو ومطوي ومطوى ويطوى وفي
الكلمة التي لم يجتمع فيها الاعلالان يكون حكمها اي حكم العين ايضا اي كالتي
اجتمع فيها اعلالان كحكم عين طوى في عدم الاعلال للتبعية نحو طويا
فانه لو اعل عين طويا لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل تبعا
لطوي وطويان وطوي مجهول طوي فانه لو اعل الواو فيهما بقلبه
الفا او باسكانها لثقل الكسرة عليها لم يلزم اجتماع الاعلالين
الا انه لا يعل حملا على طوي تم الكتاب بعون الله الملك
الوهاب واليه المرجع والمآب في بلدة قسطنطينية
في قرب مجود پاشا في اخر شهر المحرم المستعين
بالله في اخر الايام المسمى سليمان التركي مخنوز
كتبه الفقير الحقير الضعيف الراجي بالله
في خانة المكتب ابن يحيي العلائي
غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما
واليه تاريخ
٩٦٩

عبد الباقي

فان قيل نصر فعل ايكون ماضيا لفظا ام معناه فان قلت لفظا ولن
لفظا لا معنى لانه امر فلا يكون ماضيا فان قلت معناه قلت معناه
الحدث والزمان ومعنا اسمان اذا لفظا فان لفظ و
معناه معا قلت اللفظ والمعنى ... والتركيب
لا يكون ماضيا قلنا لفظا باعتبار
دلالته على جزء معناه وهو قول
الحدث ... سلكناه
... حقيقة



